د. إبراهيم العيسوى

التنمية في عالم متغير

دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها

دار الشروق

التنمية
في عالم متغير
دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
الطبعة الثانية
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

توطئـــة

بقلم د. إسماعيل صبرى عبد الله

نصت وثيقة مشروع «مصر ٢٠٢٠» فى رأس مجالات ومهام البحث تحديد منهجيته فى إطار الربط بين الكمى والكيفى من الظواهر. وكان الدافع إلى إجراء هذه الدراسة بتعمق وشمول مفهوم التنمية ومحتواه وجوانبه المختلفة الذى سيكون عصب المشروع كله. ويعتمد هذا الجهد على قياس كل ما يمكن التعبير عنه عدديا واكتشاف العلاقات المتبادلة والمتعددة التى لا يمكن الإحاطة بها إلا بمنهج النمذجة الرياضية. أما التى لا يوجد لها تعبير عددى بالرغم مما يكون لبعضها من آثار بعيدة وعميقة فيكون التصدى لرصد حركتها كتابة السيناريوهات.

ونظرًا لتعدد طرق القياس وفقا لتنوع المؤشرات، كان لابد من دراستها جميعًا وبيان ما يشوب كل منها من قصور أو غموض أو حتى تضليل. وغنى عن الذكر أننا لم نبدأ من فراغ. فكل منا تعامل مع مؤشرات مختلفة ولكل منا تحفظات عليها. وكان لزميلى الدكتور إبراهيم العيسوى ـ الباحث الرئيسى لمشروع «مصر ٢٠٢٠» الباع الأطول فى هذا الموضوع الذى شغله طوال العقدين الفائتين. فقد شارك فى مشروع «المستقبلات العربية البديلة» الذى تولاه منتدى العالم الثالث باتفاق مع جامعة الأمم المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) بدراسة كانت الأولى من نوعها فى حدود ما أعلم، بدراسة «قياس التبعية فى الوطن العربي» نشرها بعد ذلك مركز دراسات الوحدة العربية فى ١٩٨٩. ولتقدير هذا الجهد لابد من التذكير بأن أغلب الدراسات التى عالجت موضوع التبعية عالجت ظواهر أو مظاهر ولكنها لم تذهب إلى مجال «القياس الكمى».

ونشير هنا إلى أن مفهوم التنمية عرف موجة أولى من الاقتصاديين الأمريكيين:

روستو، هيرشمان، أرثر لويس أساسًا. وفى الستينيات بدأ التفكير التنموى من أبناء العالم الثالث. ومن المتفق عليه أن نقطة البداية كانت نظرية القلب والتخوم[١] التى صاغها كبير اقتصاديّ العالم الثالث راؤول برييش. وكان فى منطق هذا المفهوم أن القلب يفوز بالنصيب الأكبر من المكاسب والمنافع على حساب التخوم، مع تأكيد أنه يسحب من ثمار عمل شعوب التخوم. ومن ثم شارك عدد من اقتصاديّ أمريكا اللاتينية فى صياغة مفهوم Dependencia بمعنى الاعتماد على الغير، وبالتالى تمكين هذا الغير من صياغة نمط التنمية المحلية بما يخدم مصالحه قبل كل شىء. أما مصالح الناس فليس لها من يحميها. وقد توافق الكتاب العرب على ترجمة هذا المعنى باسم «التبعية».

ولا أريد أن أثقل على القارئ بقائمة مراجع طويلة ازدهرت فى السبعينيات والثمانينيات، وهى أبرزت بنوع خاص مفهوم أنماط التنمية البديلة. واهتمت بالتالى بمفهوم التنمية ذاته أكثر من اهتمامها بقياس التبعية. وكان نتاج تلك الجهود بروز مفهوم الاعتماد على النفس كبديل للاعتماد على الغير، وأن تتوجه التنمية نحو الداخل (الوفاء بالحاجات الأساسية مثلاً) بدلاً من أن تخدم الخارج، والتى تعنى بالشعب ولا يقتصر على جهدها إثراء طبقة محدودة العدد وإفقار الكثرة من الناس. ويمكن الإحالة فى هذا الصدد إلى أعمال سونكل (تشيلى) وكاردوزو (البرازيل) وسمير أمين ومارك نيرفان (سويسرا).. وغيرهم كثير. وفى نفس الإطار ظهرت فكرة «التنمية المستقلة» بشكل مبدئى لم يلق فى البداية الجهد الكافى لتحديد جوهره وملامحه[٢].

---

(١) أفضل هذه الترجمة العربية لتعبير center and periphery على المركز والأطراف. وكان آخر مؤلفات برييش: Raul prebich: Peripheral Capitalism وقد ظهرت أولا فى مجلة لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ECLA واسم المجلة CEPAL Review وتصدر فى سانتياجو (شيلى) باللغتين الإسبانية والإنجليزية.

(٢) انظر: إسماعيل صبرى عبدالله: التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل. دراسة قدمت لندوة «الحركة التقدمية العربية» ضمن أعمال مشروع المستقبلات العربية البديلة (١٩٨٤) ونشرت بعد ذلك ضمن أعمال تلك الندوة التى نشرت فى كتاب: دراسات فى الحركة التقدمية العربية ضمن «مكتبة المستقبلات العربية البديلة»، نشره مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٧.

وبكل ما نعرفه عن المؤلف من مثابرة ومتابعة وتطوير موضوع هام جديد استمر فى البحث والدراسة حول قياسات التنمية. وبتواضعه العلمى المعروف لم يسع بالضرورة إلى نشر كتاب آخر، اكتفى بنشر دراسته «مناهج قياس التنمية» فى مذكرات معهد التخطيط القومى (ديسمبر ١٩٨٧). كما أعد دراسة عن «مؤشرات قطرية للتنمية العربية». يضاف إلى ذلك جهده فى العرض والمناقشة فى هذا الموضوع الهام فى عدد من الندوات العلمية وورش العمل.

وفى هذا الكتاب الذى أقدمه للقارئ ثمرة هذا الجهد المتصل والبحث العلمى المدقق وجلسات قدح الذهن وتبادل الآراء فى حوارات ثنائية أو ثلاثية. وهكذا تضمن هذا الكتاب مسحًا شاملاً وتحليليًا لكل ما ظهر من مؤشرات لقياس التنمية، جنبا إلى جنب مع أثر تطور مفهوم التنمية ذاته: من «مراحل النمو» وصاحبه الذى لا يستحقق ما نال من شهرة إلى آخر ما تمكنا من الحصول عليه قبل النشر العام من أفكار وآراء ستنجليز Stigliz كما وصلتنا من البنك الدولى فى خريف ١٩٩٩. فهو بتعبير السلف الصالح «كتاب جامع».

ونحن فى منتدى العالم الثالث وفى مشروع «مصر ٢٠٢٠» سعداء بأن يكون هذا الكتاب باكورة «مكتبة مصر ٢٠٢٠» التى نقدمها باعتزاز إلى جمهور نعتز به. كما أننا نتطلع دائمًا للإنصات لما يعن للقارئ من نقد أو إضافة.

إسماعيل صبرى عبدالله

رئيس منتدى العالم الثالث

والمنسق العام لمشروع مصر ٢٠٢٠

مقدمة

تقدم هذه الورقة فى القسم الأول منها رصداً وتقييمًا للتطور فى مفهوم التنمية عبر ما يقرب من نصف قرن. ويميل الرصد إلى الإيجاز فيما يتعلق بالتطورات البعيدة زمنياً، وإلى الاستفاضة بعض الشئ فى شأن التطورات الأحدث. كما أنه لا يخلو من انتقائية. وتأثر التقييم بما يعتبره الباحث معايير أكثر أهمية من غيرها فى الحكم على مضمون هذه التطورات فى مفهوم التنمية، وعلى ما تنطوى عليه من توجهات للسياسات التنموية. فهو تقييم باحث مهموم على امتداد ما يزيد على ثلاثة عقود بمعضلة التنمية فى وطنه وفى سائر البلدان النامية، منشغل باستقراء خبرات التنمية فى دول شتى، بحثاً عن سبيل ناجع لإخراج وطنه من أسر التخلف والتبعية وإطلاق طاقات بنى وطنه على طريق التحرر والتقدم المطرد .

كما تقدم الورقة فى القسم الثانى منها متابعة لما صاحب التطور فى مفهوم التنمية وسياساتها من تطور فى مؤشرات قياس التنمية، ورصد ما يحرز من تقدم على محاورها الأساسية، وما ينجز من خطوات صوب غاياتها المنشودة. وقد سعيت فى هذه المتابعة إلى تسليط الأضواء على الأنواع المختلفة من المؤشرات، ولم أركز كثيراً على طرق التعبير عنها وقياسها فى الواقع. وحتى لا أثقل على قارئ المتن بالكثير من المؤشرات التفصيلية، فقد رأيت من المناسب إدراج عدد من الأمثلة المهمة لها فى ملاحق .

وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الورقة تاريخًا طويلاً نسبيًا. فقد شغلتنى قضية مؤشرات التنمية منذ مشاركتى فى «سمنار» حول الإحصاءات الاجتماعية نظمه معهد بحوث التنمية فى جامعة ساسكس فى عام ١٩٧٧ . وأسفر اهتمامى بهذه القضية عن كتابة بحث فى مناهج قياس التنمية، نشر فى مذكرة خارجية لمعهد

التخطيط القومى فى عام ١٩٨٤ . كما قمت فى النصف الأول من الثمانينات بصياغة مقترح بمجموعة مؤشرات قطرية للتنمية العربية نشرت ضمن كتاب عن التنمية العربية أصدره مركز دراسات الوحدة العربية فى عام١٩٨٤ ، ومقترح آخر بمجموعة مؤشرات لمتابعة جهود التنمية فى أفريقيا قدمته بناء على تكليف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى نفس العام . ثم قمت بمراجعة جديدة للموضوع توسعت فيها فى ربط تطور المؤشرات بتطور مفهوم التنمية ، وذلك فى سياق محاضرات ألقيتها على الدارسين بدبلوم معهد التخطيط القومى ، ونشرت فى مذكرة داخلية للمعهد فى عام ١٩٨٧ . وفى أواخر الثمانينات ، وجهت جهداً خاصاً لقضية التبعية ومفهوم التنمية المستقلة والمؤشرات المناسبة للتعبير عنهما ، وذلك فى إطار دراسات مشروع المستقبلات العربية البديلة الذى نفذه منتدى العالم الثالث بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة . وقد ظهرت ثمار هذا الجهد فى الكتاب الذى نشره المنتدى بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية حول قياس التبعية فى الوطن العربى فى عام ١٩٨٩ .

ثم تواصل اهتمامى بقضية التنمية ومؤشراتها مع ظهور التقرير الدولى الأول للتنمية البشرية فى عام ١٩٩٠ . ومع توالى صدور هذا التقرير فى السنوات التالية ، ثم ظهور التقرير المصرى للتنمية البشرية اعتباراً من عام ١٩٩٤ ، كان هناك دائماً الجديد الذى يستثير التفكير حول التنمية ومؤشرات قياس مدى التقدم فى إحرازها . فتواصلت متابعتى للتطورات من خلال المشاركة فى ندوات عربية عقدت فى الكويت وبيروت والقاهرة لمناقشة التقارير الدولية والقطرية للتنمية البشرية . وقد أدى ذلك إلى تحديث تناولى للموضوع فى المحاضرات التى قدمتها فى البرامج التدريبية المختلفة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت خلال فترة عملى وكيلا له من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ .

وفى إطار عملى فى مشروع مصر ٢٠٢٠ الذى شاركت فى التحضير له منذ سبتمبر ١٩٩٥ ، استوجب تحليل السيناريوهات محل الاهتمام فى المشروع توفير مجموعة مؤشرات لمتابعة التقدم فى مجال التنمية فى إطار كل سيناريو ، ولإجراء المقارنات بين أداء السيناريوهات المختلفة ، وكذلك لتقييم الوضع النسبى لمصر

إقليميًا ودوليًا . وهنا سنحت فرصة جديدة لمراجعة ما كتبته من قبل حول مفهوم التنمية ومؤشراتها ، تتم فيها الإحاطة بما استجد من إسهامات عربية ودولية فى فهم التنمية ومتطلبات تحقيقها ، ومن اجتهادات فى صياغة مؤشرات ملائمة لمتابعة جهود الأقطار النامية فى التقدم على طريق التنمية . وقد أسفرت هذه المراجعة عن الورقة التى بين يدى القارئ الآن .

وأملى كبير أن تقدم هذه الورقة خلفية مفيدة ونقطة انطلاق جيدة لعملية اختيار المؤشرات المناسبة لتقييم أداء السيناريوهات فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، وذلك فضلاً عن تمكين المهتمين بقضية التنمية من متابعة أحدث التطورات فى فهمها وقياس ما ينجز على طريقها .

وأخيراً ، أود أن أسجل هنا اعترافى بفضل من أسهموا فى إثراء هذه الدراسة . ويأتى فى مقدمة هؤلاء العالم الكبير والمفكر المبدع د. إسماعيل صبرى عبد الله . فقد استفدت الكثير من علمه الغزير ، ومن كتاباته الثرية ، ومن مكتبته العامرة بمنتدى العالم الثالث ، ومن الحوار والعمل المشترك معه فى ساحات العلم والسياسة عبر ما يزيد على ربع قرن . وأود أن أعبر عن خالص امتنانى لعالمين عظيمين كان لقراءة إسهاماتهما القيمة فى قضايا التنمية والقضايا الأخرى ذات الصلة ، وللحوار الممتد معهما عبر سنوات عديدة ، فضل كبير فى إنضاج الكثير من الأفكار المقدمة فى هذا الكتاب ، وهما د . إبراهيم سعد الدين عبد الله و د . محمد محمود الإمام . كما أقدم جزيل الشكر والتقدير لزملائى فى الفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠ : د . على نصار ، و د . عبد الباسط عبد المعطى ، د . فايز مينا ، و د . محمد رضا محرم ، و د . مصطفى علوى . فقد ساعدت مناقشاتهم للمخطوطة الأولية لهذا الكتاب ، وكذلك الحوار معهم حول عدد آخر من الكتابات التنموية ، فى إدخال تعديلات مضمونية وشكلية مهمة على هذه الدراسة .

القسم الأول

تطور مفهوم التنمية

١-١- التنمية والنمو الاقتصادى

إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية، فسوف نجد أنها قد مالت فى أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادى وما يتحقق فيه من إنجاز. فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات أنها البلدان التى ينخفض فيها مستوى الدخل الفردى(١) كثيراً بالقياس إلى مستواه المتحقق فى البلدان المتقدمة. وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة فى مستوى الدخل الفردى عبر الزمن. بل إن البعض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمى للزيادة السنوية المطلوبة فى الناتج القومى الإجمالى، استناداً إلى خبرة الدول المتقدمة فى مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكانى فى الدول النامية. فعرفت التنمية بأنها الحالة التى يصبح فيها الاقتصاد القومى (الذى ظل فى وضع يتسم بالركود لفترة طويلة) قادراً على توليد زيادات متواصلة فى الناتج القومى الإجمالى بمعدل يتراوح بين ٥٪ و٧٪ سنويًا. وهو ما يعنى تحقيق زيادة متواصلة فى مستوى الدخل الفردى الحقيقى بمعدل يتراوح بين ٢٪ و٤٪ سنويًا (بفرض أن معدل نمو السكان هو ٣٪ سنويًا).

صحيح أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم وما إلى ذلك. ولكن النظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية أو - بالأحرى - اقتصادوية، بمعنى أنها تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية، وبمعنى أن التنمية -

---

(١) أى متوسط دخل الفرد أو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى أو من الناتج القومى الإجمالى.

بعد كل التحفظات والاستدراكات ـ ليست إلا مرادفًا للنمو الاقتصادى السريع. وكان هناك افتراض ضمنى فى البداية، ولكنه أصبح افتراضًا صريحًا منذ صدور كتاب مراحل النمو الاقتصادى للاقتصادى الأمريكى والت روستو فى سنة ١٩٥٩، بأن عملية التنمية تتضمن عدداً من المراحل المتتابعة التى يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها، وهى نفس المراحل التى مرت بها الدول المتقدمة فى رحلتها من الركود إلى التقدم. وأخيراً كان التركيز على جانب النمو الاقتصادى يبرر بأن الزيادات التى تتحقق فى الإنتاج حتى وإن بدأت فى قطاعات محدودة، وحتى إذا انحصرت منافعها فى أول الأمر فى نسبة قليلة من السكان، فإنها لا تلبث أن تأخذ فى الانتشار بعد فترة إلى عدد أكبر من القطاعات وإلى عدد أكبر من الناس، ومن ثم تأخذ مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل طريقها إلى الحل بعد تحقيق النمو الاقتصادى (١)، وقد تعزز هذا الموقف بظهور قراءات للتاريخ الاقتصادى تفيد أن توزيع الدخل لابد أن يتدهور فى المراحل الأولى للنمو الاقتصادى، قبل أن يأخذ فى التحسن والاعتدال فى مراحله المتأخرة.

١ـ٢ـ تطور المفهوم فى ضوء الخبرات المكتسبة

غير أن دراسة خبرات البلدان النامية فى الخمسينيات والستينيات أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذى يختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادى السريع. فقد شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل القومى قريبة من المعدل الذى اعتبره الخبراء معدلاً مرغوبًا فى تحقيقه، ومن الهدف الذى حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو ٦٪. ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعانى من الفقر والجهل والمرض والتعطل. وعلى عكس ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم الاقتصادى للتنمية لم تنكمش الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل إنها اتجهت للاتساع فى الدول التى حققت معدلات مرتفعة لنمو الدخل، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وازدادت أعداد المحرومين من إشباع الحد الأدنى الضرورى من الاحتياجات الإنسانية. ومن ناحية

---

(١) وهو ما يطلق عليه أثر التساقط trickle down effect.

أخرى، لم يساعد النمو الاقتصادى السريع الذى شهدته بعض البلدان النامية على تغيير وضعها فى النظام الاقتصادى العالمى، وعجزت عن دعم ما حصلت عليه من استقلال سياسى بالاستقلال الاقتصادى، بل إن تبعيتها للسوق الرأسمالى العالمى قد تكرست وترسخت.

كما أوضحت خبرة البلدان النامية أمرًا لم يكن فى حسبان الكثيرين من أنصار التعريف الاقتصادى الضيق للتنمية. فطبقًا لبيانات أواخر الثمانينيات استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة فى نمو الدخل القومى أن تحقق تقدمًا لا بأس به فى عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية. مثلا: استطاعت سريلانكا أن ترفع العمر المرتقب عند الولادة إلى ٧١ سنة (وهو قريب جدًا من متوسط العمر المرتقب عند الولادة فى البلدان المتقدمة آنذاك وهو ٧٤ سنة). كما تمكنت من زيادة نسبة الملمين بالقراءة والكتابة إلى ٧٨٪ من السكان، وذلك برغم أنها لم تحرز معدلات نمو عالية ومازال متوسط الدخل الفردى فيها لا يتجاوز ٤٠٠ دولارًا (أى حوالى ٤٪ من متوسط الدخل الفردى فى الدول المتقدمة). وهذا على العكس من حالة البرازيل التى يصل متوسط الدخل الفردى فيها إلى ٢٠٢٠ دولارًا (أى ١٩٪ من نظيره فى الدول المتقدمة)، ومع ذلك لا يزال العمر المرتقب عند الولادة فيها ٦٥ سنة. قارن ذلك أيضًا بحالة السعودية التى لا يزيد المستوى الذى حققته بالنسبة للعمر المرتقب عند الولادة عن ٦٤ سنة، مع أن متوسط الدخل الفردى فيها ٦٢٠٠ دولارًا (أى ٨٥٪ من نظيره فى البلدان المتقدمة).

وقد أدت الملاحظة الأخيرة إلى تجديد الأمل فى النفوس، وبيان أن تحقيق تقدم فى عدد هام من مجالات الحياة الإنسانية، وبالذات فى مجال إشباع الحاجات الأساسية لدى عدد كبير من الناس فى العالم الثالث، ليس رهنا بتحقيق معدلات عالية للنمو فى الدخل، وليس رهنا بالوصول إلى مستوى مرتفع للدخل الفردى، وأن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها (أى سياسات النمو الاقتصادى)، **بل إن العبرة أيضاً بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء.** بعبارة أخرى، فإن حالة توزيع

الدخل وأوضاع الفقراء لا تتحسن بشكل تلقائى، وإنما يستلزم تحققها اتخاذ سياسات وإجراءات ومباشرة للهجوم على الفقر وتوسيع فرص العمل وتمكين ذوى الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك .

وهكذا تبين أن التحسن فى مستويات معيشة أغلبية السكان لا يتحقق بمجرد زيادة الاستثمارات والحصول على المعونات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة. بل إنه يتطلب **سياسات وإجراءات متعمدة لتحسين توزيع الدخل والثروة**. وبعض هذه السياسات والإجراءات قد يكون سابقًا لسياسات زيادة الإنتاج مثل الإصلاح الزراعى والتأميم ونظم الضرائب. وبعضها قد يتم تضمينه منذ البداية فى سياسات الإنتاج عن طريق تحديد ماذا ينتج وكيف ينتج ولمن يتم هذا الإنتاج ؟ وبعضها قد يكون لاحقًا لزيادة الإنتاج مثل سياسات الضرائب والإنفاق العام .

والمهم من منظور تحديد مفهوم التنمية هو أن خبرة التنمية فى الخمسينيات والستينيات قد جعلت الاهتمام يتحول من **النمو الاقتصادى** إلى قضايا التفاوت والعدالة فى **توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل**. وبعد ما كان النمو الاقتصادى هو الملك المتوج الذى ينفرد وحده بعرش التنمية، اشتد الهجوم عليه وتصاعدت موجات المطالبة بخلعه من العرش، أو على الأقل بإفساح مكان على عرش التنمية لإلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية، وذلك إلى جانب النمو الاقتصادى .

وهناك من لم يكتف بمثل هذه المطالب، بل ذهب إلى أن عدم تحقق تحسن يذكر فى توزيع الدخل وأوضاع الفقراء برغم ما قد يحدث من نمو اقتصادى سريع يرجع إلى أسباب عميقة يجب البحث عنها فى **الإطار المؤسسى** الذى تجرى فيه التنمية، وفى **الإطار الدولى** الذى وجدت دول العالم الثالث نفسها فيه دون اختيار أو استشارة. بعبارة أخرى، أخذت تتبلور رؤية جديدة للتخلف مغايرة لتلك التى ارتبطت بالمفهوم الاقتصادوى للتنمية .

وكان جوهر تلك الرؤية الجديدة للتنمية أن التخلف ليس مرده قلة الأموال

المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الأموال لكثير من البلدان النامية ولم تحدث فيها تنمية أو نمو. وإنما يرجع التخلف إلى :

(أ) **طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول النامية**، وما تتسم به من تفاوتات فى توزيع النفوذ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

(ب) **طبيعة العلاقات الدولية التى تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة**، والتى هى بدورها نتاج تطور تاريخى طويل لنظام دولى اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال، وأصبحت الدول النامية بمقتضاه تابعة للدول المتقدمة .

(جـ) **علاقات القوى التى تنشأ من وجود وتفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية وتحدد توزيعًا معيناً للسلطة**، وتضع فى يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهكذا ساعدت خبرة الخمسينيات والستينيات على إبراز **العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية**. كما ساعدت على إبراز **الجوانب غير الاقتصادية للتنمية**، أى الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعى والسياسى وعلاقات القوى فيه، وطبيعة الحكم، ومدى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات، والجوانب المتصلة بثقافة المجتمع، والجوانب المتصلة بالعلاقات الدولية وما يمكن أن تمارسه العوامل الخارجية من تأثيرات فى صناعة وتنفيذ استراتيجية التنمية. بعبارة أخرى ساعدت خبرة الخمسينات والستينيات على صقل **المفهوم الأوسع للتنمية**، بتحجيم دور العنصر الاقتصادى فى مفهوم التنمية (أى النمو الاقتصادى)، وبإبراز دور الجوانب المؤسسية والهيكلية والثقافية والسياسية .

وأصبح من المألوف الآن **التمييز بين النمو الاقتصادى والتنمية**. فالنمو الاقتصادى يشير إلى مجرد الزيادة الكمية فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى الذى لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. والمفهوم العكسى للنمو الاقتصادى هو الركود الاقتصادى أو الكساد. أما التنمية فهى ظاهرة

مركبة تتضمن النمو الاقتصادى كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تتضمنه مقرونًا بحدوث تغيير فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل فى تلك التغيرات العميقة فى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفى العلاقات التى تربطها بالنظام الاقتصادى الدولى التى يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار فى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية. والمفهوم العكسى للتنمية هو التخلف.

وهكذا فإن حدوث النمو الاقتصادى (أى الزيادة فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع. وبيان ذلك كالتالى:

(أ) من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادى سريع، بينما يحدث تباطؤ فى عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التى تواكب عملية التنمية أو تسبقها فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتى تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.

(ب) ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادى سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً فى تزايد الاختلالات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل فى التكوين القطاعى للناتج القومى الإجمالى (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلاً)، وفى التوزيع الإقليمى للإنتاج والخدمات (أى توزيعها بين أقاليم الدولة المختلفة)، وفى توزيع الدخول والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وفى إشباع الحاجات الأساسية للناس، وفى سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيئ للتكنولوجيا مثلاً).

(جـ) ويمكن أن يتحقق نمو اقتصادى سريع ولا تحدث تنمية ، عندما يكون النمو الاقتصادى مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين فى الدولة النامية . هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق فى صناعة السياسات القومية والمحلية ، كهدف فى حد ذاته من أجل تحقيق الذات ، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها فى عمليات إعادة البناء الوطنى .

(د) ويقال إن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردى الحقيقى بمعدلات سريعة ، إذا كان ذلك النمو مصحوبًا أو متبوعًا بزيادة درجة **الاعتماد على الخارج** وبتفاقم أوضاع **التبعية** الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية فى إطار النظام الرأسمالى العالمى ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبط به . بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من إسار التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات فى سعى المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة .

١ـ٣ـ عناصر رئيسية فى مفهوم التنمية

من المقارنة السابقة بين النمو الاقتصادى والتنمية يمكن أن نتبين عدة أمور هامة :

(أ) النمو والتنمية والقضاء على الفقر

ليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الاقتصادى أو اعتباره هدفًا ثانويًا من أهداف التنمية . فالنمو الاقتصادى عنصر أساسى من عناصر التنمية ومكون أساسى من مكوناتها . وإذا كان من الممكن تحقيق تحسن فى مستويات معيشة الفقراء وذوى الدخول المنخفضة لبعض الوقت عند مستوى منخفض للدخل الفردى المتوسط أو فى غياب نمو سريع فى مستوى الدخل الفردى الحقيقى (من خلال سياسات إعادة التوزيع مثلاً) فإن مثل هذا التحسن لا يمكن أن يستمر لوقت طويل إلا إذا اشتغلت آليات النمو الاقتصادى بمعدل سريع وبكفاءة لتوليد زيادات كافية فى الدخول .

(ب) **التنمية وسد الفجوة**

وتجدر ملاحظة أننا لم ندرج ـ لا بشكل ضمنى ولا بشكل صريح ـ ضمن أهداف التنمية هدفًا كثيرًا ما تتضمنه الكتابات التقليدية عن التنمية، وهو سد الفجوة فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى أو فى مستويات المعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولم يكن عدم إدراج هذا الهدف ضمن أهداف التنمية ناتجًا عن سهو أو خطأ. فالحقيقة هى أن هذا الهدف غير مناسب لما نقصده بالتنمية. فتضييق فجوة الدخل لا يترتب عليها بالضرورة تضييق الفجوات الأخرى بين الدول النامية والدول المتقدمة. كما أن تضييق ـ أو حتى سد ـ بعض الفجوات المهمة غير فجوة الدخل قد يكون ممكنًا وأيسر منالاً عند مستويات منخفضة نسبيًا للدخل الحقيقى كما سبقت الإشارة.

أضف إلى ذلك أن هدف سد فجوة الدخل قد لا يكون ميسوراً تحقيقه خلال أمد زمنى معقول إلا بالنسبة لقلة قليلة من سكان البلدان النامية، وأن تحقيقه لعموم الناس قد يتطلب عدة مئات أو آلاف من السنوات. وأخيراً فإن التركيز على هذا الهدف قد يصرف نظر واضعى السياسات التنموية عن إجراءات أخرى ذات فاعلية عالية فى النهوض بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لأعداد كبيرة من السكان مثل تحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية الغذائية والتعليمية والصحية للبشر.

والواقع أن استهداف سد الفجوة يتجاهل أمرين مهمين. أولهما: أن ما وصلت إليه الدول الرأسمالية المتقدمة من تقدم وثراء قد استند إلى استغلال دول العالم الثالث وسحب جزء مهم مما يتحقق فيها من فائض اقتصادى. وبطبيعة الحال لم يعد فى مقدور دولة من دول العالم الثالث أن تستعمر أرض الغير وتستغل فائضة الاقتصادى لصالح تنميتها. وثانيهما: أن نمط الاستهلاك السائد فى الغرب ينطوى على تبديد أو إتلاف كبير للموارد الطبيعية، بحيث يستحيل أن يجرى تعميمه على مستوى البشرية جمعاء. إذ إن تعميم مثل هذا النمط يقضى على البيئة بالخراب ويهدد بقاء البشر على سطح الكرة الأرضية. ومن ثم يجب إسقاط المفهوم التقليدى لسد الفجوة، والسعى لإعادة تعريف الفجوة جذريًا بما يجعل استهداف سدها فى حيز الإمكان للدول النامية، وفى حدود متطلبات استمرار الحياة بشكل إنسانى لجميع البشر على كوكبنا الصغير.

(ج) التنمية والتحرر الإنسانى

إن أهداف التنمية بمفهومها الواسع أو المركب متعددة، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية. والسعى لتحقيق التنمية يعنى العمل على جبهات متعددة فى نفس الوقت لتحقيق هذه الأهداف المتعددة. ومن أهم هذه الأهداف :

(ج ـ ١) زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على **إشباع الحاجات الأساسية للبشر**، وهو ما يعنى **تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض**.

(ج ـ ٢) **رفع مستوى الحياة البشرية**، إضافة إلى التحسن فى مستوى إشباع الحاجات الأساسية (شاملة الحاجة إلى العمل) والقضاء على الفقر والتفاوتات الكبيرة فى توزيع الدخول والثروات، من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات .

(ج ـ ٣) إن تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها، ومن خلال إفساح أوسع المجالات لممارسة الحريات وللمشاركة فى اتخاذ القرارات، لا ينفصل عن **تحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته**.

إن تأمل هذه الأهداف قد يساعدنا على اختزالها جميعًا فى هدف واحد يمكن أن نطلق عليه هدف التحرر الإنسانى، أى **تحرير الفرد وتحرير المجتمع من الفقر والحرمان ومن شتى صنوف الاستغلال والتبعية، وإطلاق قدرات البشر وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم، وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجدده وتطوره** .

١ـ٤ـ التنمية والتحرر من التبعية

تستخدم كلمة التبعية للتعبير عن ظرف موضوعى تعيش فى ظله معظم دول العالم الثالث، ويرتبط هذا التعبير بنظرية محددة لتفسير الأوضاع المتعارف على تسميتها بالتخلف فى هذه الدول، وهى **نظرية التبعية** .

إن التبعية هى ظرف موضوعى تشكل تاريخيًا على مدى زمنى طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية. وقد أدى هذا الظرف الموضوعى التاريخى إلى نشوء مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولى يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع المتخلف أو التابع) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالى العالمى .

والغرض الأبعد من شبكة العلاقات التى تنشأ بين قلب النظام الرأسمالى العالمى والمجتمعات التابعة (ويطلق عليها الأطراف أو التخوم) هو المحافظة على هذا النظام الاجتماعى وبسط نفوذه على أوسع رقعة ممكنة من الكرة الأرضية، **مع الاحتفاظ للدول التابعة بدور متدن فى التقسيم الدولى للعمل، وإن تغير هذا الدور من مرحلة إلى أخرى** تمشيًا مع مقتضيات تنظيم النمو فى دول القلب من جهة، واستجابة للضغوط والمقاومة التى تتولد من جانب حركة التحرر الوطنى فى البلدان التابعة من جهة أخرى. وتمارس دول القلب الرأسمالى هيمنتها على الدول التابعة من خلال حكوماتها (بسياساتها الاقتصادية والعسكرية وأجهزتها الثقافية)، وكذلك من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولى (مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، ومن خلال الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى (أى الشركات متعددة أو متعدية الجنسية) .

وتؤدى أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها. إذ يتم رسم سياسات التطوير الاقتصادى والاجتماعى :

(أ) ليس انطلاقًا من الحاجات الفعلية للدول التابعة، وإنما انطلاقا من احتياجات

النمو الرأسمالى، أى متطلبات إعادة الإنتاج الموسع فى دول القلب الرأسمالى.

(ب)وليس اعتماداً على أقصى تعبئة ممكنة للموارد المحلية، وإنما من خلال تكريس الاعتماد على المعونات والتكنولوجيا الأجنبية .

(ج) وليس من أجل بناء قدرة اقتصادية ذاتية تضمن الانطلاق على طريق التنمية على أساس داخلى مستقل، وإنما بهدف المحافظة على الدور المتدنى للدولة التابعة فى التقسيم الرأسمالى العالمى للعمل واستمرار الطبيعة الذيلية للكيان الاقتصادى لهذه الدول فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وهكذا تعمل ظروف التبعية على أن تظل البنية الاقتصادية للدول التابعة بنية متخلفة، بمعنى أنها بنية فاقدة للتكامل الذاتى، تتسع فيها الشقة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك (حيث ينتج المجتمع مالا يستهلك، ويستهلك المجتمع مالا ينتج)، وتفتقر إلى عناصر التجدد الذاتى .

من هنا يمكن القول بأن التبعية هى جوهر التخلف وأن التنمية (وهى بالطبع نقيض التخلف) هى فى التحليل النهائى عملية تحرر اقتصادى واجتماعى وثقافى وسياسى من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده، ومن أجل إتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفعولها فى صنع التنمية .

(أ) التبعية والاستغلال

لاحظ أن التبعية ليست مجرد قيد على الإرادة الوطنية، وإنما هى تنطوى بالإضافة إلى ذلك على علاقة استغلالية. هذا الاستغلال يتبدى فى تسخير موارد البلد التابع لخدمة مصالح دول القلب الرأسمالى، ومن أجل إعادة إنتاج النظام الرأسمالى العالمى على نحو موسع. كما يتبدى الجانب الاستغلالى للتبعية فى حرمان البلد التابع من بلورة نظام اجتماعى يلبى الحاجات الفعلية للسكان، وفى الحيلولة دون قيام هيكل إنتاج متكامل داخليّا من ناحية، ومتوافق مع هيكل الاستهلاك المحلى من ناحية أخرى .

ويأخذ هذا الاستغلال صورة استنزاف لموارد البلد التابع التى قد يكون بعضها غير قابل للتجدد (البترول وغيره من الثروات المعدنية) ، أو لا يمكن تجدده إلا فى إطار توازنات بيئية صارمة (الغابات مثلاً) . كما قد يأخذ الاستغلال صورة أرباح وإتاوات محولة لصالح الشركات متعدية الجنسية ، أو أثمان باهظة للتكنولوجيا والسلاح ، أو فوائد مرهقة للديون الخارجية أو معدلات تبادل متدهورة لصادرات الدول التابعة مقابل وارداتها من الدول المهيمنة . وأخيرًا ينبغى ملاحظة أن استنزاف الموارد قد ينسحب على العنصر البشرى ذاته من خلال ما يعرف بهجرة العقول (أو نزيف الأدمغة) .

(ب) التبعية والاعتماد على الغير والاعتماد المتبادل

والواقع أن التبعية ليست علاقة اعتماد على الغير من طرف واحد ، أى اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية المتقدمة . إذ يمكن القول أن الدول " المتبوعة " تعتمد أيضًا على الدول «التابعة » للحصول على ما تحتاجه من مواد أولية وطاقة وأسواق ، ومن خلال ما تحصل عليه من موارد هذه الدول بآليات التبادل غير المتكافئ والنهب الاقتصادى المتخفى وراء لافتات متنوعة (خدمة الديون ، إتاوات مقابل استخدام العلامات التجارية ، حقوق التصنيع المحلى ، تحويلات الفوائد والأرباح . . . إلخ) . والتبعية ـ عندما يؤخذ هذا الأمر فى الحسبان ـ تصبح أقرب إلى **علاقة اعتماد متبادل، ولكن من نوع خاص** . فالأصل فى الاعتماد المتبادل هو **التكافؤ والندية والتراضى** بين أطراف هذه العلاقة . وهذه عناصر غائبة تمامًا فى علاقة التبعية . فالأخيرة تقوم على غياب التكافؤ فى القوى ، وعلى الإخضاع والقسر من خلال آليات متنوعة من بينها العنف والاحتلال العسكرى من جانب أحد طرفى العلاقة ، والخضوع والإذعان من جانب طرفها الآخر . وما أشبه هذه العلاقة بالعلاقة غير المتكافئة بين العامل وصاحب العمل . فكل منهما يعتمد على الآخر ؛ ولكن ما أعظم الفرق بين قوة كل منهما .

نعم ، إن الاعتماد المتبادل فيما بين مختلف دول العالم قد أصبح حقيقة واقعة فى عالمنا المعاصر بفضل ما شهده من تطورات فى وسائل المواصلات والاتصال ، وبفضل ما شهده النظام الرأسمالى العالمى من تطور باتجاه التدويل المطرد لجهازه

الإنتاجى وإعادة توزيع الأدوار (تقسيم العمل الدولى) فيما بين دوله . ولكن هذه الحقيقة لا تنفى أن من **الاعتماد المتبادل ما هو مفيد ومنه ما هو ضار . فهو مفيد حيثما** يقوم على التراضى والتبادل المتكافئ والنفع المتبادل ، وهذا شأن الاعتماد المتبادل فيما بين الدول المتقدمة بوجه عام . وهو ضار حيثما يقوم على الإخضاع وانعدام التكافؤ والندية وعلى التحيز فى توزيع المنافع لطرف على حساب الطرف الآخر ، وهذا شأن الاعتماد المتبادل فيما بين دول العالم الثالث ودول القلب الرأسمالى ـ أى التبعية .

١ـ٥ ـ التنمية المستقلة والتنمية البشرية

إن الخروج من التبعية لا يعنى ـ ويجب ألا يترتب عليه ـ التقوقع والانعزال عن العالم أو الاكتفاء الذاتى . وإنما المعنى المقصود بالتخلص من التبعية أو فك الروابط مع النظام الرأسمالى العالمى هو تحرير الإرادة الوطنية من القيود وتوسيع نطاق الحركة وحيز الإمكان المتاح أمام بلدان العالم الثالث **بغية الوصول فيما بعد إلى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ والتعاون المثمر والنفع المتبادل** . وفك الروابط ليس معناه الانسلاخ الكامل من شبكة المبادلات الدولية ، وإنما هو يعنى إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدى إلى وضع أفضل لبلدان العالم الثالث فى تقسيم العمل على النطاق الدولى .

وعموماً فإن مصطلحات مثل كسر التبعية وفك الروابط تشير إلى ما يراد الخلاص منه ولا تخبرنا بشئ عن ماهية البديل المزمع إقامته . **ولذا فإن البديل الصحيح للتبعية والتعبير الأدق عن هدف فك الروابط هو التنمية المستقلة أى المعتمدة على الذات.** فهى تحمل عدداً من المعانى الهامة والدلالات الواضحة بشأن المسار البديل للتبعية . **فالاعتماد على النفس يحمل معنى الاستقلال، ولكن دون نفى لإمكانية التعاون مع الآخرين** . والاتساق المنطقى يقضى بألا يؤدى التعاون مع الآخرين إلى إهدار معنى الاستقلال وضرب إمكانيات التطور الذاتى المستمر .

إن استقلالية التنمية لا تعنى الانغلاق والانعزال عن مجرى الحركة التاريخية التى يشهدها العالم ، ولا الاحتماء بجدار منيع من الحماية المطلقة والدائمة للاقتصاد

الوطنى. فمثل هذه الخيارات لم تعد واردة ولا ممكنة فى عالم اليوم، أو فى عالم القرن الواحد والعشرين الذى نوشك على دخوله. ولذا فالمقصود باستقلالية التنمية هو أن تكون البوصلة الموجهة للعمل التنموى هى المصلحة الوطنية، وأن تتوافر للمجتمع الحرية فى اتخاذ القرارات دون استسلام أو إذعان للضغوط والمصالح الخارجية، وأن تتهيأ أوسع الفرص لإعمال الإرادة الوطنية المعبر عنها ديمقراطيًا فى تحديد مسارات التنمية ومحتوياتها .

والاستقلالية فى عالم تسوده الكوكبية وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة هى أمر نسبى بالضرورة. فهى لا تعنى الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى. وإنما تعنى الاستقلالية أن ينتقل الاقتصاد الوطنى من حالة رد الفعل والسلبية إلى حالة الفعل والتفاعل الإيجابى، وأن يتحول من مرحلة التأثر والانقياد للقوى الخارجية إلى مرحلة التأثر والتأثير فى الآخرين. بعبارة أخرى، تستهدف التنمية المستقلة إحداث تغيير جوهرى فى الوضع غير المتكافئ للدولة النامية فى نظام تقسيم العمل الدولى والعلاقات السياسية الدولية، بحيث تصبح قادرة على الأخذ والعطاء مع الآخرين بدرجات متقاربة .

ومدار الأمر فى ذلك هو بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع، ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية إلى أقصى حد مستطاع فى تحقيق التنمية، مع الحرص على تأمين درجة عالية من تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادى. وبقدر ما تتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية، بقدر ما تزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الأجنبية، وبقدر ما تتعاظم قدرة الدولة على الأخذ والعطاء المتكافئ أو المتقارب مع الدول والكيانات الدولية الأخرى. وكلما سار المجتمع قدمًا على طريق تنمية عناصر قواه الذاتية، ازداد مركزه فى النظام العالمى قوة، وازدادت فرصه فى جنى المكاسب من العلاقات الدولية على الصعيدين الاقتصادى والسياسى.

والاعتماد على الذات ينطوى على معنى هام آخر ودلالة إيجابية ذات شأن عظيم. فهو يتضمن **التوجه للداخل** فى صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية

(أو ما يسميه البعض التنمية المتمحورة حول الذات)، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية. وهذا بدوره يتضمن إفساح أوسع مجال ممكن لحركة الجماهير ومشاركتها فى صنع التقدم، وأيضًا حصولها على نصيب عادل من ثمرات التقدم ورسم سياسات التنمية انطلاقًا من احتياجاتها الفعلية، أى بالتركيز على الاحتياجات الأساسية.

وأخيراً فإن مفهوم الاعتماد على الذات يتسع لأكثر من البعد القطرى، وهذا أمر مهم. ذلك أن مسعى التنمية المستقلة لن يتحقق بالاعتماد على الذات محليًا أو قطريًا فحسب، بل هو يتطلب أيضاً الاعتماد على الذات على النطاق الإقليمى بل وعلى صعيد العالم الثالث كله، وهو ما يطلق عليه الاعتماد الجماعى على الذات. فكسر التبعية والخلاص من أسر النظام الرأسمالى العالمى قد لا يتحقق إلا من خلال تعاون وتساند أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث، وقد لا يتمكن قطر واحد من إنجاز هذا الهدف بمفرده إلا إذا كان قطراً كبير الحجم متنوع الموارد، وفى الغالب سوف يتعين عليه تحمل تكاليف ضخمة ومواجهة مخاطر كبيرة.

إن التنمية المستقلة إذن هى عملية تحرر اقتصادى واجتماعى وسياسى للوطن والمواطن. فهى تستهدف تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين وإطلاق قدراتهم المحبوسة على العطاء والإبداع، وتحرير قوى الإنتاج من القيود المؤسسية والعلاقات الطبقية التى تحول دون انطلاقها، وتحرير إرادة المجتمع ككل من الاستغلال ومن الضغوط الخارجية. وعلى النقيض من أوضاع التبعية، فإن أوضاع التنمية المستقلة تهدف إلى تأكيد سيطرة المجتمع على شروط تجدده وتطوره. وهذا يفترض ابتداءً أن تكون السلطة السياسية بيد القوى الوطنية المتضررة من أوضاع التطور الهامشى التابع لقوى الإنتاج، بكل ما يصاحبها عادة من فساد وطفيلية وتفاوت فى توزيع الدخول وإهدار للطاقات البشرية والمادية للمجتمع. فالتنمية المستقلة لا تتم تلقائيا، وإنما تحتاج إلى سلطة سياسية مناسبة لإنجاز مهامها.

إن انطلاق التنمية المستقلة من أن الإنسان هو محور التنمية وهو صانعها وهو من يجب أن تؤول إليه خيراتها يعنى أن التنمية الحقة هى بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية، وأن الاعتماد الأساسى فى التنمية هو الاعتماد على البشر. ويترتب على ذلك ـ منطقيًا ـ أمران مهمان:

أولاً : **ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسية** . ومن المهم أن ندرك أن هذا لا يعنى توجيه طاقات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية وإهمال بناء الصناعات غير الاستهلاكية . **وإنما يعنى هذا تكوين هيكل صناعى (بالمعنى الواسع للصناعة) تتكامل فروعه ومكوناته المختلفة على نحو متعاظم، بما يمكن من السير بخطى حثيثة نحو هدف الاعتماد على الذات فى إشباع حاجات البشر** . وبذلك فالتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية للجماهير لا يتناقض مع الاهتمام بالصناعات الإنتاجية التى تصنع مستلزمات إنتاج وآلات ومعدات تستخدم فى صنع السلع الاستهلاكية . والاهتمام بهذه الصناعات هو أمر ضرورى من منظور دعم الاستقلال الاقتصادى . ويمكن السير فى تكوينها على نطاق واسع كلما اتسعت حدود تطبيق التنمية المستقلة، أى كلما تم تجاوز الحدود القطرية لمجتمع بعينه إلى الحدود القومية لمجموعة دول تتعاون فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المعتمدة على الذات . ولكن التوسع الكبير فى هذه الصناعات على أساس قطرى وفى غيبة تعاون إقليمى يمكن أن يتحول إلى عبء على الاقتصاد الوطنى (لغياب الموارد والسوق الكافية) .

ثانيًا : **ضرورة إشراك البشر فى صنع القرارات فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات، وعدم الاكتفاء بتنفيذهم لها** . وهذا يعنى أن يكون الحكم ديمقراطيًّا بأوسع معنى ممكن لهذه الكلمة، وربما بأساليب وصور قد لا تكون معروفة حتى فى الدول التى جرى العرف على اعتبارها «عريقة» فى الديمقراطية . وهذا هو صمام الأمان ضد تحول النظم التى تبنى التنمية المستقلة إلى نظم ديكتاتورية تحرم المواطنين من حرياتهم السياسية والنقابية، وتضرب بذلك فى الصميم أحد أهداف التنمية المستقلة، **وهى تحرير المواطن وبناء الإنسان الفاعل ـ لا المفعول به** .

فالإنسان فى مفهوم التنمية المستقلة ليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج شأنه شأن الأرض أو الآلة، كما أنه ليس مجرد وسيلة للتنمية. ولكنه ـ بالإضافة إلى ذلك ـ غاية التنمية وهدفها . وإذا كان من الممكن الحصول من الأفراد على جهد كبير وتحميلهم تضحيات كبيرة لبعض الوقت فى غيبة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات التى تحدد حاضرهم ومستقبلهم وتوزيع ثمار عملهم، فليس من الممكن السير على

هذا المنوال فترات طويلة إلا باللجوء إلى أساليب القمع والإرهاب. وفى كل الأحوال يكون ذلك على حساب فتور همم الناس وتراخى جهودهم وتضاؤل استعدادهم للتضحية. وتكون النتيجة خسارة مزدوجة: خسارة فادحة فى الإنتاج والتطوير الاقتصادى من جهة، وخسارة أفدح فى بناء الإنسان والعلاقات الإنسانية فى المجتمع من جهة أخرى.

ويتصل بمنطلق أن الإنسان صانع التنمية والمستفيد منها والمشارك فى اتخاذ قراراتها أمرٌ هامٌ، وهو: **ضرورة أن تولى التنمية المستقلة اهتمامًا كبيرًا للبشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والإبداع واستعادة ثقتهم بأنفسهم التى ضربها الاستعمار وقوضت التبعية بعض أسسها. ويبرز بوجه خاص هنا إعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة (والقضاء على الأمية طبعًا) لدعم قيم العمل المنتج وبناء روح المشاركة وإيقاظ الضمير الوطنى.**

وهذه المعانى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية البشرية الذى بلوره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى سنة ١٩٩٠، والذى سنعود إليه فيما بعد.

١-٦- إعادة صقل مفهوم التنمية فى ضوء الأزمات والمستجدات

لقد جاءت خبرة التنمية فى السبعينيات والثمانينيات لتؤكد على الدروس المستخلصة من خبرة الخمسينيات والستينيات، وتصقل بعض المفاهيم التى تبلورت من قبل، وتدفع بعدد من القضايا الى بؤرة الاهتمام. ويمكن القول أن عملية المراجعة لمفاهيم التنمية التى بدأت فى أواخر الستينات، لم تتوقف منذ ذلك الوقت، وإن كانت قد أخذت دفعة جديدة فى أواخر الثمانينات نتيجة لعوامل متعددة. وفيما يلى بيان بأهم هذه العوامل وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة لمفهوم التنمية.

أزمة التنمية فى الثمانينيات

لقد مرت التنمية فى الثمانينيات بأزمة شديدة نتجت عن السياسات الانكماشية التى اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة لمحاربة التضخم المرتبط بارتفاع أسعار الطاقة

فى السبعينيات . كما ارتبطت هذه الأزمة بالانهيار الذى حدث فى أسعار الطاقة وفى صادرات وأسعار المواد الأولية الأخرى فى الثمانينيات ، فضلاً عن تصاعد السياسات الحمائية فى وجه الصادرات غير التقليدية للدول النامية إلى الدول المتقدمة ، وانخفاض المعونات التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه أعباء خدمة الدَّين الخارجى وانخفضت فيه فرص الدول النامية فى الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من المصادر التجارية فى الدول المتقدمة .

وكان من جراء ذلك هبوط معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول النامية إلى ٣٪ سنويا (مقابل ٥٪ فى السبعينيات) . وقد تركز هذا النمو فى عدد من دول جنوب وشرق آسيا . بينما هبط معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالي إلى ٥ , ١٪ فى أمريكا اللاتينية ، وإلى - ٥ , ٠٪ فى أفريقيا وغرب آسيا (مقابل ١ , ٤٪ و٨ , ٧٪ على الترتيب فى السبعينات) . **وشهدت معظم الدول النامية تدهوراً فى مستوى الدخل الفردى الحقيقى، كما ارتفع عدد الدول الأقل نمواً من ٣١ دولة فى السبعينيات إلى ٤٢ دولة فى الثمانينيات .**

وهكذا تزايد الإحساس بضخامة تأثير العوامل الخارجية على أوضاع البلدان النامية وتعاظم الإدراك بعدم ملاءمة الظروف الدولية الراهنة لحدوث التنمية فى هذه البلدان. كما برز الاهتمام بمفاهيم الاعتماد على الذات فى التنمية وأهمية تقليل الاعتماد على الخارج للبلدان النامية .

المناخ الدولى الجديد

يقصد بالظروف الدولية الجديدة التى صار من المتعين إتمام التنمية فى ظلها ، تلك الظروف التى نجمت عن إعادة ترتيب العلاقات الدولية بين القوتين الأعظم فى ضوء التفكير السوفيتى الجديد (البيروسترويكا [١]) فى البداية ، ثم فى ضوء ما حدث من انهيار فى الكثير من المسلمات واختفاء ما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية فى الاتحاد

(١) وهى كلمة روسية معناها : إعادة البناء أو إعادة الهيكلة .

السوفيتى ودول شرق أوروبا. فقد أصبحت شعوب الدول النامية تواجه عالماً أقل رفقًا بهم، وربما أكثر ظلمًا لهم. وهو عالم لا يترك أمامهم هامشا واسعًا للمناورة. لقد تطورت الأمور داخل ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكى على نحو جعلته مهمومًا بالأزمة الحادة فيه، وشغلته عن الدول النامية. ومن ثم سقط التحالف القديم بين الدول الاشتراكية والدول النامية. وصار على الأخيرة أن تتعامل مع الغرب وظهرها مكشوف. لقد أصبح الشرق (أى الكتلة الاشتراكية سابقًا) نفسه يسعى للحصول على المعونات من الغرب بعد أن كان مصدراً للمعونات لدول الجنوب. ولم تعد أسواق الشرق سهلة الدخول أمام الدول النامية مثلما كان الحال فى السابق. بل أصبح على هذه الدول أن تواجه منافسة الشمال، ليس فقط على أرض الشمال وأرض الجنوب نفسه، بل وعلى أرض الشرق أيضًا.

بعبارة أخرى، **يواجه العالم الثالث قوى الرأسمالية العالمية فى لحظة انفرادها بالساحة الدولية بعد ما انهار المعسكر الاشتراكى، وانشغلت الكيانات الجديدة التى تخلفت عنه بهمومها.** ولم يكتف الغرب الرأسمالى بذلك النصر، وإنما راح يحصن مواقعه بالمزيد من **التكتل الاقتصادى والتضامن السياسى** بين دوله، وبالمزيد من **التدويل للنشاط الاقتصادى** من خلال الشركات متعدية الجنسيات. **ومن ثم زادت هيمنة الغرب الرأسمالى على العالم الثالث وزادت مخاطر التبعية** عن ذى قبل. **ومن هنا تكتسب مفاهيم الاعتماد على النفس والتحرر من التبعية والاعتماد الجماعى على الذات بين الدول النامية أهمية مضاعفة.**

موجة التحرير والخصخصة

شهدت الثمانينات موجة عارمة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة أو التخصيصية) فى كثير من بلاد العالم بما فى ذلك عدد من الدول التى كانت تنتسب إلى النظام الاشتراكى. وقد صاحب ذلك نشاط محموم لمراجعة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ودور التخطيط والتدخل الحكومى فى إدارة الاقتصاد القومى، وإعادة تحديد المساحة المتاحة لكل من السوق والقطاع الخاص فى تحقيق التنمية.

وما زالت هـذه المراجعة جـارية وما زال الجـدل محـتدمًا بين فـريقين، وإن كـانت الكفة الراجحة للفريق الأول . فريق يرى أن هذه المراجعة تستوجب تقليل التدخل الحكومى إلى أدنى حد واتباع التخطيط التوجيهى أو التأشيرى وترك الأمور لقوى السـوق، مع تقـوية عـوامل المنافـسـة من خـلال المزيد من الاندمـاج فى السـوق الرأسمالى العالمى . وفريق يرى أن هذه المراجعة قد أكدت نفس المخاطر وتشير إلى نفس العوامل التى استوجبت فى الماضى قيام القطاع العام وتخطيط التنمية وفك الارتباط بالسوق الرأسمالى العالمى، وأن أوضاع الدول النامية لا تتطلب الإقلاع عن تدخل الدولة فى النشـاط الاقـتـصـادى بقـدر مـا تسـتـوجب مـراجـعـة أشكال وأساليب هذا التدخل لزيادة كفاءة القطاع العام والتدخل الحكومى فى إدارة وتنمية الاقتصاد القومى .

وسوف يجد القارئ معالجة تفصيلية لقضية دور الدولة فى التنمية، ودور كل من التـخطيط والسـوق فى صنع التنمـيـة، وذلك فى الجـزء (١ـ٩) من هذا القـسم من الدراسـة . كـمـا أننا سـوف نـعـود إلى هذه القـضـيـة فى إطار الحـديث عن التنمـيـة وسياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الجزء (١ـ٧) .

الاهتمام الجديد أو المتجدد بعدد من القضايا ذات الصلة بالتنمية

لقد تزايد الاهتمام العالمى بعدد من القضـايا التى تتصل اتصـالاً وثيقًا بقـضـية التنمية . وهى قضـايا لم تكن مجهولة تمامًا من قبل، ولكنهـا لم تكن تظفر باهتمام كبير بالقياس إلى القضايا الاقتصادية التى عادة ما يجرى التركيز عليها فى تناول التنمية . ومن أهم هذه القضايا ما يلى :

(أ) قضية الثورة العلمية والتكنولوجية

وتقـدم هذه الثـورة الحـاصلة فى مـجـالات عـدة من أبرزها الـهندسـة الوراثيـة والتكنولوجيا البيولوجيـة (أى الحيوية)، وإحلال وإعادة هيكلة المواد، وصناعة المعلومات، فى بعض جوانبها فرصًا جديدة لدفع عجلة التنمـية فى العالم الثالث وحل مشكلات الفقر والجوع وندرة الموارد . كما تمثل فى بعض جوانبها الأخرى

مخاطر للعالم الثالث مثل انخفاض الطلب على السلع الأولية والطاقة وعلى المنتجات ذات الكثافة العمالية العالية ، ومن ثم تآكل الميزة النسبية للدول النامية المبنية على وفرة السلع الأولية والأيدى العاملة .

وتشير خبرة العقود الخمسة الماضية إلى أن ما تحقق من إنجازات فى الدول النامية كان مصحوبًا بتزايد تبعية هذه الدول تكنولوجيًا للدول الصناعية المتقدمة . وأن الدول النامية قد هونت من شأن المساهمة التى يمكن أن يقدمها التقدم العلمى والتطور التكنولوجى فى تنميتها . ومن ثم لم يحدث التزام كاف بتخصيص الموارد اللازمة لزيادة الاعتماد على النفس فى المجال التكنولوجى . وطبقًا لبيانات اليونسكو ، كانت الدول الاشتراكية تخصص نحو ٥٪ من الناتج القومى الإجمالى للإنفاق على البحوث والتطوير ، وكانت الدول الرأسمالية المتقدمة تخصص نحو ٥ , ٢٪ ، فى حين لم يزد ما خصصته الدول النامية لهذا الغرض عن ٥ , ٠٪ .

وقد ساعد على سلوك هذا المسلك فى الدول النامية أن كثيراً من المشروعات قد اعتمدت فى التمويل على المعونات الأجنبية ؛ وهذه مقيدة فى معظمها ، بما يعنى أن على الدول المستفيدة من المعونة أن تلتزم بشراء المعدات الرأسمالية وما يرتبط بها من تكنولوجيا وتصميمات هندسية من الدول المقدمة للمعونة . **وعمومًا فقد أبرزت خبرة العقود الخمسة الماضية أن قضية تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية فى الدول النامية لم تظفر بالاهتمام الواجب، وأن زيادة الاعتماد على النفس فى الدول النامية تستلزم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لهذه القضية .**

(ب) قضية الحفاظ على البيئة واطراد التنمية

ومن القضايا الأخرى التى أبرزت خبرة السبعينيات والثمانينيات ضرورة زيادة الاهتمام بها قضية البيئة . فقد أدت التكنولوجيات المستوردة وأنواع الصناعات التى أقيمت فى غمرة الاندفاع لزيادة النمو الاقتصادى إلى تلويث البيئة فى الدول النامية وإلحاق أضرار بالغة بالموارد المتاحة ، وخاصة الأرض والمياه والهواء . **كما صار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أشد العوامل المتسببة فى تهديد وتخريب البيئة فى الدول النامية.** إذ يؤدى الفقر إلى الإسراف فى قطع أشجار الغابات وإلى إنهاك

التربة فى الزراعة وإلى التصحر، وإلى الملوحة. كما يؤدى الفقر بالناس إلى استخدام المياه الملوثة وغير المأمونة والتعرض إلى أخطار المبيدات الزراعية ومن ثم إهدار صحتهم. ومن جهة أخرى، هناك إدراك متزايد أيضًا بأن التخريب الذى تتعرض له البيئة إنما يزيد من وطأة الفقر على سكان الدول النامية، حيث إنه يؤدى إلى تآكل قاعدة الموارد التى تعيش عليها هذه الدول وإلى الانتقاص من فرص نموها فى المستقبل.

ومن هنا برز مفهوم التنمية المطردة (١)، الذى يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة، والتفاعل بين التنمية والبيئة. والمقصود بالتنمية المطردة هى تلك التنمية التى تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستخدام الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب، ولكن أيضًا أخذ حق الأجيال المقبلة فى الحسبان، وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية. كما أن أى خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر فى البلدان النامية، باعتباره سببًا مباشرًا من أسباب تخريب البيئة وتآكل قاعدة النمو فى الحاضر والمستقبل. **وهكذا تبرز من جديد مسألة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوى الدخول المنخفضة ـ ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وحفز جهود التنمية، بل من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئى أيضًا.**

(جـ) قضية الحريات والمشاركة الديمقراطية

وهناك قضية ثالثة أخذت تحظى باهتمام كبير ومتزايد فى السنوات الأخيرة، ألا وهى قضية الحريات والديمقراطية والمشاركة الشعبية. فقد تبين أن التنمية لا تتم من منظور مصلحة الأغلبية من سكان بلدان العالم الثالث، وهم الفقراء وذوى الدخول المنخفضة، لا لشئ إلا لأن هذه الأغلبية محرومة من التعبير عن مطالبها، ومبعدة بصورة أو بأخرى عن مراكز اتخاذ القرارات، بل وحتى عن مراكز التأثير فى اتخاذ القرارات. وجاءت أحداث انهيار نظم الحكم غير الديمقراطية فى شرق أوروبا

(١) وهى ما يشار إليه أيضا بالتنمية المستديمة أو المستدامة أو المتواصلة أو المستمرة. وكلها اجتهادات فى ترجمة المصطلح الانجليزى : sustainable development.

وحركة البيروسترويكا (إعادة البناء أو إعادة الهيكلة) والجلاسنوست (المصارحة والعلانية) فى الاتحاد السوفيتى لتؤكد على قيمة الحرية وأهمية توفير الحقوق المدنية للمواطنين وتمكينهم من المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم وحياة أبنائهم . كما جاء السقوط الرهيب للاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا بالدليل القاطع على **أن التنمية وإن بدأت واستمرت لبعض الوقت فى غياب الديمقراطية، فإنها غير قادرة على الاستمرار والتواصل إذا استمرت الديمقراطية فى الغياب** .

وهكذا تضافرت خبرة البلدان النامية وخبرة الدول الاشتراكية مع نظم الحكم غير الديمقراطية لتؤكد على أهمية بعد **تحرير الفرد وتحرير المجتمع والمشاركة الشعبية** كمدخل لحشد جهود البشر من أجل التنمية، وكضمانة لأن **تعمل جهود التنمية فى** صالحهم، وكتأمين ضد تولد مراكز القوى التى تستأثر بمنافع التنمية لصالحها، وكصمام أمان ضد انتشار الفساد .

(د) قضية تنمية البشر ومفهوم التنمية البشرية

وهناك قضية رابعة أصبحت موضع اهتمام كثير من التقارير والدراسات الدولية عن التنمية، وهى **قضية وضع البشر فى بؤرة اهتمام المخططين وصناع السياسات فى البلدان النامية** . ويرتبط بذلك إعادة التأكيد - من واقع الخبرة المكتسبة - على أن الناس هم الثروة الحقيقية لأية أمة، وأن الهدف الأساسى للتنمية هو صنع البيئة الملائمة لكى يتمتعوا بحياة كريمة .

ومن هنا ظهر **مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية المتمحورة حول البشر** وكلاهما يكاد يتطابق مع المفهوم الموسع للتنمية الذى انتهينا إليه فيما سبق . وتعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل بأنها - إضافة إلى ذلك - تعنى انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء فى مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ . فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضًا من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر فى نهاية المطاف .

ولذلك تعرف التنمية البشرية (طبقًا للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وتقاريره عن

التنمية البشرية التى تتابع صدورها منذ عام ١٩٩٠) بأنها عملية **توسيع الخيارات المتاحة للناس**، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل ، ومن أن يكتسبوا المعارف التى تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات . ويتوافق هذا الفهم للتنمية البشرية (أى التنمية عمومًا) مع البعد الذى سبق التأكيد عليه حالاً ، وهو بعد الحريات والمشاركة ، وكذلك مع ركن الاعتماد على الذات ، باعتبار أن التنمية تنطوى على تزايد مطرد فى اعتماد الناس على أنفسهم من جهة ، وتخلص المجتمع من الاعتماد المفرط على الخارج من جهة أخرى .

(هـ) قضية الحكم : إدارة شئون المجتمع والدولة

تزايد الاهتمام مؤخرًا بقضية نوعية الحكم أو إدارة شئون المجتمع والدولة (١) كعامل محدد لنجاح التنمية أو فشلها ، لأسباب وملابسات متعددة . منها خبرة البلدان النامية والبلدان الاشتراكية التى اتسع فيها نطاق تدخل الدولة فى إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية اتساعًا كبيرًا فى غيبة أطُر وقنوات ديمقراطية للمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها ؛ فكانت النتيجة تضخمًا بيروقراطيًا رهيبًا وفسادًا إداريًا أضاع الكثير من مكاسب التنمية وألحق أضرارًا بالغة بالعلاقات الاجتماعية ومشاعر الانتماء والاستعداد للمشاركة فى العمل العام لدى غالبية المواطنين . ومن هذه الأسباب والملابسات أيضًا إعادة النظر فى دور الدولة فى التنمية فى سياق سياسات **الليبرالية الاقتصادية الجديدة** أو ـ بالاصطلاح الأكثر شيوعًا ـ سياسات **التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى** . فقد عمدت هذه السياسات إلى تقليص دور الدولة واستهدفت إقامة حكومة الحد الأدنى (٢)، وركزت على فاعلية الدولة ، ونزاهتها أو نظافتها (٣) .

---

(١) Governance

(٢) Minimum Government

(٣) وهذه السمات هى السمات التى يشير إليها تعبير lean, mean , and clean government، دلالة على الحجم الأصغر للحكومة والإنفاق العام الأقل ، ونزاهة الحكم .

وأخيراً، ارتبط الاهتمام بمسألة الحكم بالاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية المطردة. فقد اعتبر البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة أن **الحكم والتنمية البشرية المطردة صنوان لا يمكن فصل الواحد منهما عن الآخر**. فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق وتطّرد فى غياب حكم جيد. كما أن الحكم لا يمكن أن يكون جيداً ما لم يكفل إطراد التنمية ويضع البشر فى قلبها.

ومفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة أو الدولة، ولكنه يشمل أيضًا القطاع الخاص والمجتمع المدنى. ولهذا فإن هذا المفهوم يتميز بالاتساع الشديد. فهو يتعلق بمباشرة السلطات أو الصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية فى إدارة شئون المجتمع والدولة على المستويات كافةً. كما أنه يتناول الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التى تمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن حقوقهم والتمتع بها، وأداء التزاماتهم، وتسوية خلافاتهم. ولذا فإن مفهوم الحكم يركز على بناء أو تحسين القدرات على مستوى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى مستوى الحكم المحلى، وعلى مستوى منظمات المجتمع المدنى، وعلى مستوى القطاع العام والقطاع الخاص.

وطبقا للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (١)، فإن من أهم **مقومات الحكم الجيد** ما يلى:

١ـ **المشاركة**، بمعنى أن يكون للناس دور فعال فى إدارة شئون مجتمعهم. وهو ما يقتضى أن تتاح لكل الناس ـ ذكوراً وإناثًا ـ فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، والتعبير عن مصالحهم، وإعلان رأيهم فى النتائج المتوقعة من قرارات معينة، كما تتاح لهم فرص حقيقية للتأثير فى عملية صنع القرارات.

٢ ـ **الشفافية**، ويقصد بها توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين، فضلاً عن صحة المعلومات ودقتها واكتمالها.

٣ ـ **المحاسبية**، ويقصد بها أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وأن يتقبلوا تحمل المسئولية (ولو جزئيّا)

---

(١) UNDP, 1997

عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الغش ، وأن يستجيبوا للنقد ويعدّلوا قراراتهم فى ضوئه .

٤ ـ **حكم القانون** ، أو سيادة القانون ، وهو ما قد يقتضى توافر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة فيما يتصل بممارسة الأفراد والجماعات وأهل الحكم لصلاحيتهم فى كل المجالات ، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع سواء فى التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم ، أم فى التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية . ويعتبر حكم القانون من الشروط الضرورية لإعمال مبدأ المحاسبية ، وكذلك للقدرة على التنبؤ من جانب الفاعلين فى القطاع العام والقطاع الخاص .

٥ ـ **الفاعلية** ، وتعنى فاعلية الحكم التوصل إلى أفضل استخدام للموارد ، أى تخصيص وإدارة الموارد استجابة للحاجات الجماعية . وهذا يقتضى توافر القدرة والكفاءة من جانب مؤسسات الحكم ، فضلاً عن توافر الحساسية لهموم الناس ومصالحهم لدى هذه المؤسسات .

٦ ـ **الإنصاف** ، وهو ما يعنى كفالة معاملة عادلة وغير متحيزة للجميع ، فضلاً عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها .

وغنى عن البيان أن هذه المقومات ليست مستقلة عن بعضها البعض ، وأن تفاعلها وتكاملها هو ما يكفل جودة الحكم ، ويمكن بالتالى من تهيئة فرص أفضل وأوسع لتحقيق التنمية بمعناها الشامل .

١-٧- التنمية والليبرالية الاقتصادية الجديدة

تجسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، أو ما يشار إليه أحياناً بعبارة «تراضى واشنطون » [(١)] ، فى سياسات وبرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف

(١) The Washington Consensus، وذلك إشارة إلى توافق آراء ثلاثة أطراف مقارها الرئيسية فى واشنطون حول التوجه الليبرالى الجديد للسياسات الاقتصادية . وهذه الأطراف هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المنفردة حاليا بالساحة الدولية .

الهيكلى التى طبقتها معظم الدول النامية فى الثمانينيات والتسعينيات بمقتضى اتفاقات وبرامج رسمية مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بينما طبقها عدد قليل من الدول النامية دون اتفاقات أو برامج مسبقة مع أى من هاتين المؤسستين .

ومن أبرز هذه السياسات ما يلى :

١ ـ **سياسات مالية** تهدف إلى احتواء عجز ميزانية الدولة، بتخفيض النفقات وزيادة الإيرادات بوسائل متنوعة منها تخفيض الإنفاق العام وبخاصة الدعم وغيره من ألوان النفقات الاجتماعية، وتجميد الأجور أو زيادتها ببطء لا يتناسب مع معدلات التضخم مما يؤدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية، ووقف التشغيل فى الحكومة والقطاع العام أو السماح بتناقص قوة العمل فيهما . من جهة أخرى يتم العمل على زيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات التى كانت تؤدى مجاناً، أو زيادة ما كان يستأدى من رسوم خاصة عن خدمات التعليم والصحة وخدمات الإدارة العامة، واستقطاع أجزاء من المؤسسات التعليمية والصحية وتحويلها للعمل على أساس الربحية التجارية أو على الأقل على أساس استرداد النفقات، وزيادة أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والطاقة والصرف الصحى . . الخ . كذلك الحد من الإنفاق العام الاستثمارى وتحويل جزء كبير من المخصصات الأقل له من قطاعات الإنتاج والخدمات الضرورية إلى البنية الأساسية التى تخدم بالدرجة رجال الأعمال .

٢ ـ **سياسات نقدية** انكماشية للحد من الائتمان، شاملة رفع أسعار الفائدة ووضع سقوف ائتمانية أو ما شابه، وتخفيض عرض النقود، وتعقيم جزء هام من السيولة بإصدار أذونات الخزانة، وذلك بغرض الحد من التضخم .

٣ ـ **سياسات** سعرية لتحرير الأسعار وإطلاق قوى السوق فى تحديدها، ومن ثم إلغاء الدعم الحكومى الصريح أو المستتر، وترك الأسعار تتحرك فى اتجاه الأسعار العالمية، مما يؤدى إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية وأسعار الطاقة وسلع وخدمات أخرى متعددة .

٤ ـ **سياسات التجارة الخارجية والصرف الأجنبى** تهدف إلى تحرير المعاملات

التجارية بإلغاء القيود المفروضة عليها وتخفيض الحماية الإدارية والسعرية للمنتجات الوطنية، وذلك بدعوى بث روح المنافسة، وكذلك تخفيض سعر الصرف للحد من الاستيراد وتشجيع التصدير ومن ثم مواجهة العجز فى ميزان المدفوعات .

٥ ـ **سياسات الخصخصة** وهى تتمثل أساسًا فى بيع وحدات القطاع العام، وإن كانت تعنى فى بعض الحالات ـ أو بصفة مؤقتة ـ خصخصة عملية الإدارة أو تأجير بعض وحدات القطاع العام، أو السماح للقطاع الخاص بالدخول فى مجالات كانت مقصورة من قبل على القطاع العام .

٦ ـ **سياسات تشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبى** بتقديم التيسيرات والإعفاءات المختلفة لدعم الاستثمارات الخاصة، وكذلك بفتح المجالات التجارية والإنتاجية التى كانت مغلقة من قبل أمام القطاع الخاص .

٧ ـ **سياسات تعديل الإطار المؤسسى والقانونى** بما يدعم عمليات إعادة بناء الأسواق، وبما يؤمن فرصًا أوسع لنمو الرأسمالية المحلية، ولوفود رأس المال الأجنبى المباشر للاستثمار فى الاقتصاد الوطنى، وبما ييسر دمج الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد الرأسمالي العالمى .

وهذه السياسات تهدف فى الواقع إلى ما هو أكثر من احتواء عجز الميزانية ومكافحة التضخم وإزالة «التشوهات» السعرية وما إلى ذلك. فهى تسعى فى حقيقة الأمر إلى **إحداث تحولات هيكلية لإدخال الدول التى تطبقها فى زمرة الاقتصاد الرأسمالي**، وذلك عن طريق :

(أ) تقليص دور الدولة فى إدارة الاقتصاد وفى تنميته .

(ب) إعادة بناء الأسواق وإعطائها الأولوية فى تسيير الاقتصاد الوطنى وتنميته .

(جـ) إعادة بناء الرأسمالية المحلية، واعتبارها ركيزة العمل الاقتصادى والتنموى .

(د) إعادة إدماج الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد الرأسمالي العالمى .

والآن : ما هى علاقة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة بالتنمية، وهل ستأتى التنمية التى تنشدها الدول النامية فى أعقاب تطبيق هذه السياسات ؟

من المعروف أن سياسات التثبيت والتكيف انكماشية بطبيعتها . ومن ثم فمن المسلم به ـ حتى من جانب البنك والصندوق ـ أن هذه السياسات تؤدى على المدى القصير إلى توقف النمو الاقتصادى، أو على الأقل تراجع معدله . كما أنها تؤدى إلى تقليص فرص العمل الجديدة وزيادة البطالة . وفضلاً عن ذلك، فكثيراً ما يقع العبء الأكبر «للتصحيح» أو «إعادة الهيكلة» على عاتق الفئات الضعيفة اقتصاديًا، ومن ثم تزداد نسبة الفقراء فى المجتمع وتزداد التفاوتات فى توزيع الدخل والثروة[١] . وهكذا فإن سياسات التثبيت والتكيف ذات أثر سلبى على التنمية فى المدى القصير . ولكن ماذا عن الأجل الطويل ؟ .

الواقع أن احتمالات حدوث تنمية جادة على المدى الطويل نتيجة لتطبيق سياسات التثبيت والتكيف هو احتمال ضعيف للغاية . ويفسر هذا القول أمران :

الأمر الأول: هو أن ما يحدث من آثار سلبية على المدى القصير ليس شيئًا عارضًا أو بسيطًا، بل هو شئ خطير يمكن أن تتراكم نتائجه السلبية على المدى البعيد، سواءً بالحد من فرص التنمية فى الأجل الطويل، أم من خلال حدوث تشوهات اقتصادية واجتماعية تعرقل مسيرة التنمية فى المستقبل . وقد يكون من المفيد أن نضرب بعض الأمثلة على ذلك :

(أ) يمكن أن تقع أضرار كبيرة بالقدرات البشرية ومستوى تأهيلها على المدى الطويل من جراء ما يقع على المدى القصير من انكماش فى فرص التعليم، أو تقلص فى فرص الحصول على تعليم جيد يتلاءم مع المتطلبات المستقبلية، وعلى الأخص الحد من فرص تعليم الإناث وتسرب نسبة عالية من الأطفال أو عدم قيدهم أصلاً تحت وطأة الضغوط الاقتصادية التى تعانيها الأسر

---

(١) من الأمثلة البارزة لتحميل عبء «التصحيح» على الفقراء : إلغاء الدعم، وتصفية مجانية الخدمات الصحية الأساسية، وارتفاع أسعار كل منتج متضمن مكونات أجنبية بسبب تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، وتقليص مجانية التعليم، وصعوبة الحصول على سكن لارتفاع أسعار الأرض والمبانى .

الفقيرة، ونتيجة لسياسات الحد من الإنفاق الاجتماعى والاتجاه إلى خصخصة التعليم. وهذا الأثر السلبى على تنمية القدرات البشرية سوف ينعكس بالسلب على « قدرة المجتمع على التنمية »، وقدرة الاقتصاد على تكوين «مزايا تنافسية».

(ب) يمكن أن تلحق بالمجتمع على المدى الطويل أضرار اجتماعية ونفسية خطيرة وعلى الأخص فى التماسك الاجتماعى والتماسك الأسرى، وذلك من جراء ازدياد التفاوتات فى توزيع الدخل والثروة، وانقسام المجتمع إلى أقلية غنية وأكثرية فقيرة أو متوسطة الدخل، مع تضاؤل إمكانات تحسين أحوال الفقراء فى المدى القصير. كما تتزايد احتمالات العنف والإرهاب وغير ذلك من مظاهر عدم الاستقرار. وهى أمور معاكسة للتنمية.

أما الأمر الثانى: فهو يتصل بالفلسفة التنموية لأنصار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. فالواقع أنهم يعتبرون أن النمو الاقتصادى هو «المفتاح» لحل كل مشكلات المجتمع النامى، ويعتبرون أن «السوق» هو الكفيل بإحداث النمو. بعبارة أخرى، فإن النمو الاقتصادى ـ عندهم ـ هو عمل تلقائى يمكن أن يقع إذا ما أزيلت العقبات التى تعترض عمل قوى السوق، أى إذا ما تم تحرير الاقتصاد، وفتحت أبوابه أمام الرأسمالية المحلية والأجنبية، وتخلت الدولة عن التدخل فى إدارة الاقتصاد. كما أن توزيع الدخول سيتحسن سواء من خلال آلية انتشار ثمار النمو (أو أثر التساقط)، أم من خلال السياسات الضريبية وشبكات الأمان التى تقيمها الدولة. والنمو ـ فى نهاية المطاف ـ هو زيادة كمية فى الإنتاج، وذلك بغض النظر عن تركيبة هذا الإنتاج، وعن نوعية الهيكل الإنتاجى الذى يمكن أن ينشأ من خلال التطور التلقائى، ودرجة التماسك ـ أو التفكك ـ الاقتصادى التى قد تترتب على تفاعلات قوى السوق.

ويكمن وراء هذا الاعتقاد بقدرة السوق على تحقيق النمو الاقتصادى ـ ودعك الآن من التنمية ـ عدة افتراضات بعيدة عن الواقع:

(أ) إذ يفترض أن الدول النامية تمتلك أسواقًا قادرة على العمل، وأن هذه

الأسواق يمكن أن تعمل بكفاءة، وكل ما ينقصها هو إزالة القيود الحكومية من طريقها. ومن الثابت أن الأسواق فى الدول النامية مشتتة ومجزأة، لا تنتقل المعلومات فيما بين أجزائها بسهولة؛ الأمر الذى يؤدى إلى نشوء مراكز احتكارية تقضى على المنافسة المرغوب فيها. كما أن الأسواق محاطة ببيئة بيروقراطية فاسدة؛ الأمر الذى يزيدها ضعفًا على ضعف.

(ب) كما يفترض أن الرأسمالية المحلية «جاهزة»، وقادرة على النمو، وأنه لم يكن يمنعها من ذلك سوى القيود الإدارية وتدخلات الدولة، وإقحام القطاع العام فى الاستثمار والإنتاج. كما يفترض أن دخول القطاع العام فى أى مجال يؤدى حتمًا إلى إزاحة القطاع الخاص منه، أو على الأقل الحد من نشاطه فيه. ولكن الواقع يزخر بالشواهد على أن الرأسمالية المحلية أضعف من أن تنهض وحدها بالمهام التنموية المطلوبة، وأنها كثيراً ما تميل إلى الربح السريع وتتحاشى المخاطرة فى مجالات غير مطروقة. كما أنها كثيراً ما تستفيد من وجود القطاع العام، وتتوسع اعتماداً على نشاطاته، أو على حسابه. وغالباً ما تفتقر الرأسمالية المحلية فى البلاد النامية إلى تصور تنموى شامل للمجتمع، وتفضل أن تسير فى ركاب الرأسمالية العالمية، وكثيراً ما تقنع بالعمل وكيلاً لها.

والأمثلة كثيرة على قصور جهد الرأسمالية المحلية عن إحداث تنمية حقيقية، فهى غالبًا ما تنشط فى العمليات المالية والمضاربات العقارية والاستيراد، بينما لا توجه سوى القليل من جهدها للإنتاج والتصدير. واهتمامها بالإنتاج والصناعات الجديدة غالبًا ما ينحصر فى التجميع والتركيب، وقلما يتجه إلى إنتاج الآلات والموارد الوسيطة، وهو ما يعمق التبعية للشركات متعدية الجنسية. وبدلاً من أن تسعى لتنمية أرباحها بزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، فإنها تركز على استغلال النفوذ السياسى والمحسوبية لهذا الغرض. وبينما يزداد نشاط الرأسمالية المحلية فى الاستيراد والإنتاج للسوق المحلية «المحمية»، فإن عجزها واضح فى مجال التصدير. وكما أن ميل الرأسمالية المحلية للادخار ضعيف، من جراء ولعها بالاستهلاك البذخى. ولذا فهى كثيراً ما تعتمد فى تمويل نشاطها على القروض

المصرفية . وأخيراً ، فإن الرأسمالية المحلية تصدر نسبة غير قليلة من أموالها وأرباحها للاستثمار فى الخارج ؛ ومن ثم فهى توسع فجوة التمويل بدلاً من أن تسهم فى سدها .

(جـ) أيضًا ، يتوقع أنصار سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى ، أن رؤوس الأموال الأجنبية سوف تتدفق بغزارة فى أعقاب تطبيق هذه السياسات . والواقع أن رأس المال الأجنبى لا يفد بغزارة إلى بلد ما ، إلا بعد ما يكون قد أثبت مقدرته على النمو بقواه الذاتية (اعتمادًا على المدخرات الوطنية ، وعلى حسن تأهيل القوى البشرية) ، وإلا بعد ما يكون هذا البلد قد انطلق بالفعل على طريق التنمية السريعة . فرأس المال الأجنبى لا يأتى لإخراج بلد من التخلف ، بل إنه يأتى للاستفادة من الرواج المتحقق فى أعقاب انطلاق الاقتصاد على طريق التنمية .

(د) وأخيراً ، يفترض أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة أن إدماج الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد العالمى ، وفتح الأبواب أمام المنتجات الأجنبية كى تنافس المنتجات الوطنية ، سوف ينشط قوى التنمية فى المجتمع . والواقع أن فتح الأبواب وتحرير التجارة قبل أن يشتد ساعد الصناعة الوطنية قد يؤدى إلى قتلها وإجهاض فرص نموها ، وتكريس تبعية الاقتصاد الوطنى للرأسمالية العالمية . كما أن تحرير تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود قبل توافر أسس متينة لحصانة الدولة ضد الهزات الخارجية وأهواء المضاربين قد تعصف بأى نجاح وأى تنمية تحققها الدول النامية ، كما تشير إلى ذلك الأزمة الآسيوية التى وقعت فى صيف ١٩٩٧ ومازالت تداعياتها السلبية ملحوظة للجميع حتى الآن .

ودون إنكار لأهمية تصحيح الاختلالات المالية والنقدية والسعرية (وإن كانت السبل إلى ذلك يمكن أن تتباين) ، ومع الاعتراف بأنه لم يعد فى إمكان أى دولة من الدول أن تنعزل كلية عن الاقتصاد العالمى ، فمن المشكوك فيه تمامًا أن تؤدى سياسات التثبيت والتكيف إلى تنمية ـ حتى فى الأجل الطويل ، وذلك للأسباب المذكورة أعلاه . ويمكن أن نضيف إليهما سبباً آخر ، ألا وهو أنه لم تنجح دولة من

الدول ـ لا فى الماضى القريب ولا فى الماضى البعيد ـ فى تحقيق التنمية فى ظل سياسة الباب المفتوح وإطلاق العنان للأسواق والاعتماد على مبادرات القطاع الخاص المحلى والرأسمالية الأجنبية (١). **بل كثيراً ما اقترن النجاح التنموى بالخروج عن توصيات الليبرالية الاقتصادية سواءً فى ثوبها القديم أم فى ثوبها الجديد**. فقد تطلبت التنمية فى كل الأحوال درجة عالية من الفعل الإرادى الإيجابى من جانب الدولة لحماية السوق المحلى ورعاية الصناعات الناشئة، وتوجيه الأسواق والتحكم فى مساراتها، ومواجهة آثار السوق بإجراءات لحماية الفقراء وتحسين توزيع الدخول، وذلك فضلاً عن صياغة «رؤية تنموية» شاملة للمجتمع وتعبئة المواطنين من أجل وضعها موضع التنفيذ.

إذن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى ليست بديلاً عن سياسات التنمية. فهى سياسات ذات أثر انكماشى لا ريب فيه على المدى القصير، كما أنه من المرجح أن هذه السياسات لا تشكل أداة مناسبة أو مقدمة حقيقية للإنطلاق التنموى على المدى البعيد. ومن ثم فإن سياسات التثبيت والتكيف لا يمكن أن تغنى عن صياغة سياسات تضعها الدولة لكسر التخلف وإطلاق قوى التنمية، وجهد تنموى إرادى تنهض الدولة بجانب كبير منه اعتماداً على مزيج مناسب من التخطيط وآليات السوق.

١ ـ ٨ ـ التنمية والعولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية (٢)

يقصد بالعولمة الاقتصادية تلك المجموعة من التغيرات التى طرأت مؤخراً على تنظيم وإدارة معظم الاقتصادات الوطنية، لاسيما اقتصادات الدول النامية

(١) راجع الجزء (١ ـ ٩) للمزيد حول الخبرات التنموية الحديثة والقديمة ودور الدولة فيها.

(٢) سوف يكون تناولنا للعولمة محصوراً فى جانبها الاقتصادى، حيث لا يتسع المجال لمعالجة الجوانب الأخرى للعولمة، والتى لا شك فى أن بينها وبين الجانب الاقتصادى وشائج مهمة. وقد ظهر القسم الأكبر من (١ ـ ٨) فى باب «رؤية» فى العدد الأول من مجلة «النهضة» التى تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

واقتصادات دول المعسكر الاشتراكى سابقًا، وكذلك التغيرات التى حدثت فى تنظيم وإدارة العلاقات الاقتصادية فيما بين الاقتصادات الوطنية. ومن أهم هذه التغيرات ـ التى تسارعت وتيرتها فى التسعينات فى أعقاب انهيار الكتلة الاشتراكية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشئون العالمية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية مع انضمام الغالبية العظمى من دول العالم إليها ـ ما يلى :

١ ـ التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالى فى إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى دول الجنوب، وفى سياق إعادة بناء الرأسمالية فى دول المعسكر الاشتراكى سابقًا، والتراجع عن مفهوم دولة الرفاهة فى الكثير من الدول الرأسمالية المتقدمة .

٢ ـ التسارع فى معدلات نمو التجارة الدولية فى السلع والخدمات، والنمو الضخم فى حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وبخاصة الأموال التى تنتقل من بلد إلى آخر ليس بغرض الاستثمار فى أصول إنتاجية، وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة .

٣ ـ بروز دور الشركات متعدية الجنسيات كفاعل أساسى فى الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفى البحث والتطوير التكنولوجى، وفى ابتداع نظم جديدة لإدارة الإنتاج الذى يجرى فى مواقع متعددة من العالم .

٤ ـ ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولى، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وإن كان تكاملاً يفتقر إلى التكافؤ، وبخاصة عندما تكون أطرافه دولاً نامية من جهة ودولاً متقدمة من جهة أخرى .

٥ ـ نمو الاتجاه إلى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية ينظر البعض إليها على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر البعض الآخر إليها على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة .

٦ ـ ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية عبر القومية، والتوسع فى الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمى، مع

تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية الطابع (بعضها اقتصادى وبعضها غير اقتصادى وإن كانت له صلات غير مباشرة بالممارسات الاقتصادية)، ومن ثم تتطلب معالجتها مؤسسات وآليات عبر وطنية ـ حكومية وغير حكومية .

٧ ـ تقلص سلطة الدولة الوطنية، وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطنى خالص، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية أو إلى القطاع الخاص المحلى .

٨ ـ انتشار أنماط الاستهلاك الشعبى والثقافة الشعبية السائدة فى دول الغرب الرأسمالية، وبخاصة تلك الشائعة فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ وهو ما يشار إليه أحيانًا بالغزو الثقافى .

وهذه التغيرات متداخلة ومتشابكة، قد يظهر بعضها كأسباب، بينما قد يظهر البعض الآخر كنتائج . وبطبيعة الحال لا يمكن فهم هذه التطورات بمعزل عن التطورات السياسية التى شهدها العالم، وبخاصة اختفاء الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الاشتراكية التى كان يقودها . كما أنه لا يمكن إدراك كنه ما طرأ على المحيط الاقتصادى من تغيرات داخل الدول وفى العلاقات بينها دون الإشارة إلى التقدم العلمى والتكنولوجى المذهل الذى يأتى من دول الغرب الرأسمالى فى الأساس، والذى أصبحت الشركات متعدية الجنسيات من أهم القوى الفاعلة فى توليده وتحديد اتجاهاته والسيطرة على التصرف فى منتجاته . لقد أسفر ذلك التقدم عن إمكانات كبرى للحركية (أى الانتقال) عبر الحدود الوطنية للدول شملت السلع والخدمات والأموال والأشخاص والمعلومات . كما أسفر عن تطور عظيم فى قوى الإنتاج . كما أنه لا يمكن تجاهل ما استلزمه استثمار هذا التقدم التكنولوجى وتفعيله من تغيرات أساسية فى علاقات الإنتاج وفى البنية المؤسسية والقانونية والثقافية للرأسمالية .

وفى عبارة موجزة، فإن جوهر العولمة هو تعميم النظام الرأسمالى على كل أرجاء المعمورة (بدرجات متفاوتة بالطبع)، مع تعرضه لعمليات تطوير شملت بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغيله، إستناداً إلى الثورات التكنولوجية التى شهدها العالم، وبوجه خاص ثورة المعلوماتية والاتصالات .

غير أنه من اللازم التحلى بشئ من الحذر والتحفظ عند النظر إلى العولمة على أنها تعميم للنظام الرأسمالى . فالحركية الأكبر لرأس المال والسلع والخدمات والأفراد ـ التى هى من أبرز معالم العولمة ـ ليست مطلقة وليست شاملة لكل شئ، ومازالت العولمة تتسم بانتقائية شديدة . إذ تنفتح أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة بسهولة أمام السلع والخدمات التى تمتلك فيها مزايا تنافسية واضحة ولا تخشى من المنافسة فيها، بينما تغلق هذه الأسواق أو توارب أمام السلع التى تمتلك فيها الدول النامية مزايا تنافسية كالمنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية . ولم تزل القيود على حركة الأشخاص عبر الحدود أشد كثيراً من القيود على حركة السلع والأموال . ولم تزل العوائق كثيرة وشديدة أمام انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية . إن أجزاء كبيرة من العالم لا تشارك بفعالية بعد فى عمليات العولمة . وتكاد القوى الفاعلة والنشيطة فى العولمة تنحصر فى الدول الصناعية المتقدمة ومعها نحو عشر دول صاعدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية . أما بالنسبة لبقية بلاد العالم، فإن العولمة ظرف خارجى عليها أن تتواءم معه إلى حد قد يزيد أو يكبر، وعليها أن تقرر نوعية تعاملها مع مختلف جوانبه، وأن تحدد إلى أى مدى تسمح لنفسها بالتأثر به فى صياغة سياساتها الداخلية والخارجية .

العولمة بين التكنولوجيا والإيديولوجيا

والحق أن العولمة قد نتجت عن عاملين معًا . أولهما : ذلك التطور التكنولوجى العظيم الذى سبقت الإشارة إليه، وثانيهما : مجموعة السياسات والقرارات التى تتخذها الدول أو الحكومات وتعبر عن إرادتها، كسياسات الخصخصة وقرارات إلغاء الدعم وفتح الأسواق وما إليها . وبدون العامل الثانى ما كان من الممكن للعامل الأول أن ينتج آثاره التى نشهدها، أى ما كان للإمكانية الفنية أو التكنولوجية أن تترجم إلى واقع عملى . ولما كانت إرادة الدول والشركات والأشخاص قابلة للتغير مع تغير الظروف، ولما كانت السياسات والقرارات المعبرة عن هذه الإرادة نسبية فى الزمان والمكان، وتستجيب بدرجة أو أخرى لحسابات الربح والخسارة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية، لا على الصعيد الاقتصادى وحده، فإنه

يصبح من غير المنطقى التعامل مع العولمة الاقتصادية كما لو كانت حتمية تكنولوجية، أو كما لو كانت قدرًا لا مهرب منه، وطريقًا وحيد الاتجاه لا رجوع عنه ويتعين السير فيه إلى الأبد .

ومن المحقق أن هناك ظواهر موضوعية (تكنولوجية فى الأساس) وراء العولمة . ولكن من المحقق أيضًا أنه من الخطأ مساواة العولمة بالإنجازات التكنولوجية الحديثة، وتصوير من يتحفظون على العولمة أو ينتقدون هذا الجانب أو ذاك من جوانبها أو آثارها بأنهم معادون للتقدم التكنولوجى ويريدون أن يحرموا شعوبهم من نعمة الاستمتاع بمنتجاته المستحدثة كالدش والإنترنت والتليفون المحمول . فكما كان الشأن مع منجزات تكنولوجية كثيرة أنتجتها الرأسمالية، ولم تتردد النظم الاشتراكية فى استيرادها أو إنتاجها واستعمالها، فإن إنتاج واستعمال الأدوات والتكنولوجيات الحديثة ليس من المحتم أن يكون حكرًا على النظم الرأسمالية، وليس من المحتم أن تعرض عن إنتاجها أو استعمالها النظم غير الرأسمالية، أو النظم التى تقبل التعامل مع الاقتصاد المعولم بشروط أو قيود معينة . ومع التسليم بأن التكنولوجيا وتطوراتها ليست محايدة اجتماعيًا، فإنه ليس هناك بالضرورة تطابق تام بين نظام اجتماعى معين وحزمة بعينها من التكنولوجيات . وكقاعدة عامة، فإن أى نظام اجتماعى يواجه فى العادة مدىً من الخيارات التكنولوجية التى يتعين عليه الانتقاء منها وفق ظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحددة .

ومما لاشك فيه أن العولمة وإن كانت تستند إلى أسس موضوعية، إلا أن لها جانبًا ذاتيًا محددًا، ألا وهو الجانب العقيدى أو العقائدى . وقد برز هذا الجانب بوضوح إبان انفراط عقد المجموعة الاشتراكية وانهيار نظم الحكم الاشتراكية لأسباب لا يتسع المجال للخوض فيها الآن . فقد جرى الترويج لمقولات مثل « نهاية التاريخ» و«الانتصار النهائى للرأسمالية»، وهى مقولات أيديولوجية بالأساس . وحيث لم يزل الاشتراكيون فى مرحلة الإفاقة من الصدمة واستخلاص الدروس وإعادة تنظيم الصفوف، فإن الصوت الأعلى الآن هو بلا شك صوت الرأسمالية « المنتصرة » التى تمكنت من غزو كل أرجاء المعمورة . وتردد هذا الصوت بكل حماس الدول الرأسمالية المركزية والمؤسسات المالية الكبرى التى تحركها هذه الدول (وبخاصة

البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية)، ومؤسسات أخرى خاصة أو شبه خاصة مثل المنتدى الاقتصادى العالمى. كما تشترك فى تقديم معزوفة «النصر النهائى» للرأسمالية أدوات الإعلام والإعلان التى بلغ التداخل والتشابك بينها مبلغًا عظيمًا، والتى تسيطر عليها بضعة شركات متعدية الجنسيات. كما تتردد أصداء هذه المعزوفة بقوة فى مختلف أرجاء العالم الثالث ودول الكتلة الاشتراكية سابقًا ـ ليس فقط من خلال أجهزة الإعلام المعولمة، بل ومن خلال الأنصار المحليين للتحول الى اقتصاد السوق الرأسمالى والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى. وهكذا صارت العولمة تقدم كعقيدة تدعو إلى الأخذ بالرأسمالية كنظام اجتماعى لا بديل له ولا مفر منه. كما صار يشار إلى من لا يتبنون اقتصاد السوق الحر والمنفتح على السوق الرأسمالى العالمى والمندمج فيه وكأنهم مجموعة من الحمقى الذين يضيعون على بلادهم فرص الخلاص من التخلف ويقضون على كل أمل لها فى التقدم.

صحيح أن الضربة التى تلقتها عقيدة «العولمة» من خلال الأزمة الآسيوية التى وقعت فى صيف ١٩٩٧، ومازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، قد أثارت تساؤلات وشكوكًا كثيرة حول فاعلية ومخاطر اقتصاد السوق الحر المنفتح. بل إن هذه الأزمة (ومن قبلها أزمة المكسيك ومن بعدها أزمة روسيا) قد جعلت عددًا من الاقتصاديين ورجال المال والأعمال (بمن فيهم أحد كبار المضاربين الذين استفادوا من العولمة ومن الأزمة الآسيوية، بل والذين كانت تصرفاتهم أحد أسباب تلك الأزمة، وهو جورج سورس) ينادون بضرورة تنظيم السوق ووضع ضوابط على انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية والحد من غلواء العولمة. ولكن لم يزل الاتجاه الغالب يرى أن التحفظ على الرأسمالية أو على العولمة هو عمل رجعى يناهض التطور العلمى والتكنولوجى، ويعادى التطور التاريخى المحتوم. ومن الغريب أن عبارة الحتمية التاريخية قد أصبحت شائعة ومقبولة فى سياق الحديث عن انتشار العولمة وانتصار الرأسمالية، مع أنها كانت موضع تندر واستهزاء من جانب مفكرى الرأسمالية عندما كانت تستخدم فى السياق الاشتراكى. ولم تزل المؤسسات المالية الدولية الكبرى على تعصبها القديم لعقيدة السوق، تدافع بحماس

شـديد عن العـولمة ، بل وتدعى أن عـلاج الأزمـة التى شـهـدتهـا الدول الآسـيـوية لا يكمن فى التراجع عن الحرية الاقتصادية والاندماج فى الرأسمالية المعولمة ، بل إنه يكمن فى الأخذ بالمزيد من هذا وذاك .

وفى اعتقادى أن هذا الإصرار على حتمية استمرار أو إطراد العولمة الاقتصادية لا سند له من التاريخ ، ولا يؤيده التحليل الدقيق للوقائع الملموسة ولاحتمالات التطور المستقبلى للرأسمالية .

دروس التاريـخ

إن النظرة التاريخية المدققة تشير إلى أن العولمة الاقتصادية ليست جديدة تمامًا . وهناك من المؤشرات والدلائل ما يؤكد أن العالم قد شهد خلال الفترة من ١٨٧٠ حتى ١٩١٣ مجموعة عمليات مشابهة لما يطلق عليه اليوم «عولمة اقتصادية» . فقد حدث خلال تلك الفترة تكثيف وتوسيع للمعاملات التجارية والنشاط الاقتصادى عبر الحدود السياسية للدول القومية ، وجرت عمليات كبرى لفتح الأسواق وزيادة درجة التكامل بين الاقتصادات الوطنية من جراء انتقال البشر ورؤوس الأموال ـ فضلا عن السلع ـ على نطاق واسع . وكانت العولمة القديمة ـ شأنها شأن العولمة الجديدة ـ تستند إلى تطور تكنولوجى كبير ، وخاصة فى مجال النقل والاتصالات ، وإلى بروز نظم جديدة للإنتاج (الإنتاج الكبير مقابل نظم الإنتاج المرنة حاليًا) . وكانت العولمة القديمة تجرى فى ظل هيمنة قوة عظمى (بريطانيا العظمى)، كما هو حاصل مع العولمة الجديدة (حيث تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية) . بل إن بعض جوانب العولمة كانت أكثر انتشاراً مما هى عليه الآن . وهو ما يصدق بوجه خاص ليس فقط على انتقال الأفراد بين الدول ، وعلى تحركات رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى فى ظل قاعدة الذهب ، بل وكذلك على التجارة السلعية (طبقًا لمؤشر نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلى الإجمالى) .

وكما هو حاصل حاليًا ، فقد اعتقدت نسب كبيرة من المفكرين ورجال المال والأعمال بأن العالم قد دخل آنذاك طوراً اقتصاديًا (وسياسيًا أيضًا) لا رجوع عنه ، وأن الطريق قد أصبح ممهدًا لاطراد العولمة الاقتصادية . وبالرغم من استمرار العمل

بأساليب الحرية الاقتصادية والانفتاح والتكامل (غير المتكافئ) لفترة تقرب من نصف قرن، كانت تجرى فى الوقت ذاته تفاعلات وتتولد قوى وتتبلور اتجاهات وضعت العالم على طريق الرجوع عن العولمة الاقتصادية . ودخل العالم بالفعل طوراً اقتصاديّا جديداً خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) كانت الحمائية والقومية الاقتصادية والحروب التجارية من أهم سماته . وبالرغم من توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى سنة ١٩٤٧ ، وإعلان عزم الدول الرأسمالية المتقدمة آنذاك على تدشين عصر جديد من حرية الأسواق والتجارة (كما هو الشأن حاليا منذ توقيع اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٤)، فقد كانت الفترة اللاحقة غنية بوقائع الخروج على مبادئ الجات . وكانت المصلحة الوطنية هى التى تحكم مسارات السياسات التجارية من جانب الدول الكبرى . وذهبت هذه الدول إلى أبعد مدى فى ابتداع أساليب صريحة ومستترة لحماية صناعاتها المحلية وتشجيع صادراتها . ولم يكن غريبًا فى مثل هذه الظروف أن تلجأ الدول النامية إلى حماية صناعاتها الناشئة وتشجيع صادراتها، واستثمار الاستثناءات الواردة فى نصوص الجات لهذا الغرض .

من المحقق إذًا أن الرأسمالية عرفت أطواراً مختلفة فى تاريخها الاقتصادى، بعضها كان فيه تحرر داخلى وانفتاح وتكامل على الصعيد الدولى، وبعضها كانت الحمائية والانعزالية من أبرز معالمه . ومن المحقق أن مدار الأمر فى هذا الانتقال من طور إلى طور كان هو مصلحة الدول الكبرى، وبخاصة مصلحة الدول المركزية فى النظام الرأسمالى العالمى . فالسياسات والنظم الاقتصادية نسبية فى الزمان والمكان، وهى متغيرة بتغير الظروف والأحوال، وليس هناك ما يحتم استمرارها على نمط بعينه أو خضوعها لعقيدة بذاتها . **وهكذا فإن دروس التاريخ لا تقطع باستمرار العولمة أو اطرادها، بل أنها ترجح قابلية العولمة للتراجع أو الارتداد إذا ما نشأت ظروف تدعو إلى ذلك. وهنا يصبح السؤال المهم هو : ما هى تلك الظروف الداعية إلى الرجوع عن العولمة الاقتصادية، وكيف تنشأ ؟**

تناقضات العولمة

والحق إن الإجابة عن هذا السؤال تنقلنا فوراً إلى النظر فى العامل الثانى (إلى

جانب دروس التاريخ) الذى يجعل احتمال الرجوع عن العولمة احتمالاً قائمًا بقوة، ألا وهو تناقضات العولمة. والمقصود بتناقضات العولمة هو ما تفرزه عمليات العولمة من تفاعلات وقوى واتجاهات عامة مضادة، تعرقل مسيرتها، وقد تؤدى فى مرحلة لاحقة إلى وقف حركتها. ومن أهم هذه التناقضات ما يلى :

١ ـ الاتجاهات الكامنة فى عمليات العولمة (أى فى آليات السوق المنفتح) إلى النمو غير المتكافئ والتركز فى الثروة وازدياد التفاوت فى توزيع الدخل. ويصدق هذا على تطور الأمور داخل الدولة الواحدة، كما يصدق على توزيع الدخل والثروة بين الدول، وبخاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك تعرض بعض الدول النامية للتهميش. وهو ما قد يدفع القطاعات المضارة أو غير المستفيدة بدرجة محسوسة من العولمة إلى الدعوة للتراجع عن سياسات الليبرالية الاقتصادية المميزة للعولمة، كما قد يدفع الدول النامية الأقل استفادة من منافع العولمة أو الأكثر تعرضًا لمخاطرها إلى الانسحاب من الأسواق الدولية والتقوقع وراء أسوار الحماية. ومما يزيد من قوة هذا الاحتمال عدم التزام الدول الصناعية المتقدمة بوعودها بتقديم العون للدول النامية لتمكينها من تحمل أعباء تحرير التجارة فى إطار الجات والاتفاقات الأخرى المنظمة للتجارة الدولية، ولمساعدتها على زيادة قدراتها التنافسية .

٢ ـ زيادة احتمالات التعرض للصدمات الخارجية فى الوقت الذى تعجز فيه دول كثيرة عن مواجهة هذه الصدمات بقواها الذاتية أو من خلال الدعم الدولى، بما فى ذلك دول كبيرة كالمكسيك والبرازيل، وليس فقط دول النمور الآسيوية الجريحة. وكما هو معروف فقد لجأت الدول الآسيوية فى أعقاب الأزمة التى تعرضت لها منذ صيف ١٩٩٧ إلى تقييد حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية وفرض صور مختلفة من الرقابة على الاستثمارات المالية والنقد الأجنبى وتغييرات سعر الصرف، وذلك فضلاً عن مطالبتها بإجراءات دولية لوضع ضوابط على العولمة المالية، بل وعلى النظام النقدى العالمى برمته .

٣ ـ أن ضغوط التنافسية المرتبطة بالعولمة والتسابق على الفوز بالأسواق، تجعل الحكومات تتحيز لرأس المال على حساب العمل. فتتخفف الحكومات من

الضرائب على رجال الأعمال، وتمنحهم الكثير من المزايا والإعفاءات حتى تجتذبهم للاستثمار المحلى وتصرفهم عن التفكير فى النزوح للاستثمار فى الخارج. وفى الوقت نفسه، ولذات الهدف، تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التى يحصل عليها العمال وتحد من اتجاهات رفع الأجور، وذلك بدعوى تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية فى الداخل والخارج. وهذه التصرفات تؤدى إلى استعداء الطبقة العاملة وتذمرها، حتى فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وهو ما يشجع على انحياز أعداد كبيرة من العمال لمناهضة العولمة أو التراجع عنها.

٤ ـ التناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل. فعلى خلاف صيحة ماركس: «ياعمال العالم اتحدوا»، فإن الرأسماليين هم الذين اتحدوا بالفعل عبر الحدود الوطنية، بينما بقى العمال أسرى الحدود الوطنية. وهنا يبرز نوع جديد من عدم التكافؤ فى القوى بين العمل ورأس المال، يضاف إلى عدم التكافؤ التقليدى بينهما. حيث تواجه العمالة الوطنية قوى رأسمالية متعدية الجنسيات ذات بأس شديد. ومما يزيد من حدة هذا التناقض، ويقوى من احتمالات معاداة العمال لاتجاهات العولمة، ازدياد معدلات البطالة فى الدول الصناعية المتقدمة التى ارتبطت بالعولمة، وذلك من جراء هجرة رأس المال للاستثمار فى الدول حديثة العهد بالتصنيع ذات الأجور المنخفضة. كذلك تزداد وطأة هذا التناقض وتبعاته السلبية على مسيرة العولمة مع تزايد الشعور ـ حتى فى الدول المتقدمة ـ بالسيطرة المتزايدة لرأس المال على الحكم، وتفريغ الكثير من آليات الديمقراطية من محتواها مع تراجع مفهوم دولة الرفاهة أمام هجوم الليبرالية الاقتصادية الجديدة نصيرة العولمة.

٥ ـ ومن التناقضات ذات الأهمية فى ترجيح احتمال عدم استمرار العولمة، أو على الأقل عدم اطرادها، ذلك التناقض المتمثل فى اتجاه الاقتصاد إلى العولمة فى غياب حكومة عالمية تملك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق والحد من شطط العولمة. فعولمة الاقتصاد تجرى فى غيبة تنظيم سياسى دولى يملك صلاحيات ضبط السوق المعولم بأدوات فعالة مثل بنك مركزى عالمى وقواعد

عالمية تنظم مختلف تعاملاته. صحيح أن العالم يشهد اتجاهات واضحة لتزايد دور القانون الدولى والتشريعات عبر الوطنية التى تنتزع بعض اختصاصات الدولة الوطنية فى هذا المجال وتعهد بها إلى مؤسسات عبر وطنية، أو التى تفرض قيودًا على الممارسات الوطنية فى العديد من المجالات. ومع ذلك، فإن جملة هذه الممارسات لا تشكل فى مجموعها أى شئ قريب من حكومة عالمية بالمعنى الذى راود الكثير من المفكرين والفلاسفة. ومن الأمور التى تزيد من حدة التناقض بين عولمة الاقتصاد وغياب حكومة عالمية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وانفرادها باتخاذ الكثير من القرارات ذات الأثر العالمى سواء فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية أم بالشئون السياسية وشئون الحرب والسلام؛ ناهيك عن تدخلاتها فى حسم النزاعات الداخلية فى بعض الدول دون اكتراث بالأمم المتحدة.

٦ - يصاحب العولمة الاقتصادية شعور متزايد من جانب الدول النامية على وجه الخصوص بالابتلاع والاستيعاب من جانب الثقافة الغربية عمومًا، والثقافة الأمريكية على وجه الخصوص. بعبارة أخرى، ثمة اتجاه عدائى للعولمة انطلاقًا من شعور لدى الكثيرين من أبناء الدول النامية بأن العولمة تستهدف القضاء على خصوصياتهم الثقافية وتميزهم الحضارى. ويقوى من هذا الشعور ما يتردد فى الغرب من دعاوى أو نظريات حول الصراع الحضارى القادم، وما يمارس فيه من أفعال لصد تيار الهجرة الوافدة من دول الجنوب، وما يصدر من تصرفات فى بعض المجتمعات الغربية ضد المهاجرين إليها من الجنوب قد تقرب من التمييز العنصرى.

خلاصة القول إذًا هو أنه ليس فى دروس التاريخ ولا فى تحليل الواقع الملموس ما يدعو إلى الاطمئنان إلى حتمية استمرار العولمة الاقتصادية أو اطراد نموها. بل على العكس من ذلك، هناك دلائل كثيرة من التاريخ والواقع الملموس تشير إلى نشوء تناقضات وقوى مضادة للعولمة تهدد مسيرتها بالتوقف، وتشير إلى احتمالات تحول الاقتصاد العالمى فى اتجاه مغاير فى المستقبل.

وحتى لا يساء تأويل ما قدمته من آراء وأحكام فى هذه العجالة، فإننى سوف اختتمها بهذا التحذير إلى الدول النامية عمومًا، وإلى الدول العربية خصوصًا: إن هذه الدول لا تملك ترف النظر إلى العولمة على أنها مجرد عرض طارئ أو على أنها ليست أكثر من فقاعة على سطح بحر الرأسمالية العالمية الهادر، يمكن التعامل معها باستخفاف أو استهانة .

لا ؛ فالأمر جد لا هزل فيه. والعولمة واقع قائم، وتيارها قوى جارف الآن، حتى إذا كانت هناك احتمالات مستقبلية لتعرضه للضعف أو الزوال فيما بعد. وظاهرة العولمة لم تنشأ من فراغ. فلها جانبها الموضوعى، ولها أبعادها التاريخية ـ كما أوضحنا. كما أنها محصلة سياسات تعبر عن إرادات بشرية وسياسات حكومية قابلة للتغيير والتبديل كما أسلفنا .

ولما كانت العولمة واقع قائم لا تملك دولة بمفردها تغييره، خاصة إذا كانت دولة نامية صغيرة، فلا مفر من التعامل معها على أنها ظرف خارجي يقيد حركتنا فى بعض المجالات، كما أنه قد يفتح أمامنا بعض الفرص فى مجالات أخرى. ومن المهم لنا ـ حتى نتوقى المخاطر ونستفيد من الفرص المرتبطة بالعولمة ـ أن نفهم العولمة فهمًا جيدًا، وأن ندرس بكل جدية كل ما يتصل بها من اتفاقات دولية، وبخاصة فى إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك كل ما يتعلق بها من ممارسات للشركات متعدية الجنسيات والدول المركزية فى النظام الرأسمالى المعولم، وأن يكون تعاملنا معها متسمًا بالحذر والانتقائية.

فالاندفاع على طريق العولمة والاندماج فى السوق الرأسمالى المعولم، قبل الاستعداد لذلك برفع القدرات التنافسية، مهلك. وليس الخيار الحقيقى ـ من منظور تنمية بلادنا ـ هو الاندماج الكامل فى الاقتصاد الرأسمالى المعولم أو الانعزال الكامل عنه. وإنما الخيار الحقيقى يقع فى المنطقة الوسطى بين هذين النقيضين، حيث يمكن تحديد أى أسواق تفتح قبل الأخرى، ومتى، وبأى درجة، وذلك مع الاستفادة إلى أقصى حد مما تتيحه اتفاقات منظمة التجارة العالمية من

استثناءات من مبادئ تحرير التجارة، ومن إمكانات لإقامة تجمعات اقتصادية إقليمية تقدم فرصًا أفضل لتنمية القدرات التنافسية لدول الإقليم مجتمعة وتوفر لها نوعًا من الحماية من المنافسة العاتية من جانب المنتجين الأقدم والأكثر رسوخًا فى السوق العالمية (١) . فلا السوق ولا العولمة تصنع تنمية، حيث قانونهما البقاء للأقوى أى لدول الشمال حاليًا . وإنما تصنع التنمية بالإرادة الوطنية والتخطيط وفق رؤية مستقبلية طويلة المدى، مع شئ من الحماية المؤقتة والمتدرجة للصناعة الوطنية والسوق الوطنى، وذلك دون إهمال آليات السوق والمنافسة . وبقدر ما تتزايد الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية ويتحسن موقع الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد العالمى، بقدر ما يمكن زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى، وبقدر ما يمكن إفساح مجال أوسع لعمل قوى السوق .

والمهم فى الأمر ألا يؤدى التعامل مع واقع العولمة إلى الوقوع فى الشراك المنصوبة على طريق العولمة . وأولها : شراك المنافسة غير المتكافئة التى تؤدى إلى قتل الصناعات المحلية وتجر البلاد إلى حالة تصنيع عكسى (٢) . وثانيها : شرك التبعية وانسحاق الإرادة والمصلحة الوطنية وتغليب إرادة أطراف خارجية ومصالحها . وثالثها : شرك الهشاشة أمام الصدمات الخارجية، وفقدان الحصانة أمام اضطرابات الاقتصاد العالمى التى قد تطيح فى أيام بمكاسب تحققت بجهد وعرق سنوات طوال . ورابعها : شرك التفكك الاجتماعى تحت وطأة ما قد تؤدى إليه العولمة غير المنضبطة من تفاوتات صارخة فى توزيع الدخول وفساد إدارى واخلاقى .

إن تفادى الوقوع فى هذه الشراك هو ما يجعل التنمية المستقلة، أو تأمين درجة معقولة منها، أمرًا ممكنا حتى فى زمن العولمة . ولكن الإبحار الآمن فى محيط

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن «الجات» والاتفاقات الأخرى التى تشرف عليها منظمة التجارة العالمية لا تمنع الحماية . فالمادة (١٨) من الجات تجيز دعم الصناعات الناشئة، والمادة (١٢) تبيح تقييد التجارة فى حالة التعرض لخلل جسيم فى ميزان المدفوعات أو تدهور الاحتياطيات من النقد الأجنبى، والمادة (٦) تكفل الحماية فى مواجهة الاغراق، والمادة (١٩) تجيز اتخاذ اجراءات وقائية فى حالات معينة . كما أن المادة (٢٤) توفر فرصة الحماية من خلال إقامة تجمع إقليمى فى صور منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى . للمزيد راجع : الجات وأخواتها (العيسوى، ١٩٩٥) .

(٢) التصنيع العكسى أو نفى التصنيع : de-industrialization

العولمة بما يؤدى إلى الحفاظ على حد معقول من استقلالية التنمية (بمعنى الاعتماد على القدرات الوطنية وإعمال الإرادة الوطنية فى المقام الأول على النحو السابق بيانه فى (١-٤) و (١-٥))، يستلزم امتلاك « بوصلة » شديدة الحساسية تساعد الدولة النامية على اتخاذ المسار الصحيح بعيداً عن الشراك الأربعة المذكورة أعلاه. ونعنى بالبوصلة هنا مجموعة معايير للتعامل الإيجابى مع واقع العولمة. وقد اقترح عبد الفضيل ثمانية معايير مهمة للمساعدة فى الإدارة الصحيحة لمخاطر العولمة (عبد الفضيل، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٤) ، وهى :

* توافر الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتى فى التنمية، أى أن تكون عمليات التنمية ذاتية المركز. وهو ما يقترح الاستدلال عليه بقوة علاقات التشابك الأمامية والخلفية بين قطاعات الاقتصاد الوطنى .

* تنمية القدرة عل مقاومة الصدمات الخارجية. ويساعد على ذلك التحكم فى توقيت فتح وتحرير حساب المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات، ووضع ضوابط على عمليات الإقراض المصرفى، والحد من الاستيراد، وعدم السماح للدَّين الخارجى وأعبائه أن تتجاوز حدوداً معينة .

* تنويع الصادرات، درءًا للمخاطر والصدمات الخارجية .

* تقوية رأس المال البشرى، بما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الاعتماد على القدرات البشرية المحلية .

* تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية .

* مراعاة درجة معقولة من العدالة فى توزيع الدخل واقتسام عائدات التنمية .

* السعى لاغتنام وفورات الحجم أو النطاق من خلال التعاون الجماعى، مثلاً بتكوين منطقة تكاملية اقتصادية عربية .

* القضاء على الفساد وآلياته ؛ إذ إن الفساد صار آلية من آليات توغل العولمة، فضلاً عن شروره الاجتماعية المعروفة. ويعتبر توسيع رقعة الممارسة الديمقراطية من أهم آليات الكشف عن الفساد ومكافحته .

وهذه بالفعل معايير صائبة ونؤيد دعوة عبد الفضيل إلى تبنيها . وربما يكون من المفيد إضافة معيارين آخرين . أولهما : رفع معدلات الادخار المحلى ؛ حيث لم يعد هناك مجال كبير للتعويل على المعونات الخارجية الرسمية كما كان الحال فى الماضى، وحيث إن رأس المال الأجنبى المباشر لا ينجذب إلى الاقتصادات ذات معدلات الادخار (وبالتالى النمو الاقتصادى) المتواضعة . وهذا فضلاً عن أن اعتماد التنمية على مستوى عال من المدخرات المحلية هو فى حد ذاته أحد الأوجه المهمة للاعتماد على الذات واستقلالية التنمية . وثانيهما : معيار المشاركة الديمقراطية ، ليس فقط لمواجهة الفساد ، بل كآلية لتوجيه التنمية وفق المصالح الوطنية ، وللارتفاع بمستوى الكفاءة فى إدارة شئون المجتمع والدولة ، ولتأمين فرص أكبر لتصحيح الأخطاء والانحرافات ، أو الوقاية منها .

١-٩- الدوله والتنمية : التنمية بين التخطيط واقتصاد السوق

يسعى هذا الجزء [١] إلى بلورة تصور جديد لكل من التخطيط ونظام السوق وللعلاقة السليمة بينهما فى الدول العربية وغيرها من الدول النامية . ويستند هذا التصور الجديد إلى ثلاثة أمور : **أولها** : الدروس المستفادة من الخبرات الماضية فى تطبيق أساليب التخطيط وآليات السوق . **وثانيها** : حقائق الواقع المعاصر وتغيراته المتلاحقة . وثالثها : الحاجة إلى إخراج الدول النامية من حالة التخلف والركود التى ألمت بها فى أسرع وقت ممكن .

ويبدأ البحث بقسم أول نتأمل فيه ملابسات التراجع عن فكرة التخطيط والتحول إلى اقتصاد السوق ، ونتوقف فيه قليلاً عند ما أسميه «الوهم المشترك» لكل من المخططين والمتحمسين لاقتصاد السوق . ثم نعالج فى القسم الثانى من البحث عدداً من الأفكار والتصورات الخاطئة التى شاعت حول التخطيط وأدت إلى سوء استخدامه أو إلى بناء توقعات غير واقعية بشأن قدرات التخطيط ونتائجه . ويتصدى

---

(١)نشر هذا الجزء كبحث فى العدد (٥)-ربيع ١٩٩٦ من مجلة بحوث اقتصادية عربية . وقد أعيد نشر البحث هنا مع تعديلات طفيفة ، توسيعًا لنطاق العلم بمحتواه من جهة ، واستثارة للمزيد من الحوار حول استنتاجاته من جهة أخرى .

البحث فى القسم الثالث منه لدحض بعض الأفكار، أو بالأحرى الأوهام حول نظام السوق والليبرالية الجديدة. ويقدم القسم الرابع من البحث النظرة الجديدة التى نراها واقعية وتنموية فى آن واحد لكل من التخطيط واقتصاد السوق، وللدور النسبى لكل منهما فى دفع جهود التنمية فى الدول النامية .

(١) ملابسات التحول إلى إقتصاد السوق

إن المتتبع لتطور الفكر التنموى والسياسات التنموية منذ أواخر السبعينيات سوف يلحظ حدوث تراجع عن مقولة ظلت تتمتع بقبول واسع طوال ما يزيد عن ثلاثة عقود سابقة. وتتلخص هذه المقولة فى أن التنمية لن تتحقق فى الدول النامية بشكل تلقائى من خلال آليات السوق. وأن على الدولة أن تتدخل فى إدارة الاقتصاد، سواء بالتأثير فى عمل الأسواق أو بالحلول محل آليات السوق فى بعض الأحيان، وأنه لكى يكون هذا التدخل منظمًا ورشيدًا، فإنه يجب أن يمارس من خلال نوع أو آخر من التخطيط .

وهذه المقولة لم تأت من فراغ، بل إنها كانت تستند إلى رصيد فكرى وخبرات تاريخية وبحث جدى فى طبيعة الاقتصاديات النامية ومتطلبات تنميتها. لقد كان وراءها ما عرف بالثورة الكينزية فى الفكر الاقتصادى. وما قدمته من حجج قوية لتدخل الدولة لضبط عمل الاقتصاد الرأسمالى وإخراجه من الأزمات. كما كان وراءها التحولات التى شهدتها المجتمعات الرأسمالية فى إطار فكرة دولة الرفاهة. واستندت هذه المقولة أيضًا إلى خبرات التخطيط فى الدول الاشتراكية ودور الدولة فى النهوض باقتصاداتها وتحول الاتحاد السوفيتى فى ظل التخطيط الاشتراكى إلى القوة العظمى الثانية فى العالم. وأخيراً كانت طبيعة المهمة الملقاة على عاتق الدولة النامية سنداً إضافيًا للدعوة إلى تدخل الدولة، وذلك من حيث إن التنمية تتطلب إحداث تغييرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ليس من الممكن إنجازها بقوى السوق المؤهلة فقط للتعامل مع التغيرات المحدودة (أو الحدية بلغة الاقتصاديين) فى إطار نظام اقتصادى معين .

والتراجع عن التخطيط وتدخل الدولة لم ينشأ من فراغ هو الآخر. فقد كان

وراءه عدة عوامل . منها : ظهور ما يعرف بالثورة المحافظة أو الليبرالية الجديدة فى الدول الرأسمالية المتقدمة التى اعتبرت أن المشكلات التى واجهت اقتصاداتها إنما ترجع إلى إفراط الدولة فى التدخل وتوسعها الشديد فى إجراءات دولة الرفاهة وعدم كفاءة القطاع العام . ومنها : تدهور الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا ثم انهيار النظام الاشتراكى ، الذى أدى إلى تنفير الكثيرين من فكرة الاقتصاد المخطط وإدارة الدولة للاقتصاد . ومنها : ما نزل بالكثير من الدول النامية من كوارث فى مساراتها التنموية ؛ سعت للخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التى تشترط التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم العون . ومنها أيضًا : قوة جذب نموذج التنمية الآسيوية الذى فسر البعض نجاحه باعتماده على قوى السوق والانفتاح على النظام الاقتصادى العالمى .

تضافرت هذه العوامل إذن للنيل من مصداقية التخطيط ولزرع الشك فى جدوى الدور الاقتصادى والاجتماعى للحكومات ، وبالتالى لدفع معظم الدول النامية إلى التحول إلى اقتصاد السوق ، وتبنى أفكار متطرفة فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية (١) . ولا عجب فى أن تجد الأفكار الليبرالية المتطرفة ما نلحظه من رواج ، وإن كانت هناك مؤشرات أيضًا فى الاتجاه المضاد مثل نجاح أحزاب شيوعية واشتراكية ديمقراطية (أو ديمقراطية اجتماعية) فى العودة إلى الحكم فى بعض الدول التى تكونت فى أعقاب انفراط عقد الكتلة الاشتراكية أو فى بعض دول غرب أوربا .

لكن انتشار الأفكار المتطرفة الليبرالية الجديدة قد تفسره بصورة أوضح الملاحظات التالية :

(أ) إن مناخ الأزمات الذى تعيشه الدول النامية والدول الاشتراكية يغرى بالتحول من الفكرة إلى نقيضها ، ويدفع بالكثيرين إلى تبنى أفكار اقتصادية متطرفة يأسًا من الدروب المطروقة وأملاً فى أن يأتى الطريق الجديد - مع خطورته - بالهدف المنشود أو المفقود . وهذا نوع من التطرف الفكرى لا يختلف جوهريًا عن التطرف الدينى الذى تشهده الكثير من دولنا الآن ؛ فهما ينهلان فى الواقع من نفس الإناء : إناء اليأس والإحباط .

---

(١) للمزيد حول ظهور الليبرالية الجديدة ، انظر :
C. Colclough and J. Manor, 1991, and T .Killick.

(ب) فى مناخ الأزمات يسهل أيضًا ترويج الأفكار المغلوطة وإلباس الحق ثوب الباطل أو العكس. ففى هذا المناخ راجت تفسيرات خاطئة عن أسباب انهيار النظم الاشتراكية وأسباب نجاح النمور الآسيوية. كما روجت أوهام كثيرة لضرب فكرة التخطيط والتهويل فى مزايا اقتصاد السوق .

(جـ) إن رواج الليبرالية الجديدة ليس مجرد محصلة صراع فكرى حول مزايا السوق والتخطيط. فهذا الرواج مرتبط بتناقضات داخلية عميقة خلال فترة التخطيط والتدخل من جانب الدولة وتوسع القطاع العام، وأسفرت عن ظهور طبقة جديدة ذات ميول رأسمالية سعت إلى وراثة النظام القديم وتحويله إلى نظام رأسمالى. كما أن هذا الرواج مسنود بجائزة مالية لمن يختار التحول إلى اقتصاد السوق، تتمثل فى إعادة جدولة الديون المتراكمة وعودة المعونات والقروض وربما أيضًا الاستثمارات الأجنبية إلى التدفق على الدول النامية. وأخيراً، فإن رواج الليبرالية الجديدة لا يمكن فهمه بمعزل عن جهود الرأسمالية العالمية فى توسيع منطقة نفوذ النظام الرأسمالى فى العالم، ومحاربة أى نظام بديل له، وخاصة النظام الاشتراكى.

هذه إذن هى الخلفية الفكرية والتاريخية للانصراف عن التخطيط والتحول إلى اقتصاد السوق. وسوف تنحصر مهمتنا بعد ذلك فى محاولة تنقية فكرة التخطيط وفكرة اقتصاد السوق من بعض الأوهام والضباب الذى يحيط بكل منهما ويدفع إلى اتخاذ مواقف خاطئة بشأنهما. إنها محاولة لإعادة قراءة المزايا والعيوب الخاصة بكل من هاتين الآليتين من آليات التنسيق الاقتصادى، وتكوين صورة أكثر واقعية لهما تساعد على تحديد الوزن أو الدور المناسب لكل منهما فى تحقيق التنمية المنشودة فى الدول النامية. وهى محاولة انتقائية بطبيعة الحال، تركز على ما يبدو لى أنه أكثر أهمية وأولى من غيره بالتمحيص والمراجعة .

وقبل أن نبدأ فى معالجة بعض الأفكار المغلوطة والأوهام الرائجة حول كل من التخطيط واقتصاد السوق، سوف نتوقف قليلاً أمام «الوهم المشترك» الذى يقع فيه الكثيرون من المتحمسين لكل من التخطيط واقتصاد السوق فى شأن العلاقة بين هذين الأسلوبين من أساليب إدارة التنمية بالمعنى الواسع .

ويتمثل ما أسميته بالوهم المشترك فى النظر إلى التخطيط والسوق على أنهما ضدان لايجتمعان، وأنهما آليتان بديلتان فى إدارة الموارد يتعين على المجتمع اختيار الواحد منهما أو الآخر .

والواقع أن هذا الوهم مرتبط بالنظر إلى التخطيط كسمة ملازمة للاقتصاد الإشتراكى، والنظر إلى السوق كسمة ملازمة للاقتصاد الرأسمالى. ولما كان هذان النوعان من الاقتصاد ضدين فقد تصور البعض أن التخطيط والسوق لابد وأن يكونا ضدين أيضًا لا يمكن الجمع بينهما. وصحيح أنه لا يمكن تصور نظام رأسمالى بدون أسواق، كما أنه لا يمكن تصور وجود نظام اشتراكى بدون تخطيط. ولكن إذا تركنا النظم النظرية النقية أو المثالية جانبًا، سوف نلحظ أنه فى الواقع العملى لا يخلو نظام رأسمالى من درجة من درجات التخطيط وتدخل الدولة، فضلاً عن أن الشركات الرأسمالية الكبرى أصبحت لا تستغنى عن التخطيط لعملياتها. وكذلك لا يخلو اقتصاد اشتراكى من الأسواق. فحتى فى الاتحاد السوفيتى، لم تختف الأسواق فى ظل ما يعرف بالتخطيط المركزى وظلت أسواق السلع الاستهلاكية والعمالة تعمل، وإن كانت خاضعة للتوجيه الحكومى .

والحق أن التخطيط، لا يعنى دائمًا الحلول محل الأسواق والتدخل بالأوامر من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها. فالتخطيط فى جوهره محاولة للتحكم فى المسار الاقتصادى والاجتماعى للدولة. وهذا التحكم قد يتأتى عن طريق الحلول محل الأسواق أحيانًا، كما قد يتم من خلال الإبقاء على بعض الأسواق والتأثير فى عملها بالوسائل النقدية والمالية وسلطة التشريع فى أحيان أخرى .

ومن جهة أخرى، ينبغى إدراك أن كلاً من التخطيط والسوق معرض للخطأ أو الفشل فى بعض الحالات، على ما سيأتى بيانه. ولذلك لا يمكن الاعتماد على أى منهما بشكل كامل كآلية وحيدة لإدارة الموارد فى جميع مجالات العمل الاقتصادى. بل يجب اعتبار أن كلاً منهما يمثل آلية ذات قابلية محدودة للتطبيق، وليست آلية ذات قابلية عامة للاستخدام فى كل الظروف والأحوال. وهذا يفتح الباب أمام تحقيق تعايش مثمر بين السوق والخطة، على أساس الصلاحية النسبية لكل منهما فى المجالات المختلفة.

(٢) أوهام المخططين

يتناول هذا القسم عدداً من الأفكار والتصورات الخاطئة التى شاعت لوقت طويل حول التخطيط وتسببت فى سوء استخدامه، أو فى بناء توقعات مغالى فيها بشأن قدراته ونتائجه. ولا يمكن الزعم بأن هذا الكلام جديد تماماً. فقد وُجد من نبّه لمثل هذه الأخطاء حتى فى الفترات المبكرة لاستخدام التخطيط فى الدول الاشتراكية أو فى الدول النامية، ولو أن بعض الأخطاء أو الأوهام لم تظهر بشكل ناصع إلا فى سياق التدهور الشديد الذى لحق بالاقتصادات الاشتراكية وتحت تأثير الأزمات التى نزلت بالدول النامية.

الوهم الأول: هو تصور أن مجرد تبنى الدولة للتخطيط وإقامتها لعدد من الأجهزة التخطيطية وللقطاع العام هى أمور كافية لنجاح التخطيط فى تحقيق التنمية السريعة.

ولا شك أن هذه الأمور ضرورية للتخطيط. ولكنها لا تكفى لتشغيل نظام تخطيطى بكفاءة ونجاح. فالتخطيط له جانب فنى، ومن ثم فإن هناك متطلبات فنية لابد من توافرها بدرجة معقولة لممارسته، مثل الكوادر المدربة والأساليب العلمية الصحيحة للتخطيط والمتابعة والإمكانات الفنية كالحاسبات والبرمجيات وقواعد وشبكات المعلومات. ولكن التخطيط ليس مجرد أداة فنية للتنسيق بين القرارات الاقتصادية، بل هو أداة فنية تعمل فى سياق اجتماعى وسياسى محدد. ولذلك فإن التخطيط عملية فنية وعملية اجتماعية فى آن واحد. وما الخطة فى نهاية المطاف سوى تعبير عن كيفية حسم التناقضات بين مصالح الفئات المختلفة فى المجتمع.

وحظ التخطيط من النجاح يتوقف إذن على مدى توفر الشروط الاجتماعية والسياسية المناسبة، ومن أهمها نمط توزيع القوة السياسية والاقتصادية فى المجتمع، والفرص المتاحة لكل قوة اجتماعية للتعبير عن مصالحها، وأساليب حسم التناقضات فى هذه المصالح. وهذه أمور متصلة بالطبع بقضية الديمقراطية عموماً، والمشاركة فى صنع القرارات العامة خصوصاً. كما يتوقف نجاح التخطيط على درجة الاستقرار السياسى والاجتماعى فى الدولة، ومدى نقاء المجتمع من الأنشطة

الطفيلية والفساد الإدارى، ومدى صدق تعبير الخطط عن تطلعات الناس، ومدى العدالة فى توزيع ثمار التنمية عليهم .

الوهم الثانى : يتمثل فى الاعتقاد بأن التخطيط دائمًا عمل تقدمى، وأنه يؤدى عمليّا إلى حلول مثالية أو رشيدة تمامًا .

والواقع أن التاريخ قد أثبت أن التخطيط يمكن أن يوظف لخدمة التقدم، مثلما أنه يمكن أن يسخر للمحافظة على الوضع القائم (١) . ويمكن أن يكون التخطيط أداة للتصرفات الرشيدة نسبيّا، مثلما أنه يمكن أن يتحول إلى أداة لتكريس التصرفات اللاعقلانية . وتاريخ الدول الاشتراكية والدول النامية شاهد على أنها فى ظل التخطيط شهدت إنجازات عظيمة فى فترات وجيزة، كما أنها فى ظل التخطيط أيضاً مرت بأزمات وكوارث هائلة . ويعنى ذلك عدة أمور :

(أ) **وجود التخطيط فى حد ذاته ليس ضمانة لارتفاع مستوى الأداء والإنجاز**. وإلى جانب المتطلبات الفنية والسياسية والاجتماعية التى أشرنا إليها من قبل، يرتبط نجاح التخطيط أيضًا بنوعية الاستراتيجية التنموية التى تتبناها السلطة السياسية ومدى توفر الموارد لتنفيذها، وحسن إدارة العلاقات السياسية الخارجية للدولة وغير ذلك مما لا يدخل فى اختصاص التخطيط فى حد ذاته .

(ب) **التخطيط يمكن أن يؤدى إلى نتائج سيئة إذا لم يكن هو نفسه خاضعًا للتطوير والتحسين، مع تطور المجتمع وانتقاله من حال إلى آخر** . ولا شك أن جانبًا من الأزمة التى لحقت بالدول الاشتراكية يرجع إلى الإبقاء على أساليب للتخطيط انقضى عمرها الافتراضى، أى استمر العمل بها لفترات طويلة بعدما انقضت الظروف التى دعت إلى الأخذ بها فى فترة سابقة .

(جـ) **من الخطأ النظر إلى التخطيط كنوع من الهندسة الاقتصادية والاجتماعية**

---

(١) يقول J. Kovacs and B. Dallago من واقع قراءتهما لخبرات التخطيط فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا : بالرغم من أن التخطيط يمكن أن يستخدم كعنصر من عناصر الإصلاح الرئيسية الهادفة إلى تغيير النظام الاقتصادى، إلا أنه قد ثبت تاريخيا أن التخطيط كان من العوامل التى حافظت على النظام الاقتصادى القائم أكثر مما أسهمت فى إصلاحه . انظر : J. Kovacs and B. Dallago, 1990, P. 15.

الدقيقة التى لابد وأن تأتى بنتائج رشيدة تمامًا. فرشادة التخطيط هى أمر نسبى، بمعنى أن التخطيط يعمل فى ظل معطيات وقيود قد لا يمكنه الخروج عليها، ومنها الاستراتيجية العليا للمجتمع ودرجة التضحية بالاستهلاك الحالى التى لا يجب تجاوزها، وما إلى ذلك. كذلك فإن الرشادة الممكنة من خلل التخطيط ليست كاملة ولا مضمونة؛ نظرًا لأن التخطيط يعمل فى واقع اجتماعى شديد التعقيد ومعرض للصدمات المفاجئة وغير مفهوم تماماً كيف يعمل وكيف تترابط وتتفاعل متغيراته لتؤدى إلى نتائج معينة. ولذا فإن المخطط يلجأ إلى الاجتهاد والافتراض والتخمين الذى قد يصيب أو يخطئ. كما أن الأساليب والمعلومات التى يستخدمها المخطط، برغم أنها الآن أفضل مما كانت وتتقدم باستمرار، لازالت أساليب تقريبية وعرضة لهامش خطأ قد يكبر أو يقل، ولكنه موجود دائمًا.

إذن علينا أن نتخلى عن النظرة المثالية أو الطوباوية إلى التخطيط، ونرى التخطيط على حقيقته. **إن التخطيط هو اجتهاد بشرى وممارسة إنسانية تستند إلى العقل والعلم فى التعامل مع ظواهر لا يمكن الادعاء بتوافر فهم كامل لقوانين عملها، من أجل التوصل إلى نتائج يرغب المجتمع فى تحقيقها.** وهذا هو سر تفوقه على آليات السوق التى تتصف بالتلقائية وغياب الهدفية الاجتماعية. ولكنه مثل كل اجتهاد بشرى قد يخطئ وقد يصيب. فكما أن هناك أخطاء وحالات لفشل السوق، هناك أيضاً أخطاء وحالات لفشل التخطيط [(١)]. وإذا كانت المنافسة، ومن ثم التصحيح اللاحق للقرارات فى نظام السوق ينطوى على قدر من هدر الموارد، فإن القرارات الخاطئة فى نظام التخطيط (الذى يفترض قيامه على أساس التنسيق المسبق للقرارات) قد تؤدى كذلك إلى إهدار للموارد، وبخاصة إذا لم تتوافر آليات جيدة وسريعة لتصحيح هذه القرارات. ولكن ثمة فارق مهم، إلا وهو أن أخطاء التخطيط ممكنة العلاج كما سنرى، بينما فشل السوق ليس له علاج معروف غير تدخل الدولة والتخطيط.

الوهم الثالث: يتلخص فى الاعتقاد بوجود نموذج مثالى للتخطيط الحقيقى، وأن كل ما

---

(١) حول مصادر فشل الخطط، انظر: Ibid., pp. 17 - 19 and pp. 81 - 118. See also: S. Chakravarty, 1991, pp. 5- 20; M. Ellman, 1989.

عداه ليس تخطيطًا. والتخطيط الحقيقى فى تصـور البعض هو التخطيط التفصيلى الذى لا يترك صغيرة ولا كبيرة فى الاقتصـاد إلا وحاول إخضاعها للسيطرة، وهو التخطيط المرتبط بالسيطرة من جانب الدولة على كل وسائل الإنتاج تقريبًا، والذى يتقلص فيه دور القطاع الخاص إلى درجة تقرب من العدم .

ولنا على هذا الاعتقاد عدة ملاحظات :

(أ) إن التخطيط ليس مسألة كم فقط، بل هو مسألة كيف أيضًا. وزيادة كم التخطيط، بتوسيع نطاقه ليشمل كل شىء وبتطرقه إلى تفاصيل كثيرة، ليس بالضرورة ضمانًا للتحسن فى نوعيته أو لارتفاع درجة فعاليته وقابليته للتنفيذ. إن تحديد نطاق التخطيط يجب أن يتم فى ضوء حقيقة هامة، وهى أن قطاعات ومجالات الاقتصاد المختلفة تتمتع بدرجات مختلفة من القابلية للتخطيط، وكلما قلت درجة القابلية للتخطيط كلما وجب الابتعاد عن الخوض فى التفاصيل والنأى عن التدخل المباشر. والتطرق إلى تفاصيل كل شىء يعتبر عملاً قليل الجدوى بحكم محدودية معرفتنا بالعلاقات بين المتغيرات على المستوى التفصيلى ومن ثم محدودية القدرة على بلوغ الاتساق المنشود عند هذا المستوى. إنه نوع من «السعى غير المتعقل إلى الكمال» الذى لا ضرورة له عمليًا، على حد تعبير أوسكار لانجه[1].

(ب) إن الولع بالتفاصيل والانشغال بتخطيطها لا صلة له بالتخطيط، وإنما هو أمر نابع من الميل لدى السلطة السياسية لمركزة عمليات التوجيه اليومى للاقتصاد وتوجيهها بالقرارات الإدارية، أى أنه ليس مرتبطًا بالتخطيط المركزى وإنما بتفضيل نوعية معينة من الإدارة وهى الإدارة المركزية للاقتصاد. ومن جهة أخرى، فإن الإغراق فى التفاصيل من جانب المخططين عمل ضار، من حيث أنه كثيرًا ما يشغلهم عن أمور أهم وأولى باهتمامهم مثل النظرة الاستراتيجية لتطور الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل [1] .

---

(١) ورد هذا الاقتباس فى S. Chakravarty (مرجع سابق)، نقلا عن: Oscar Lange, Papers in Economics and Sociology, Pergamon Press, Oxford, 1970.

(٢) هذا المأخذ على نظام التخطيط التقليدى أو التخطيط على النمط السوفيتى من المآخذ التى يتكرر ذكرها فى الإسهامات المختلفة فى: Kovacs and Dallago, Op. Cit., e.g. p. 20 -22, P. 87 and P.91.

(جـ) ليس هناك مبرر نظرى أو سند عملى لقصر صفة التخطيط على نمط تخطيطى معين واعتبار ماعداه ليس تخطيطًا. فأشكال وأنماط التخطيط يمكن أن تتعدد وتتنوع، دون أن يسلبها ذلك صفة التخطيط، أى السعى للتحكم فى المسار الاقتصادى والاجتماعى للدولة. لكن من المهم تذكر أنه ليست كل هذه الأشكال من التخطيط على نفس درجة الفاعلية فى كل الأوقات والمجتمعات.

(د) النموذج السوفيتى فى التخطيط لم يكن مجرد نموذج فى التخطيط ولكنه كان فى نفس الوقت نموذجًا لتنفيذ الخطط والإدارة الاقتصادية بصورة مركزية. ففى ظل التخطيط السوفيتى تلاشى التمييز بين المخطط وصانع القرارات، أو بين التخطيط والتنفيذ، حيث أنه كان تخطيطًا ملزمًا مقترنًا بأوامر وتعليمات لتنفيذ الخطط الصادرة من المركز المسئول عن وضع هذه الخطط أيضا (١). وإذا كانت المركزية شىء طبيعى فى التخطيط، بحكم أن التخطيط نشاط تنسيقى وأن المركز هو الذى يملك المعلومات عن الصورة الكلية للاقتصاد والتى تمكن من إجراء التنسيق المطلوب، فإن التنفيذ يمكن أن يكون مركزيًا أو لا مركزيًا، أو يتم بمزيج من الإجراءات المركزية والتصرفات اللامركزية حسب الأحوال وحسب تفضيلات السلطة السياسية، وهم بشر بطبيعة الحال قد يحسنون الاختيار أو لا يحسنوه. وإذا كانت هناك اعتراضات على التخطيط الاشتراكى على النمط السوفيتى، فلا يجوز تعميم هذه الاعتراضات على كافة أنواع التخطيط، وكأنها مثالب للتخطيط فى حد ذاته، لا لأنواع مخصوصة منه. والنموذج السوفيتى ليس بالضرورة نموذجًا قابلاً للتعميم، بل إنه فى الواقع نظام عملى تولد فى خضم صراعات عنيفة جرت بين قوى اجتماعية وسياسية فى سياق تاريخى محدد وغير متكرر. وعلى كل مجتمع أن يبلور النوع الأكثر ملاءمة له من التخطيط.

(هـ) وفيما يتعلق بعلاقة التخطيط بملكية الدولة لوسائل الإنتاج، فلا شك أن تملُّك الدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية يعد شرطًا ضروريًا لنجاح التخطيط للتنمية، أو

---

(١) حول العلاقة بين التخطيط والتنفيذ فى النمط السوفيتى للتخطيط، انظر: N. Spulber and I. Horowitz 1979, p.ii; C.R. Blitzer, P.B. Black and L. Taylor, 1975, ch.1.

بالأحرى هو شرط لرفع مستوى قابلية الخطط للتنفيذ . وهذا أمر مهم للتخطيط حيث إن مصداقية التخطيط مرتبطة فى ذهن الناس ـ وهذا حق ـ بالقدرة على وضع الخطط موضع التنفيذ (١) . ولكن التوسع فى ملكية الدولة لتشمل وسائل إنتاج غير رئيسية ليس فقط غير ضرورى لنجاح التخطيط ، بل إنه قد يضع أعباء ثقيلة على التخطيط لا يقدر على النهوض بها ومن ثم تعرقل عمله . كما أن قدرة الدولة على التأثير فى الاقتصاد ليست متوقفة على تملكها لكل وسائل الإنتاج . فهناك وسائل أخرى غير ذلك لتحقيق الأثر المنشود، كالقرارات الإدارية المباشرة والوسائل المالية والنقدية غير المباشرة .

لاحظ أيضاً أن الاعتقاد بوجود قطاع عام قوى ومؤثر لا يتناقص بالضرورة مع السماح للقطاع الخاص المنتج بالمساهمة فى التنمية . بل إن مثل هذه المساهمة يجب تشجيعها حيث تحتاج الدولة النامية إلى حشد كل الجهود ، العامة والخاصة ، من أجل إحراز تقدم سريع على طريق التنمية . كما أن التخطيط يمكن أن يوفر للقطاع الخاص بيئة أفضل للعمل تتسم بالمزيد من الأمان مع تقليل درجة عدم التأكد . ويمكن للتخطيط أيضًا أن ينشئ ـ مسبقًا ـ صلات معينة بين القطاع العام والقطاع الخاص تعزز نموهما وترفع من كفاءتهما معًا .

وهذه ليست دعوة إلى الخصخصة ، لأن الخصخصة لا تضيف شيئًا إلى التنمية . فهى تنقل ملكية الأصول الإنتاجية من يد إلى يد دون أى زيادة فى الثروة القومية . كما أنها ليست ضمانًا لرفع الكفاءة الاقتصادية ، لأن الأخيرة ليست حكراً على القطاع الخاص ، كما أنها لا تعتمد على نمط الملكية و إنما تعتمد على نمط الإدارة(٢) .

الوهم الرابع : وهو يتعلق بقضية الديمقراطية فى الاقتصاد المخطط، ويتمثل فى الاعتقاد بأنه من الممكن المقايضة إلى ما لا نهاية بين القدرة على إنجاز خطط تشبع

---

(١) وهذا ما يميز الخطط الجيدة من الأحلام والتمنيات . للمزيد حول العلاقة بين التخطيط والتنفيذ، انظر: .E.R. Alexander, 1992, p.73

(٢) حول ما نعتبره تصورا صحيحا للعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى سياق التنمية ، انظر: إبراهيم سعدالدين وإبراهيم العيسوى، ١٩٩٠ .

الاحتياجات الأساسية لغالبية الشعب، وبين حق الشعب فى المشاركة فى صنع القرارات ومراقبة تنفيذها.

والحق أن الكثيرين من المتحمسين للتخطيط، وخاصة التخطيط فى الإطارالاشتراكى، قد هونوا كثيراً من شأن غياب الديمقراطية، واعتبرها البعض منهم ترفًا بالنسبة للدول التى تريد تحقيق التنمية السريعة. بل إن البعض قد تصور أنه من الممكن المقايضة بين صدق تعبير الخطط عن احتياجات أغلبية الناس وسعيها لتحقيق تطلعاتهم وكبريائهم الوطنى من جهة، وبين الممارسة الديمقراطية من جهة أخرى.

وقد أثبتت الأحداث أنه من الممكن إجراء هذه المقايضة، ولكن فقط لأمد محدود ومع احتمال مواجهة مخاطر لا يستهان بها. ففى ظل هذه المقايضة تحققت إنجازات هامة فى فترات قصيرة فى الدول الاشتراكية، ولكن الثمن كان غاليًا والنهاية كانت مأساوية، كما رأينا [١]. فغياب المشاركة الديمقراطية يؤدى بعد وقت إلى تفشى السلبية والبيروقراطية والفساد، ومن ثم إلى تدهور الأداء التنموى. ولما كان التحكم فى القليل يغرى بالتحكم فى الكثير، فإن التسلط يغرى بالمزيد من التسلط، وانحصار سلطة اتخاذ القرارات فى أيدى عدد أقل وأقل من المسئولين.

وفى هذا الجو يصبح من الصعب مراقبة الخطط وتصحيح الأخطاء، مما يؤدى إلى تراكم الأخطاء وتفاقمها حتى تصل إلى حد الأزمة التى يتعذر التعامل معها بغير التدخلات الجراحية الصعبة والمكلفة. ولذلك نقول إن التخطيط فى غياب الديمقراطية هو تخطيط محكوم عليه بالفشل، لأنه يحمل فى طياته بذور تدهوره وانهياره. وبالطبع، فليس ذنب التخطيط أن الديمقراطية قد حُجبت عن المجتمع. بل هو ذنب النظام السياسى وأهل السلطة القائمين على إدارته [٢].

---

(١) لاحظ أن افتراض صدق تعبير الخطط عن احتياجات الناس قد لا يكون صحيحا دائما، وأنه يلزم أن تتاح للمستهلكين حرية التعبير عن هذه الاحتياجات إن عاجلا أو آجلا.

(٢) للمزيد حول آليات الحكم فى الدول الاشتراكية سابقا، وكذلك حول دور كل من السوق والتخطيط فيها، راجع: إبراهيم سعدالدين عبدالله، ١٩٨٩.

(٣) أوهام اقتصاديات السوق

إن الدعوة للتحول من التخطيط إلى اقتصاد السوق، والنصائح التى تقدم للدول النامية لرفع يد حكوماتها عن الاقتصاد وخصخصة كل شيء وتحرير الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية، كثيراً ما تنبنى على أفكار مغلوطة نظريًا وعمليًا وتاريخيًا حول عمل السوق ودور الدولة. وليس نادراً ما تدفع الدول النامية إلى أن تكون ملكية أكثر من الملك نفسه أى الدولة الرأسمالية المتقدمة، وذلك فيما يتعلق بتحرير الاقتصاد، دون مراعاة لظروفها التاريخية الخاصة وترتيباتها المؤسسية وتشكيلة مواردها وعلاقاتها بالاقتصاد العالمى. وفيما يلى أربعة أوهام رائجة فى سياق الدعوة للتحول إلى اقتصاد السوق :

الوهم الأول : ويمكن أن يطلق عليه وهم السوابق التاريخية. وهو يتمثل فى تقديم تفسيرات خاطئة للخبرات التاريخية لكل من الدول الرأسمالية (القديمة والجديدة) والدول الاشتراكية والدول النامية فيما يتعلق بالسوق والتخطيط.

(أ) **يشار إلى الخبرات التاريخية لكل من الدول الاشتراكية والدول النامية وتدهور أوضاعها كدليل على عدم جدوى الاعتماد على التخطيط وضرورة التحول إلى اقتصاد السوق.** ولكن، هل تكفى معرفة أن هذه الدول اعتمدت على التخطيط والتدخل الحكومى والقطاع العام لكى نقول إن السبب فى فشلها هو التخطيط وتدخل الدولة وإن الحل يكمن فى التحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالى ؟ صحيح أنه لا يمكن تبرئة التخطيط مما حل بالبلدان الاشتراكية والبلدان النامية من أزمات. ولكن مسئولية التخطيط هنا محدودة ولا يجوز التضخيم فيها، وهى تنحصر فى الجانب الفنى المتعلق بضعف أو عدم ملائمة أساليب التخطيط وعدم تطويرها لتتلاءم مع الظروف التى تستجد، وكذلك الميل للتطرق إلى التفاصيل والانشغال عن دراسة اتجاهات الاقتصاد على المدى الطويل. ولكن فى الواقع أن الكثير مما قد يبدو لأول وهلة أنه أخطاء التخطيط إنما يرجع إلى السياسات العامة التى تقررها السلطة السياسية وإلى السياق الاجتماعى والسياسى العام، وبوجه خاص غياب آليات المشاركة الديمقراطية فى صنع القرارات ومراقبة تنفيذها، وهو ما حرم النظام الاقتصادى من فرص التصحيح

المبكر للأخطاء والانحرافات، و كذلك من فرص التجديد والابتكار. وهناك طبعاً أسباب أخرى لتدهور الأداء فى المعسكر الاشتراكى مثل سباق التسلح والحرب الباردة، وضعف مردود التقدم التكنولوجى فى التسليح وارتياد الفضاء على القطاعات المدنية بسبب الإفراط فى السرية (١).

وعيوب التخطيط فى الدول الاشتراكية وحتى فى البلدان النامية التى قلدتها هى عيوب نمط معين من أنماط التخطيط. وليس من المنطقى اعتبارها عيوبًا للتخطيط فى حد ذاته. كما أن القفز إلى الاستنتاج بضرورة التحول إلى اقتصاد السوق يعنى الوقوع فى الوهم المشترك الذى أشرنا إليه سابقًا؛ وهو أن السوق والتخطيط بديلان لا يجتمعان.

(ب) من بين عوامل إغراء الدول النامية بالتحول إلى اقتصاد السوق تصوير النجاح الذى أحرزته النمور الآسيوية على أنه دليل على نجاح نموذج للتنمية المعتمدة على قوى السوق والحرية الاقتصادية. وهذا خطأ جسيم أو مغالطة كبرى. والدراسات المدققة البعيدة عن حملات التضليل الإعلامى تبين أن التنمية التى حدثت فى هذه الدول كانت تنمية بقيادة الدولة. وأن الدولة تدخلت بصور شتى بما فيها الصور المباشرة والقيود الإدارية وإنشاء القطاع العام. وخططت الدولة لتنفيذ الاستراتيجية التنموية التى وضعتها ولم تترك الأمور لقوى السوق. بل أن الأسواق التى سمح لها بالعمل كانت أسواقًا محكومة وموجهة من جانب الحكومة. فالتنمية تمت بالتدخل الحكومى وبقيادة الحكومة للسوق، وليس بقيادة السوق للتنمية. وفى كل الأحوال فقد صاحبت هذه التجارب ظروف خاصة جداً. ولذا يرى الكثيرون من ثقاة الباحثين أنها تجارب غير قابلة للتكرار. كما أن فى هذه التجارب نقاط سوداء كثيرة، مثل إهمال الديمقراطية والجور على حقوق الإنسان والتبعية الشديدة للخارج، مما قد يجعل من غير المستحب تكرارها (٢).

---

(١) زد على ذلك أن الاتحاد السوفيتى لم يتمتع بمزية السيطرة على المستعمرات، ولم تكن حجم تجارته مع الدول النامية بالقدر الكافى لسحب جزء من فائضها الاقتصادى نتيجة التبادل غير المتكافئ؛ وهى أمور كان لها دور حاسم فى تقدم الدول الرأسمالية المركزية.

(٢) للمزيد حول خبرات الدول الآسيوية حديثة التصنيع، انظر: R. Wade, 1990; T.Banuri, 1991; UNCTAD, 1994 pp. 49- 76; R. Appelbaum and J.Henderson 1992, Ch. 1. وانظر كذلك: إبراهيم العيسوى، ١٩٩٢؛ إبراهيم العيسوى، ١٩٩٥.

(جـ) ويقال أيضًا إن الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها شرعت فى إجراء المزيد من التحرير لاقتصاداتها وتقليص دولة الرفاهة، كما قامت بعمليات خصخصة للمشروعات العامة، وأن هذا مثال يجب أن تسعى الدول النامية لمحاكاته لرفع مستوى الأداء فى اقتصاداتها. والحق أنه لا يوجد أى سبب منطقى لمثل هذه المحاكاة. فالقوانين والنظم الاقتصادية ليست عامة أو مطلقة، وإنما هى نسبية فى الزمان والمكان، وعلى كل مجتمع أن يأخذ منها بما يتلائم ودرجة تطوره وترتيباته المؤسسية. وليس من السائغ أن يكون ما تفعله دول قطعت أشواطًا طويلة على طريق التقدم قابلاً للتطبيق على نحو مفيد فى دول مازالت غارقة فى بحار التخلف والتبعية. ومن جهة أخرى، فإن اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الخصخصة والمزيد من التحرير الاقتصادى لا يرجع إلى اكتشاف مفاجئ لمزايا اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية. وإنما يرجع فى رأيى إلى أمر آخر، وهو أن هذه الدول قد وجدت أن هناك حدوداً لتطبيق مفهوم دولة الرفاهة فى المجتمع الرأسمالى. وعندما يحدث تجاوز لهذه الحدود بالتوسع فى الخدمات العامة المجانية للصحة والتعليم وغيرها، فإن على المجتمع أن يختار بين بديلين. فإما التمسك بمفهوم دولة الرفاهة والقبول بتغيير جوهرى فى النظام الرأسمالى، وإما الاعتراف بأن إجراءات دولة الرفاهة قد أصبحت عبئاً ثقيلاً على الرأسمالية ومن ثم يلزم التخفف منه .

ومن الواضح أن طبيعة الطبقة الحاكمة فى الدول الرأسمالية تدفع إلى الاختيار الثانى، وهو ما حدث فعلاً. فهناك حدود لكرم الرأسمالية، وتنازلاتها لصالح الفقراء من أجل تخفيف حدة الصراع الطبقى والحفاظ على قدر من السلام الاجتماعى .

على كل حال، هذا لا يعنى عدم إمكان الاستفادة مطلقًا من خبرات الرأسمالية المعاصرة. ولكن الاستفادة تكون بالرجوع إلى تلك الفترات من تاريخها التى سعت فيها إلى الخروج من التخلف والانطلاق على طريق التنمية. وهنا تكشف الدراسات التاريخية أن الدولة كان لها دور لا غنى عنه فى تحقيق التقدم الاقتصادى، وأنها تدخلت لحماية الاقتصاد الوطنى ودعم الطبقة الرأسمالية

وتمكينهـا من إحداث التراكم الرأسمالى اللازم للتنمية حتى لو كـان على حساب الإبقاء على قوانين جائرة فيما يتعلق بحقوق العمال، وفرض حكم غير ديمقراطى. ومن اللافت للنظر أن دعوة آدم سميث للحرية الاقتصادية وحديثه عن اليد الخفية، إنما كانت رد فعل على ما اعتبره إفراطًا من جانب الحكومة فى التدخل فى الاقتصاد البريطانى فى القرن الثامن عشر. وقد جاءت هذه الدعوة بعدما تمكنت الرأسمالية البريطانية من تكوين قواعد انطلاق قوية للتنمية ولم تعد تخشى المنافسة الأجنبية[١].

(د) وأخيرا نأتى إلى حالة الدول النامية التى طبقت برامج التحرير الاقتصادى والخصخصة. تقول مصادر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وجماعة الليبراليين الجدد إنها كانت برامج ناجحة ودفعت بهذه الدول لتحقيق نتائج أفضل مما كانت تحققه فى ظل التدخل والتخطيط. وهو كلام لا تؤيده الدراسات العلمية المتاحة التى تشير إلى أن الأدلة ليست حاسمة، وأن النتائج كثيراً ما تكون مختلطة، وحالات النجاح البارز نادرة، وفى بعض الأحيان كانت للسياسات الإصلاحية آثار مدمرة[٢]. وهناك أمثلة لدول نجحت باستخدام سياسات غير ليبرالية وحققت نتائج جيدة (دول جنوب آسيا والصين). وهناك دول فشلت بالرغم من ليبراليتها كالأرجنتين وشيلى. وتشير بعض الدراسات إلى أن الدول الأكثر نجاحًا فى السبعينات والثمانينات كانت هى التى خرجت على مسار الحرية الاقتصادية والانفتاح. وفى دراسة شملت ١١٥ دولة وجد أن «حجم الحكومة» مقاسًا بمساهمة الحكومة فى الإنتاج القومى له أثر إيجابى على النمو الاقتصادى فى كل الدول، وأن الارتباط كان أقوى فى حالة الدول النامية[٣].

---

(١) يقول آرثر لويس فى لهجة واثقة، استناداً إلى فهم متعمق للسوابق التاريخية إنه لا يعلم عن وجود أى مجتمع، فى أى مكان أو زمان لم تقم فيه الدولة بدور نشيط فى ضبط الانتاج والتوزيع. انظر: W. Arthur Lewis, 1965, p.8.

(٢) يستند هذا الحكم إلى تحليل عدد من التطبيقات لبرامج التحرير التى تضمنها كتاب: C. Colclough and J. Manor, Op., Cit., p. 13 and pp. 121. وكذلك إلى عدد من الدراسات الأخرى من أهمها: T.Killick, 1984; Cornia, R. Jolly, and F. Stewart, Press, 1988; C. colclough and Green. 1988.

(٣) انظر: R.Ram, 1986.

وهكذا، لا نجد أى دليل تطبيقى قاطع حول الزعم بأفضلية الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق على التدخل الحكومى والتخطيط. ومع ذلك يستمر أصحاب المصلحة فى ترويج هذا الوهم.

الوهم الثانى: اقتصاد السوق يمكن أن يعمل بسلاسة ويصحح انحرافاته تلقائيا، ويقدر على التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة الاجتماعية، دون حاجة إلى التدخل الحكومى أو التوجيه المركزى.

وهذا الاعتقاد لا أساس له فى الحياة الواقعية. نعم، إن السوق ينسق بين القرارات الاقتصادية، ولكن تنسيقه لاحق لهذه القرارات، على العكس من التخطيط الذى يسعى للتنسيق المسبق بشكل إرادى وفى ضوء الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها. ولكن نادراً ما تعمل الأسواق بسلاسة للوصول إلى التوازن بين العرض والطلب. وكثيراً ما تبقى الاختلالات لفترات طويلة أو تتحول إلى أزمات كبيرة يصعب الخروج منها إلا بتدخل الحكومة. ومن المعروف أن الاقتصاد الرأسمالى معرض لأزمات دورية، وقد تبين منذ الثلاثينات أنها لا تحل نفسها بنفسها، ونصح كينز بتدخل الحكومة لضبط إيقاع الاقتصاد لتقليل احتمال وقوع هذه الأزمات أو المساعدة فى الخروج منها عندما تقع.

ومن المعروف أيضًا أن الأسواق عادة تميل إلى المبالغة فى رد الفعل للتغيرات السعرية. وهذه المبالغات يمكن أن تُدخل السوق فى حالة اختلال مزمن ما لم تتدخل قوة خارجية، أى الحكومة. وهذا ما أوضحه منذ الأربعينيات أصحاب نظرية «بيت العنكبوت». والاعتماد على اليد الخفية التى افترض آدم سميث وجودها للتوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة الاجتماعية هو اعتماد على شئ إما أنه غير موجود وإما أنه إذا كان موجوداً فهو عاجز عن الفعل على حد قول الاقتصادى الأمريكى جوزيف استجلتز[1]. والفلسفة الكامنة وراء اليد الخفية ليست دائمًا صائبة، حيث ثبت من «نظرية الألعاب» أن سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة قد يؤدى فى بعض الحالات ليس فقط إلى نتيجة سيئة بالنسبة

(١) راجع المقال التالى: J.E., Stiglitz, "The Invisible Hand and Modern Welfare", in: D. Vines and A. Stevenson, 1991.

للمجتمع ككل، بل أنه قد لا يحقق أفضل وضع للفرد نفسه، بالمقارنة بوضع آخر أفضل كان يمكن الوصول إليه من خلال التضامن والتفاهم بين الأفراد (ويطلق أصحاب نظرية الألعاب على هذه الحالة «معضلة السجناء») [١] .

عمومًا، كما يقول الاقتصادى البريطانى فرانك هان : **إن الاقتصاديين لا يملكون نظرية دقيقة أو أدلة عملية لإثبات أن اليد الخفية سوف تعمل دائمًا على تحقيق التوازن، ناهيك عن تحقيقها إياه بسرعة** [٢] . أضف إلى ذلك أن التوازن من خلال آليات السوق قد يتم عند توزيع للدخل أبعد ما يكون عن العدالة . بل أنه قد لا يحقق أعلى مستوى للنمو الاقتصادى وخاصة عندما توجد آثار خارجية مهمة للمشروعات أو عندما تواجه الصناعة حالة تزايد الغلة مع تزايد الحجم . فهنا تحدث حالات لفشل السوق كما سنبين حالاً .

الوهم الثالث : **اقتصاد السوق قادر على تحقيق الكفاءة والنمو بأرخص الوسائل، أى دون حاجة إلى تدخل الحكومة وما يتطلبه من منظمات وبيروقراطية، وذلك بفضل المنافسة وقدرة السوق على نقل المعلومات بسهولة إلى كل المتعاملين.**

إن هذا الاعتقاد يتجاهل الحالات الكثيرة التى يمكن أن يعجز السوق فيها عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية أو النمو الاقتصادى أو الاثنين معًا . وكان من المستقر فى علم الاقتصاد قبول فكرة تدخل الدولة، ولو على مضض من جانب البعض، لتصحيح هذا العجز الذى يطلق عليه «فشل السوق» . **ولكن الجديد فى الأمر الآن هو التهوين من شأن هذه الحالات بدعوى أن تدخل الدولة قد تكون له مساوئ تفوق المساوئ المرتبطة بفشل السوق، وأن هذا التدخل قد لا يؤدى بالاقتصاد إلى وضع أفضل** . وهو قول يحتاج إلى إثباتات عملية لم يتقدم بها أحد من الليبراليين الجدد .

---

(١) معضلة السجناء Prisoners' Dilemma . انظر حول هذا الموضوع استنادا إلى نظرية الألعاب وكذلك إلى بعض التجارب فى علم الاقتصاد (Experimental Economics) فى شأن المقارنة بين التنافس والتعاون : Paul Ormerod, 1994, pp. 34- 35.

(٢) انظر مقال F. Hahn: "The welfare economics of market economics", in vines and Stevenson, Op. Cit.

وحالات فشل السوق فى تحقيق الكفاءة أو فى تحقيق النمو قد تأتى من مصدر أو أكثر من المصادر الثلاثة التالية [١] .

(أ) **عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة**. وذلك كما فى حالة وجود آثار خارجية (خارجيات) للمشروعات حيث لا تعكس الأسعار التكلفة الحقيقية للمجتمع من استخدام الموارد، وكما فى حالة الاحتكار حيث لا تعبر الأسعار عن الندرة الفعلية للموارد .

(ب) **عجز السوق عن توليد الاستجابة المناسبة من جانب المتعاملين فى الأسواق**. فقد ترتفع أسعار منتج معين، ومع ذلك لا يستجيب المنتجون بزيادة الإنتاج. كذلك قد ترتفع الأجور فى مهنة معينة ومع ذلك لا تقبل أيدى عاملة جديدة على دخولها .

(جـ) **عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام إلى آخر**. وقد يرجع ذلك إلى عدم قدرة السوق على تزويد المتعاملين فى كل الأسواق بالمعلومات الكافية حول التوزيع الحالى للموارد، أو إلى عقبات مؤسسية لا يقدر السوق على التغلب عليها .

وتضاف إلى هذه الحالات لفشل السوق، **حالات أخرى أكثر شيوعًا فى الدول النامية**، مثل حالة غياب بعض الأسواق (بالنسبة للسلع العامة ولبعض الأسواق الحالية والمستقبلية)، وحالة **تجزؤ وتبعثر الأسواق وضعف الاتصالات بينها، وغياب طبقة واسعة من رجال الأعمال** .

وفيما يتعلق **بالمنافسة** كحافز لتحقيق الكفاءة، فإن المنافسة قد لا توجد فى حالات كثيرة ويحل محلها الاحتكار الذى قد يؤدى إلى فشل السوق فى تحقيق الكفاءة، وربما فشله فى تحقيق النمو أيضًا. وحتى عندما توجد المنافسة فى الواقع، **فإنها أبعد ما تكون عن المنافسة التامة** التى تتحدث عنها كتب الاقتصاد الأكاديمية .

وأخيرًا، **فإن المنافسة ليست خالية من العيوب**، ولها تكلفة قد تكون عالية

---

(١) انظر فى حالات فشل السوق : H.W. Ardnt, 1988, pp. 219, and T. Killick, 1993., pp. 75-76.

أحيانًا، تتمثل فى هدر الموارد من خلال الإفراط فى تمييز سلع كل منتج عن الآخر وفى الإنفاق على الدعاية. كما أن المنافسة تؤدى إلى **الإفلاس**. وهو إن كان رادعًا لتحسين الكفاءة، إلا أن الأمر أحيانًا يصل إلى حدود يصعب تقبلها. وكما يقول ألك نوف «عندما يؤدى الإفلاس إلى إغلاق نصف منشآت صناعة السفن فى بريطانيا وألمانيا الغربية وتعطل عمالها، فليس هذا بالضبط ما يقصد بالاستخدام الكفء للموارد فى نظام السوق» (١).

الوهم الرابع : اقتصاد السوق يوفر للأفراد حرية الاختيار، وهو ضرورى لتوفير الحرية السياسية والديمقراطية .

الحقيقة أن حرية الاختيار من جانب المستهلك تتوقف على وجود بدائل متعددة يمكن أن يختار من بينها، كما تتوقف على قدرته الشرائية. ووجود بدائل متعددة هو أمر يتعلق بظروف الندرة أو الوفرة فى المجتمع، ومن ثم فهو يعتمد على درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى وعلى نمط توزيع الدخل، وكذلك على مدى توفر المنافسة. كما أن المستهلك ليس دائمًا ملكًا كما توهمنا النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. بل إنه كثيرا ما يكون عبدًا للشركات المنتجة ولوسائل الإعلان الحديثة .

إن مقدار النفوذ الذى يستطيع المستهلك ممارسته فى السوق يتوقف على قدرته الشرائية من جهة ، وعلى ظروف العرض التى يواجهها فى السوق، وخاصة مدى تعدد المنتجين أو احتكار قلة منهم للسوق. إن قوى السوق ليست قوى محايدة، بل هى محملة بضغوط اجتماعية تعكس علاقات عدم التكافؤ والتفاوت فى القوة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع . والمستهلك الفقير لا يتمتع بأية حرية سوى حرية الموت جوعًا. وكذلك العامل المتعطل لا يتمتع بحرية تذكر فى سوق العمل وقد يرضى بأبشع أنواع الاستغلال. إذن العلاقة بين اقتصاد السوق وحرية الأفراد فى الاختيار ليست مباشرة ولا هى بسيطة على النحو الذى يصوره لنا الليبراليون الجدد.

---

(١) انظر: J. Elster and K. Moene 1990, ch.6.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين اقتصاد السوق والحريات السياسية، أو الديمقراطية بوجه عام، ينبغى أن نتذكر أن الفترة الأطول من تاريخ الرأسماليات الغربية، بل والرأسماليات الحديثة فى شرق آسيا، كانت تتسم بالحكم غير الديمقراطى. والحقيقة أن الديمقراطية كنظام حكم يقوم على المساواة بين المواطنين فى الحقوق السياسية ويضع السلطة السياسية بيد الشعب، لم يصبح موضع قبول من جانب أصحاب النفوذ الاقتصادى بل ولا من جانب المثقفين إلا فى أواخر القرن التاسع عشر. بل إنهم كانوا يرون فيه أسوأ أنواع الحكم ويطلقون عليه اسم «حكم الرعاع» ويعتبرونه مصدر تهديد لامتيازاتهم ولقيم المجتمع المتحضر. وبالرغم من أن الديمقراطية الغربية مكسب يجب ألا يستهان به، إلا أنها تعانى من معوقات كثيرة تجعل نطاق ممارستها الفعلية ضيقًا. ومن أهم هذه المعوقات التفاوتات الشديدة فى توزيع الدخل والثروة، وبالتالى فى توزيع النفوذ والسلطة الاقتصادية والسياسية. ومن المعروف كما قال ميردال فى أواخر الخمسينيات أن اقتصاد السوق يعمل على توسيع هذه التفاوتات، الأمر الذى يضعف من فعالية الديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية، وذلك مالم تتدخل الدولة وتخطط وتنفذ سياسات للحد من هذه التفاوتات (١).

(٤) التنمية بين التخطيط واقتصاد السوق

هل التخطيط ضرورى للتنمية، وهل يمكن أن يكون للسوق دور إيجابى فى الاقتصاد المخطط من أجل تحقيق التنمية؟ هذا هو السؤال الذى نحاول الآن تقديم إجابة عنه فى ضوء ما قدمناه من ملاحظات فى الأقسام الثلاثة السابقة. ومن أهم الملاحظات التى تعيننا على تقديم إجابة منطقية عن هذا السؤال ما يلى:

(أ) لقد تبين لنا فيما سبق أن خبرة المجتمعات الرأسمالية فى الماضى البعيد والقريب تشير إلى أنه لم تحدث تنمية بقوى السوق وحدها، وأن تدخل الدولة كان أمرًا لا غنى عنه لتحقيق التنمية، وأن الدور الذى اضطلعت به الدولة فى تصحيح مفعول قانون النمو غير المتكافئ قطاعيًا وجغرافيًا واجتماعيًا لم يكن

---

(١) أنظر: G.Myrdal, 1957.

دورا هامشيا بأية حال . وهذا فضلاً عن دور الاستعمار والحروب والتبادل غير المتكافئ مع دول الجنوب فى دعم التنمية الرأسمالية .

(ب) كما ظهر لنا أن الفشل الذى أصاب بعض الاقتصادات التى اعتمدت على التخطيط وتدخل الدولة لا يمكن رده ببساطة إلى التخطيط أو تدخل الدولة فى حد ذاتها . فقد كانت هناك عوامل أخرى حكمت مسار هذه الاقتصادات والمجتمعات وحددت للتخطيط نمطًا خاصًا ليس هو النمط الوحيد الممكن استخدامه فى كل الظروف والأحوال .

(جـ) والأدلة المتاحة من واقع الدراسات العلمية التطبيقية التى أجريت على الدول النامية التى تحولت من الاقتصاد المخطط والاعتماد على القطاع العام وتدخل الدولة، إلى اقتصاد السوق الرأسمالى، غير حاسمة ولا تقطع بأية حال بتحسن الأداء التنموى نتيجة لهذا التحول. بل إن هناك الكثير من المؤشرات التى تدل على تدهور أوضاع التنمية فى أعقاب هذا التحول، لا على تحسنها .

(د) هناك مآخذ عديدة على اقتصاد السوق من أهمها أنه معرض للاضطرابات، وغير قادر على تصحيح اختلالاته ذاتيا، وأن اليد الخفية التى توفق تلقائيا بين المصالح الخاصة والمصلحة الاجتماعية ليست أكثر من وهم، وأن هناك حالات كثيرة يعجز السوق فيها عن تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد أو تنمية الموارد أو كليهما، ناهيك عن تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا فضلا عن أنه فى الدول النامية غالبا ما تكون الأسواق ذاتها متخلفة أو مجزأة ومبعثرة، أو حتى قد تكون غائبة فى بعض المجالات، ومن ثم لا يجوز الاعتماد عليها كآلية رئيسية لإدارة الموارد.

إن هذه كلها اعتبارات قوية لعدم إمكان الاستغناء عن التخطيط وتدخل الدولة فى السعى لتحقيق التنمية . ولكن هناك اعتبارات أخرى يجب إضافتها **لبيان أن للتخطيط وتدخل الدول الدولة الدور الرئيسى فى تحقيق التنمية، وأن ثمة مجالاً أيضًا للأسواق، مع التحفظ بوجوب أن تكون الأسواق خاضعة للمراقبة والمتابعة من جانب الدولة، وأن تقف الدولة على أهبة الاستعداد دائما للتحكم فى مسار الأسواق**

لتفادى أية نتائج غير مرغوب فيها طبقًا للخطة الموضوعة. ومن هذه الاعتبارات ما يلى :

(أ) إن التنمية تنطوى على إحداث تغييرات هيكلية عميقة فى الاقتصاد والمجتمع. ولما كانت الأسواق لا تقدر على التعامل مع التغيرات الضخمة، وآلياتها تصاب بالشلل عندما تحدث اختلالات ضخمة أو فوارق واسعة بين العرض والطلب (كما فى حالة الأزمات الدورية وحالات الحروب وما بعد الحروب من إعادة تعمير)، فإنه لا مناص من الاعتماد بصورة رئيسية على التخطيط وتدخلات الدولة لإحداث التغيرات الجوهرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلبها التنمية .

(ب) كذلك فإن التنمية تنطوى على قرارات استثمارية على درجة من الضخامة وعلى درجة من المخاطرة لا يتحملها القطاع الخاص الذى يعمل من منظور الربحية الخاصة ويتعجل الحصول على الربح واسترداد رأس المال. وهذا الاحتمال يتزايد كلما تدنت درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وكانت الطبقة الرأسمالية فيها، كما هو الشائع، تفتقر إلى الكثير من المواصفات التاريخية المعروفة عنها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. فميل هذه الطبقة الى الادخار والاستثمار قد لا يكون مرتفعًا، كما أنها قد تفضل الأعمال التجارية والعقارية وأعمال الوكالات للشركات الأجنبية، لأنها مضمونة العائد وذات معدل سريع لدوران رأس المال ونادراً ما تتجاوز قدراتها المشروعات العائلية المحدودة. وأخيراً، فإن هذه الطبقة قلما تكون مستعدة لتقبل قوانين السوق، وغالبًا ما تسرع لطلب النجدة من الدولة عندما تلسعها وخزات السوق، وتلح من أجل الحصول على الحماية أو الدعم أو التعويض عن الخسائر .

(جـ) إن اقتصاد السوق لا يلقى بالا إلى الاعتبارات غير الاقتصادية. وحتى فى هذه الحدود فإنه لا يتعامل سوى مع مؤشرات الربحية الخاصة. وهذا يمكن أن يؤدى إلى أضرار بالغة من خلال ظهور نمط توزيع للدخل يتسم بدرجة عالية من التفاوت، أو من خلال إنزال كوارث بالبيئة وتوازناتها، أو من خلال إهمال

توفير الاحتياجات الأساسية التى هى مدخل ضرورى لرفع الإنتاجية لدى قطاع عريض من الناس. وهذه أمور لا مجال لتداركها سوى من خلال التخطيط وتدخل الدولة .

نخلص من ذلك إلى أنه ليس معنى ما تقدم أنه لا يمكن الاعتماد على آليات السوق والمبادرات الخاصة من أجل تحقيق التنمية . فثمة مجال لعمل الأسواق طالما قبلنا أن الأسواق والتخطيط ليسا بدائل كاملة، وأن لكل منهما حدوداً، ولا يقدر أى منهما منفرداً على إنجاز كل المهام التى تطلبها إدارة الموارد فى البلدان النامية .

ولكن معنى ما تقدم أنه لا يمكن أن يُعهد بعجلة القيادة للسوق والمبادرات الخاصة، وأن هذه يجب أن تكون مسئولية الدولة من خلال التخطيط. وهذا يعنى أن السوق آلية مساعدة للآلية التى يعتمد عليها بشكل رئيسى وهى التخطيط. وهذا لا يضيق كثيراً من المجال المتاح للأسواق كما قد يتبادر إلى الذهن. حيث إن التخطيط وتدخل الدولة لا يعنيان دائما الحلول محل الأسواق والتنفيذ بالأوامر الإدارية المباشرة. ولكنه قد يتطلب ـ لأغراض الكفاءة ناهيك عن الاعتبارات العملية لمباشرة التنسيق ـ العمل من خلال التأثير فى الأسواق الموجودة. وهذا يعنى أن تكون الأسواق تحت المراقبة والمتابعة وأن تتدخل الدولة للتحكم فى مساراتها، وكذلك لتحسين عملها من خلال توفير المعلومات وتيسير تدفقها بين المتعاملين، ومن خلال تحسين البنية الأساسية التى تساعد على تحريك الموارد بسهولة من استخدام إلى آخر، والربط بين الأسواق .

ولكن ماذا عن عيوب التخطيط واحتمالات فشل الدولة التى أشرنا إليها فيما تقدم ؟ فى اعتقادى أن هذه العيوب قابلة للعلاج، ومن بين سبل العلاج ما يلى :

(أ) التطوير المستمر فى الكوادر والأساليب والأدوات الفنية والإمكانات الأخرى اللازمة لإعداد الخطط ومتابعة تنفيذها وتصحيح مسارات الخطط فى ضوء هذه المتابعة، وذلك بما يتواءم مع تطور الاقتصاد الوطنى والبيئة الدولية المحيطة به، وكذلك مع التطور فى فكر التنمية ذاتها .

(ب) تحديث الدولة عن طريق التطوير المستمر فى الأجهزة الإدارية للدولة

ولأساليب عمل القطاع العام، مع الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارته، وإعادة تنظيمه بما يسمح بإدخال قدر من المنافسة بين وحداته، وكذلك تنقية المناخ من الفساد الإدارى ومحاربة الأنشطة الطفيلية .

(جـ) حرص السياسات العامة على التوزيع العادل لثمار التنمية وعدم استئثار فئة قليلة بها، مما يرفع من مستوى الحماس الشعبى للخطط، ويحافظ على درجة معقولة من الاستقرار السياسى اللازم لحسن تنفيذ الخطط، ويزيد من الاستعداد لتحمل التضحيات التى تتطلبها التنمية .

(د) العمل بصفة عامة وفق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، فيما عدا العمليات التى قد لا يجدى معها التحفيز والتحريك غير المباشر من خلال الأسواق، وتزداد درجة الإلحاح لتنفيذها . فلا مفر هنا من اتباع وسائل مباشرة للتنفيذ من المركز . ومن المهم هنا مراعاة مدى قابلية القطاعات أو المجالات المختلفة للتخطيط، وتطوير أساليب التخطيط والتنفيذ مع تقدم المجتمع على طريق التنمية .

(هـ) وأخيراً ـ وإن كان من الواجب أن نقول أولا وأخيراً ـ توفير مناخ ديمقراطى وإتاحة أوسع الفرص أمام مختلف الفئات والقوى الاجتماعية للمشاركة فى التخطيط واتخاذ القرارات التنموية، حتى تأتى الخطط معبرة تعبيراً صادقًا عن الواقع الاجتماعى والسياسى، وحتى تتوافر من خلال الديمقراطية آليات للتصحيح المبكر للأخطاء والانحرافات .

١ـ ١٠ـ البنك الدولى يراجع مفهومه للتنمية ـ هل من جديد ؟

أياً كانت المآخذ على سياسات البنك الدولى وممارساته فيما يتعلق بالدول النامية، فلا يملك منصف أن ينكر عليه صفتين : الذكاء وسرعة التحرك من أجل الاحتفاظ بزمام القيادة والسيطرة . فالذكاء واضح فى الاستشعار المبكر نسبيّا للنقد الموجه لسياسات البنك، وفى تقبل بعض الانتقادات (ولو بعد فترة من الإنكار والمكابرة)، بل وإعادة صياغة هذه الانتقادات بطريقته كى يظهر بمظهر من ينتقد

نفسه، لا من يستجيب لنقد غيره. وسرعة التحرك ملحوظة فى المبادرة باحتواء موجة النقد من خلال التقدم بمقترحات تبدو جديدة وجذابة (بل وغير متوقعة!)، تعدل بعض الشئ من مواقفه وممارساته، وإن لم تغير فى جوهر فلسفته المحافظة. ثم المسارعة بفرض هذه المقترحات على جدول أعمال المحافل الدولية والقطرية وعلى الحكومات ومعاهد البحوث، وتأمين فرص جيدة للترويج لمقترحاته لسد الطريق على أية مقترحات بديلة أو أكثر جذرية، وذلك باستعمال سلاحين يملكهما - بينما يحرم منهما معظم نقاده خاصة أهل الفكر والبحث - ألا وهما سلاح المال وسلاح الإعلام.

وقد لاحظنا ذلك فى أوائل السبعينيات عندما تبنى البنك سياسات « إعادة التوزيع مع النمو»، و «الهجوم المباشر على الفقر» فى مواجهة الانتقادات التى أفرزتها خبرة التنمية فى الستينيات والسبعينيات بشأن تزايد الفروق فى توزيع الدخول والثروات وتزايد معدلات البطالة وانتشار الفقر. ثم لاحظنا فى مناسبات أخرى كثيرة لم يدع البنك مناسبة منها إلا واغتنمها من أجل إثبات مواكبته للأحداث وحساسيته لقضايا العصر، ومنها قضية البيئة، وقضية الحكم، وقضية العولمة، وقضية المعرفة أو العلم والتكنولوجيا، وغيرها كثير. وها نحن نلحظ هذا المسلك فى عام ١٩٩٩، حيث أعلن البنك عن مبادرة جديدة أطلق عليها **«الإطار الشامل للتنمية»** (١)، تستند إلى إعادة نظر فى السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادى والتنمية، وإلى طرح «جديد» لمفهوم التنمية ومؤشراتها. وتأتى هذه المبادرة فى أعقاب تصاعد النقد لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتطبيقاتها التى لم تسفر - برغم أعبائها الباهظة - عن تنمية تذكر فى الدول النامية، والتى أدت إلى كوارث أطاحت بما حققته فى سنوات طوال بعض الدول الآسيوية حديثة التصنيع من مكاسب خلال أيام قلائل (الأزمة الآسيوية فى صيف ١٩٩٧)، وعرقلت التقدم الموعود به من جانب البنك فى روسيا (الأزمة الروسية فى ١٩٩٨)، وفى بلدان شرق أوروبا التى يطلق عليها البنك «البلدان فى مرحلة التحول»، أى التحول إلى الرأسمالية.

---

(١) Comprehensive Development Framework = CDF

والفكرة ـ كما يطرحها رئيس البنك الدولي[1] ـ وراء تقديم الإطار الشامل للتنمية هي أن خبرات التنمية السابقة تشير ـ فيما يرى البنك ـ إلى أن «**السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرًا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية**»، **وأن اعتبارات التوازنات المالية واستقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية**.

ومن جهة أخرى، فقد أثبتت خبرات التنمية السابقة ـ في نظر البنك أيضًا ـ أن **العلانية والشفافية والمشاركة هي أمور مهمة للتنمية المطردة**. ويتصل بهذه الأمور أمران آخران يؤكد البنك على أهميتهما. **أولهما : أهمية بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية** (في مقابل الاكتفاء بسياسات قصيرة المدى للإصلاح والتكيف فيما سبق)، **وثانيهما : أهمية «امتلاك» الدولة لهذه الرؤية التنموية**، بمعنى أن تكون هذه الرؤية أو الاستراتيجية نابعة من الدولة ذاتها، لا من الهيئات المانحة للمعونات، وذلك بناء على مشاورات وطنية موسعة [2] .

وفي نظر البنك أن مراعاة هذه الاعتبارات جميعًا بما يؤمن فعالية أكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية وتخفيض الفقر، تستلزم توافر «مقاربة شمولية» [3] لتحديات التنمية، وبلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الجانب الهيكلي والاجتماعي والبشري. وهذا هو الإطار الشامل للتنمية الذي يروج له البنك الآن، وبدأ في تطبيقه بشكل تجريبي في عدد من الدول كأسلوب لمتابعة عملية التنمية أكثر منه كأسلوب لمراجعة السياسات ؛ ربما باعتبار أن نتائج المتابعة هي التي ستوجه عملية إعادة صياغة السياسات بما يتواءم مع فكرة الإطار الشامل. وهذا الإطار بسيط في فكرته، حيث إنه أقرب إلى حساب ذي جانبين : جانب منهما يرصد الأوضاع الاقتصادية الكلية وفقًا للمؤشرات المعتادة، وجانب يرصد

---

(١) الإشارات إلى أقوال رئيس البنك الدولي هي إشارات إلى ورقته (Wolfensohn, 1999).

(٢) ولكنه عاد وخفف من القوة الظاهرة لهذا المطلب عندما اعتبر أن الإطار الشامل للتنمية يقوم ـ ضمن أمور أخرى ـ على « المشاركة » في تحديد الاحتياجات والبرامج ، حيث أضاف هيئات المعونة إلى الأطراف المشاركة في تحديد هذه الأمور وهي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

(٣) holistic approach

الأوضاع الهيكلية والاجتماعية والإنسانية للتنمية وفقًا لأربعة عشر مؤشراً تدور حول عدد من الاحتياجات الأساسية والتنمية الحضرية والريفية، إلى جانب مؤشرات للحكم الجيد والنظيف، والنظام القانونى والقضائى الجيد، والنظام المالى حسن التنظيم، وشبكات الأمان والبرامج الاجتماعية، والقضايا البيئية والثقافية، وتنمية القطاع الخاص. ويقترح متابعة دور أربعة فاعلين فى المساهمة فى التنمية وفق هذه المؤشرات : الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والهيئات الدولية .

وقد تبلور الدعم الفكرى للإطار الشامل للتنمية على يد جوزيف استجلتز الاقتصادى الأول والنائب الأقدم لرئيس البنك الدولى فى عدد من المحاضرات والبحوث [١]. وهنا نجد درجة أكبر من الوضوح والعمق فى نقد السياسات السابقة للتنمية، وخصوصًا السياسات الليبرالية الجديدة التى تبناها البنك، والمشار إليها إختصاراً بعبارة «تراضى واشنطون». **فهو يتحدث عن عجز توصيات سياسات الليبرالية الجديدة، وعن «فشل تراضى واشنطون»، ويسجل انتقادات حادة من أهمها أن هذه السياسات كانت محدودة المدى أو ضيقة الأفق، سواء فيما يتعلق بالأهداف أم بالوسائل.** فقد ركزت كثيراً على استقرار الأسعار بدلاً من التركيز على النمو واستقرار الإنتاج، وعجزت عن إدراك أن تقوية المؤسسات المالية لا يقل أهمية عن ضبط عجز الموازنة والتحكم فى عرض النقود. وركزت على الخصخصة قبل الاهتمام بتشييد البنية المؤسسية التحتية الضرورية لجعل الأسواق تعمل بتنافسية ـ ومن ثم بكفاءة. **وهكذا حدث خلط بين الأهداف والوسائل ـ طبقًا لاستجلتز ـ حيث اعتبرت الخصخصة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة أهدافًا فى حد ذاتها، لا وسائل لنمو مطرد وعادل وديمقراطى، وحيث تم التعامل مع التنمية من منظور ضيق للغاية حال دون العناية بالجوانب الهيكلية والمؤسسية .**

ويذهب استجلتز إلى مدى أبعد فى نقد الاستراتيجيات القديمة للتنمية والمفهوم التنموى للسياسات الليبرالية الجديدة عندما يقرر ما سبق للبنك إنكاره أو المراوغة بشأنه فيما يتعلق بخبرات التنمية الناجحة فى الغرب والشرق، ألا وهو أن « **الكثير من الدول الأكثر نجاحًا فى مجال التنمية لم تتبع هذه الاستراتيجيات فى الواقع،**

---

(١) الإشارات إلى استجلتز تعتمد على محاضرته : (Stiglitz, 1998)

وشقت لنفسها طرقًا خاصة» . وفيما يتعلق بالدول الآسيوية («المعجزة الآسيوية» على حد تعبير البنك قبل وقوع أزمة ١٩٩٧) ، يقول استجلتز إن هذه الدول لم تتبع التوصيات التقليدية (الليبرالية) . وفى معظم الحالات لعبت الحكومة دوراً كبيراً . لقد أخذت ببعض النصائح الفنية مثل سياسات استقرار الاقتصاد الكلى ، ولكنها تجاهلت البعض الآخر . فبدلاً من الخصخصة راحت الحكومة تقيم مصانع عالية الإنتاجية للصلب ، واتبعت سياسات تصنيع محابية لقطاعات بعينها . كما تدخلت الحكومات فى التجارة ، غالباً لتشجيع الصادرات أكثر من الحد من الواردات . ونظمت الحكومة الأسواق المالية ومارست حدّاً أدنى من الضبط المالى عليها ، مع خفض أسعار الفائدة وزيادة ربحية البنوك والشركات . وفى خبرات الدول المتقدمة ذاتها ، اشتملت جهود التنمية فى أمريكا على دور نشط للدولة ، كما أن كثيراً من المجتمعات عجزت عن التنمية فى الفترة السابقة للتدخل الحكومى النشط ، ولم تتمكن الدول الرأسمالية من مواجهة مشاكل عدم الاستقرار والعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إلا بفضل تدخل الدولة [١] .

والأمر الواضح فى كلام رئيس البنك الدولى وكلام الاقتصادى الأول للبنك هو أنه فى الكثير منه رد فعل للأزمة الآسيوية والأزمة الروسية . فكلاهما ينعى على «تراضى واشنطون» إهماله للدروس المستخلصة من هاتين الأزمتين ، وبوجه خاص أهمية المؤسسات المالية الجيدة والشفافية ومخاطر « رأسمالية المحاسيب» [٢]، وعدم التعجل فى تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود ، وأهمية توافر بنية مؤسسية تحتية سليمة لنجاح الخصخصة ، وأهمية توافر أسواق تنافسية . . إلخ . ويؤكد استجلتز فى هذا الصدد أن **«تراضى واشنطون» عجز عن فهم دقائق عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى «الأسعار الصحيحة» (أى التحرير)، لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح. فالاقتصاد ـ على حد قوله ـ يحتاج إلى بنية تحتية مؤسسية** . ويقول رئيس البنك الدولى ـ فى صراحة يحسد عليها ـ **إن الخصخصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسى يمكن أن تؤدى إلى كوارث** . كما يعترف (بعد الواقعة كما يقول هو نفسه) بأن جانبًا من الفشل فى روسيا إنما يعود لعدم توجيه اهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام اقتصاد سوق! وقد

(١) قارن أوجه الشبه الكثيرة مع تحليلنا لخبرة الدول الآسيوية فى الجزء (١ ـ ٩) من هذه الدراسة .
(٢) Crony Capitalism ـ وفق الترجمة التى اقترحها د . إسماعيل صبرى عبد الله لهذا المصطلح .

تردد كلام مشابه على لسان جون نيلليس المدير الأقدم لمجموعة المؤسسات فى الدائرة الخاصة لقطاع التنمية بالبنك الدولى فى مقاله المعنون: «هل حان الوقت لإعادة التفكير فى الخصخصة فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال ؟» (نيلليس ١٩٩٩).

إن هذه الانتقادات ثاقبة وجريئة من دون شك. ولكن من المثير حقّاً أن تصدر من البنك الدولى الذى ساند السياسات الليبرالية الجديدة لوقت طويل، وشارك مع صندوق النقد الدولى ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، فى استعمال كل صنوف الاستمالة والضغط لدفع الدول النامية والدول فى مرحلة التحول وكذلك الدول الآسيوية حديثة التصنيع إلى تطبيقها. ولم يعر بالاً إلى مثل هذه الانتقادات عندما طرحها آخرون، بل حاول إثبات عدم جديتها، ومال إلى التعامل معها على أنها مجرد مماحكات أو تخايلات أيديولوجية لعرقلة الزحف الرأسمالي المظفر.

ولكن قد لا يبدو الأمر غريباً إذا ما تذكرنا صفتى الذكاء وسرعة التحرك اللتين يتحلى بهما البنك الدولى، كما أشرنا فى صدر هذا الجزء من الدراسة. فبعد أن وقعت الواقعة فى آسيا وروسيا والدول النامية التى طبقت برامج التثبيت والتكيف والتى دفعت بأقصى قوة لخصخصة المشروعات العامة فى أقصر وقت، جاءت الحكمة. ولكن ما أغلاها من حكمة بعد أن تحملت الدول التى طبقت التوصيات الليبرالية الجديدة خسائر فادحة وأعباء باهظة (١).

على كل حال، لا شك فى جاذبية الإطار الشامل للتنمية، ولا شك فى أن صدوره عن البنك الدولى مع انتقاداته لاستراتيجيات التنمية القديمة وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو أمر ذو أهمية كبيرة. والمهم من زاوية موضوع هذه الدراسة هو التعرف على المفهوم «الجديد» للتنمية الذى يقدمه البنك، والتحقق مما إذا كان

---

(١) لاحظ أن صندوق النقد الدولى مازال متمسكا بمواقفه المحافظة. فقد اعترض كامد يسو مدير الصندوق على إجراءات الرقابة على النقد، وعلى حركات رؤوس الأموال، التى فرضتها ماليزيا عقب الأزمة الآسيوية، ووصفها بأنها خطيرة وضارة. كما اعتبرها ستانلى فيشر النائب الأول لمدير الصندوق خطوة للوراء لن تأتى بأى منافع على المدى الطويل. كما استمرت الحكومة الأمريكية فى اتخاذ موقف مشابه. فقد ردد ألان جرينسيان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطى الفيدرالى المعنى=

جديداً حقًا فى ضوء استعراضنا للتطورات فى مفهوم التنمية وتقييمنا لخبرات التنمية السابقة .

يؤكد استجلتز على أهمية الأخذ بمفهوم واسع للتنمية . كما يشدد على أهمية النظر إلى التنمية على أنها عملية «تحويل للمجتمع» (١) . . . تحويل من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية ، والطرق التقليدية فى التعامل مع قضايا الصحة والتعليم ، ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق «أكثر حداثة» . وهو يدعو إلى اعتبار التنمية إثراء «لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم ، وتقليل إحساسهم بالاغتراب» . كما يذكر أن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر ، ليس فقط بإطالة الأعمار ، بل بتحسين نوعية الحياة .

وأخيراً ، فإن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانات أكبر للتحكم فى مصائرهم . ومع التسليم بأن جزءاً مهمًا من التنمية إنما يتمثل فى زيادة دخل الفرد ، إلا أن هذا (فى رؤية استجلتز والبنك) ليس إلا مجرد جزء من الصورة الأوسع ، ولن يتيسر إنجازه إذا لم تمتلك الدولة نظرة واسعة للتنمية تشمل تحسين مستويات الحياة ، وخاصة الصحة والتعليم ، وتخفيض الفقر ، وإطراد التنمية . وبناءً على هذه النظرة الأوسع للتنمية فإن الرؤية الاستراتيجية للتنمية يجب أن تتضمن تحويلاً للمؤسسات ، وخلقًا لرأسمال اجتماعى جديد ؛ وإدخالاً لتكنولوجيا وصناعات جديدة . وبطبيعة الحال ، تركز هذه الرؤية للتنمية على ما سبق أن أشير إليه فى تقديم رئيس البنك الدولى للإطار الشامل للتنمية من أمور كالمشاركة و «ملكية» البلد للسياسات والمؤسسات ، أى إعمال سيادتها فى اختيار هذه السياسات والمؤسسات ، والشفافية ، والبناء المؤسسى ، والحكم النظيف وما إليها . كما تركز هذه الرؤية على أهمية اغتنام الفرص التى تتيحها العولمة ، مع تقليل فرص الانكشاف والتعرض للصدمات المرتبطة حتمًا بالعولمة .

= نفسه . كما حذر لورنس سمرز نائب وزير الخزانة الأمريكى من الاستناد إلى الأزمة الآسيوية أو الروسية فى استنتاج أنه من الأصوب الانسحاب من النظام الاقتصادى المعولم أو أنه من الخطأ بناء أسس اقتصاد السوق . للمزيد راجع مقال : Wade & Veneroso (1998)

(١) transformation of society

وقد يكون من المفيد أن نوضح ما تنطوى عليه هذه الرؤية «الجديدة» للتنمية بالنسبة لدور الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص، ودور الأسواق والتخطيط. يقول استجلتز أن السؤال المهم ليس ما إذا كان القطاع العام يمكن أن يقوم بنشاط ما أفضل من القطاع الخاص، أو العكس، بل إنه كيف يمكن أن يتكامل عمل القطاعين معًا، وكيف يعملان كشريكين فى التنمية. وهو يرى أن تركز الحكومة على توفير بنية مواتية للقطاع الخاص وعلى التأكد من أن خدمات الصحة والتعليم موزعة على نطاق واسع، وعلى قيادة عملية إزالة الفقر، وعلى تحسين الخدمة المدنية، وعلى التعريف بالأنشطة التى يمكن أن يكون لها مردود تنموى واسع (أثر انتشارى)، والفرص والمناطق التى تمتلك الدولة فيها ميزة تنافسية، والحفزعلى القيام بها كالبنية التحتية والتعليم والصحة والمعرفة وبناء القدرات. وعمومًا فالدور المهم للحكومة هو دور **العامل المساعد** [1]. وهذا الدور يمكن أن يسمح بتولى الحكومة بعض المشروعات التى ينتج عنها آثار تعليمية مهمة فى المجتمع [2]، أى المشروعات التى لا يقبل القطاع الخاص تحمل مخاطر إقامتها والتى من المهم إثبات جدواها أولاً حتى يقبل عليها القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالأسواق والتخطيط، يذكر استجلتز أنه لكى **تقوم الأسعار بمهمتها النظرية فى التنسيق بين التصرفات الاقتصادية، فإن ذلك يتطلب أولاً وقبل كل شئ توافر «مجموعة كاملة من الأسواق»، وهو «أمر من الواضح أنه غير متوفر فى الدول النامية»** ـ على حد قوله. ولذلك ينبغى أن يكون هناك تنسيق ليس فقط بين المستويات والإدارات المختلفة للحكومة، ولكن أيضًا بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين الأجزاء المختلفة من القطاع الخاص. وهذا التنسيق مختلف (فى رأى استجلتز) عن مفهوم التنسيق فى التخطيط التأشيرى الذى يعتبر نفسه بديلاً للأسواق الغائبة، ويحاول الدخول فى تنسيق تفصيلى للقرارات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات للصناعات المختلفة [3]. والمهم هو التركيز على الرؤية الواسعة أو

---

(١) Catalyst (٢) Social learinig

(١) هذا هو فهم استجلتز للتخطيط التأشيرى. ونحن لا نوافقه على ما ذهب إليه ؛ حيث إن التخطيط التأشيرى بهذا المعنى لا يختلف كثيراً عما يسمى بالتخطيط المركزى.

العريضة للتنمية ولمستقبل القطر المعنى، وللأهداف الرئيسية على المدى القصير والمتوسط، فضلاً عن بعض العناصر الضرورية للوصول إلى هذه الأهداف .

والآن ـ وبعد أن استطردنا فى شرح الرؤية «الجديدة» للتنمية والإطار الشامل لها من منظور البنك الدولى ـ **ما الجديد إذن فى هذه الرؤية وهذا الإطار، إن كان ثمة جديد أصلاً ؟** .

فلنستمع أولاً إلى إجابة استجلتز عن هذا السؤال . إنه يقرر أن ما يطرحه من أفكار ليس جديدًا، وأنه سبق للبنك الدولى أن وجه اهتمامًا كبيرًا لقضايا التعليم والصحة، كما أنه كان قد تجاوز مفهوم الناتج المحلى الإجمالى واستوعب أمورًا أخرى كمعدلات الأمية وطول العمر، وتبنى منذ فترة هدف التنمية الديمقراطية العادلة والمطردة . وبالرغم من أن الطرح الجديد ليس ثوريًا تمامًا بالنسبة للبنك الدولى فى رأى استجلتز، **إلا أن الجديد فيه حقًا ـ من وجهة نظره ـ هو التشديد على أهمية تناول كل هذه الأفكار مجتمعة، فى إطار شامل وواسع لتحويل المجتمع، أو للتحول المجتمعى** .

ويمكن أن نضيف إلى إجابة استجلتز، أن جملة الأفكار التى يطرحها إذا كانت جديدة بمعنى ما بالنسبة للبنك الدولى، فإنها ليست جديدة على الفكر التنموى . وتؤكد ذلك التطورات فى مفهوم التنمية وسياساتها التى استعرضناها فى الأجزاء السابقة من هذه الدراسة وصولاً إلى المفهوم الأوسع للتنمية، أى التنمية البشرية المتواصلة والمعتمدة على الذات . كما أن الانتقادات التى يوجهها الآن رئيس البنك الدولى ونائبه الأقدم لمفاهيم وسياسات التنمية التقليدية وللنظرة الليبرالية الجديدة للتنمية سبق أن وجهت منذ أوائل السبعينات (بل وقبل ذلك بوقت طويل من جانب الاقتصاديين الاشتراكيين والراديكاليين) . ومع ذلك، لا تخفى الأهمية الخاصة لتبنى البنك الدولى لمثل هذه الانتقادات، ودعوته إلى معالجة القصور فى مفاهيم التنمية وسياساتها من خلال المفهوم والإطار الأشمل للتنمية . لكن ينبغى تحاشى المبالغة فى بناء آمال عريضة على هذا التغيير فى «حديث» البنك الدولى عن التنمية . لماذا ؟ .

أحد الأسباب المهمة لذلك أن تبنى البنك الدولى وغيره من المؤسسات الدولية للنظرة الواسعة والفهم الأشمل للتنمية، قد لا يكون ذا دلالة كبيرة بالنسبة لوضع السياسات التنموية. **فهذا الموقف ينطوى فى الواقع على رفض أمور معينة، أكثر مما ينطوى على قبول استراتيجيات أو سياسات محددة للتنمية.** فالذين يشددون اليوم على التنمية العادلة، يتفقون على رفض التفاوتات الكبيرة فى توزيع الدخول والثروات، كما أنهم يستنكرون شيوع الفقر. ولكنهم قد لا يتفقون على الحدود التى يجب الوصول إليها فى تضييق هذه التفاوتات، أو النسبة المعقولة التى يتعين الوصول إليها عند السعى لتخفيض نسبة الفقراء. هذا ناهيك عن أن الخلافات ستكون أوسع فيما يتعلق بالأساليب التى يمكن اتباعها لبلوغ هذه الأهداف.

وقل نفس الشئ عن دور الحكومة ودور الأسواق. فالمتفق عليه هو رفض التدخل الحكومى واسع النطاق، ورفض إهمال آليات السوق. ولكن شقة الخلاف واسعة حول ماهية التدخل المعقول من جانب الحكومة وحدوده ومجالاته، وحول المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى عمل الأسواق دون تدخل، وكذلك حول متى وكيف وإلى أى حد تتدخل الحكومة لضبط الأسواق والحد من شططها.

وهنا لابد من التذكير بأن نقد سياسة الخصخصة من جانب البنك، هو بالطبع نقد لأسلوب تطبيقها فحسب (قبل توافر البنية الأساسية كالأسواق التنافسية والبورصات الجيدة والأطر القانونية والرقابية الفعالة)، وليس تحولاً عن هذه السياسة. وهو نقد يأتى على كل حال بعد أن وقعت الواقعة، أى بعد أن دُفعت الدول الاشتراكية سابقاً، ومعظم الدول النامية، بلا هوادة على طريق الخصخصة، وبعد أن باعت بالفعل أجزاء كبيرة من القطاع العام، وبعد أن لم يتبق منه إلا الأكثر تعثراً ومن ثم الأكثر صعوبة فى البيع. كما أن رائحة «حكومة الحد الأدنى» أو «الحكومة الصغيرة» التى تتدخل بشكل غير مباشر وعند الضرورة مازالت هى الطاغية على الطرح «الجديد»، وإن كان هناك مسعى لتأكيد أن الحكومة الملائمة ليست بالضرورة «صغيرة جداً» أو «متناهية فى الصغر» على النحو الذى شدد عليه الليبراليون الجدد.

ومن المنطقى أن نتساءل عن مغزى مطالبة البنك بعدم الاندفاع على طريق

الخصخصة قبل أن تقوم الحكومات بتشييد البنية التحتية المناسبة وإقامة المؤسسات المساندة للأسواق، ناهيك عن توفير الأسواق التنافسية أصلاً. فهل يمكن للحكومات أن تنجح فى بناء القواعد المؤسسية للرأسمالية التى لم يعجز الرأسماليون (فى البلاد الاشتراكية سابقًا وفى البلدان النامية وفى بلدان آسيا التى تعرضت للأزمة فى صيف ١٩٩٧) عن إقامتها فحسب، بل والتى يبدو أنهم غير راغبين فى التعامل على أساسها أصلاً ؟. أم ترى أن هؤلاء الرأسماليين ليسوا رأسماليين حقّا بالمعنى التاريخى الصحيح لهذه الكلمة ؟. إذ إنهم لو كانوا رأسماليين حقّا، لكانوا قد بادروا بتشييد القواعد المؤسسية اللازمة لعمل الرأسمالية بكفاءة دون انتظار أن تنهض الحكومات بهذه المهمة نيابة عنهم .

ولكن إذا كانت هذه النوعية من الرأسماليين «غير الرأسماليين حقّا» هى المتاحة، وإذا كانت الدول النامية تفتقر إلى المجموعة الكاملة من الأسواق التنافسية اللازمة لنجاح اقتصاد السوق ـ على حد قول استجلتز ـ، وإذا كانت الحكومات المندفعة على طريق الخصخصة واقتصاد السوق واقعة تحت تأثير هذا الصنف من الرأسماليين، وتربطها بهم وشائج الفساد والمحسوبية والمصالح المتبادلة، فهل من الواقعى أن تمتلك مثل هذه الحكومات الإرادة السياسية ـ ناهيك عن القدرات الإدارية والتنفيذية ـ اللازمة لبناء القواعد المؤسسية للرأسمالية ؟. أم أن الرأسمالية الممكنة فى مثل هذه الظروف هى ما يطلق عليه «رأسمالية المحاسيب» التى لا تقدر بأية حال على تنفيذ جدول أعمال الإطار الشامل للتنمية الذى يروج له البنك الدولى حاليًا ؟ .

وأخيرًا فإن تشديد البنك الدولى على فكرة «التحول المجتمعى» يفقد الكثير من جاذبيته ومغزاه، طالما أنه لم يحدد اتجاه هذا التحول (التحول إلى أى نوع من المجتمعات ؟)، وغرضه النهائى. وكل من هذين الأمرين غير محدد باعتراف استجلتز نفسه. وهو يكتفى بأن يذكر أن المهم هو التحول إلى «مجتمع أكثر إنفتاحًا»، دون أن يتطرق إلى «المضمون» الاجتماعى والاقتصادى لهذا المجتمع. وربما يتعين علينا أن ننتظر بعض الوقت لنرى كيف سيسفر هذا التوجه التنموى «الجديد» عن نفسه فى التطبيق، وفى تعاملات البنك مع الدول النامية وتقييمه

لسياساتها، وإن كان من المرجح أن يحتفظ البنك بتوجهه الأصيل نحو التنمية الرأسمالية مع تطوير أساليبه فى التعامل مع هذه الدول [1].

١-١١- خاتمة : أربعة دروس مهمة وسبعة محاور للتنمية الصحيحة

وهكذا توضح خبرة نصف قرن من التنمية أنه لا يمكن حصر التنمية فى الحدود الضيقة للنمو الاقتصادى . كما أنها تشير إلى أهمية تبنى مفهوم موسع للتنمية يستوعب أبعاداً اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية ، إلى جانب البعد الاقتصادى . **فالتنمية هى عملية تحرر إنسانى** تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية ، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية .

والبشر هم هدف التنمية ووسيلتها . ولذا فمن الواجب وضعهم فى بؤرة اهتمام صناع السياسات ومتخذى القرارات لتنمية قدراتهم وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإطلاق طاقاتهم على الإبداع ، وتوفير الفرص الملائمة لانتفاعهم بهذه القدرات فى صورة حياة حرة كريمة وسليمة . **ومن هنا ينبغى أن تهتم التنمية بإشباع الحاجات الإنسانية لعموم الناس، وبإشراكهم بشكل فعال فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى حياتهم وحياة أبنائهم. وذلك كله دون الجور على حق الأجيال القادمة فى فرص** معقولة للنمو من خلال الحفاظ على البيئة واحترام توازناتها وتطوير قاعدة الموارد الطبيعية بانتظام . فبذلك تكون التنمية مستمرة ومتواصلة أى مطردة ، وتتوافر للمجتمع فرص إعادة البناء والتجدد الذاتى .

وهذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال **تغييرات جوهرية فى الهياكل الاقتصادية** والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع ، تعيد ترتيب علاقاته الداخلية كما تعيد

---

(١) ربما يكون البنك الدولى بصدد إعادة صياغة دوره بعد أن لم يعد المقرض الأساسى للدول النامية ، وذلك بالنظر إلى حرية الحركة التى أتاحتها العولمة لرؤوس الأموال وتنامى مصادر التمويل الخاص تبعاً لذلك . ومن الوارد أن يكون الدور الذى يسعى إليه البنك هو دور الشريك المستشار فى علاقته بالدول النامية .

تحديد موقعه فى نظام تقسيم العمل الدولى. **وهذه التغيرات الجوهرية لن تتم بشكل تلقائى. وإنما هى بالضرورة محصلة نضال سياسى، ونتاج إرادة واعية، وتخطيط محكم.**

وهنا يبرز دور الدولة فى تحقيق التنمية بهذا المعنى الواسع والعميق، من خلال سياسات تدخل حكيمة وخطط محكمة لتحقيق أهداف محددة. كما يبرز أيضًا دور البشر فى هذه العملية النضالية التى لن تتم بدون تضحيات وآلام، لأنها ستواجه بمقاومة شرسة من أصحاب المصلحة فى استمرار الوضع القائم فى الداخل والخارج. ومن هنا ضرورة توفير الحوافز الكافية لكى يقبل الناس على هذه العملية النضالية الشاقة، وضرورة التنظيم الجيد لصفوف القوى الساعية لتحقيق التنمية المستقلة حتى تشن حربًا مظفرة على التخلف والتبعية. ولعل خير حافز للناس لخوض هذه المعركة هو شعورهم بالمشاركة الفاعلة، والتشاور المستمر معهم فى تحديد الأهداف والوسائل. فهذا هو ما يولد الحماس ويحقق التعبئة الضرورية.

إن النجاح فى هذه المهمة يحتاج إلى **حشد كل الجهود الممكنة** فى الداخل (سواء أكانت فى شكل قطاع عام، أم قطاع خاص حديث أو تقليدى، أم قطاع تعاونى) وتضافر جهود الدولة النامية مع جهود الدول النامية الأخرى الراغبة فى السير على نفس الطريق (الاعتماد الجماعى على الذات) لتكوين جبهة قوية يمكنها مواجهة البيئة الدولية غير المواتية للتنمية وتحسين وضع العالم الثالث فى النظام الدولى.

إن استعراض التطور فى مفهوم التنمية وفى الخبرات التنموية على مدى نصف قرن قد نبهنا إلى أمر مهم، ألا وهو **الاتساع والشمول الكبيرين فى مفهوم التنمية والتعددية الملحوظة فى أبعادها**. وهذا الأمر يحمل فى ثناياه أربعة دروس مهمة يمكن إيجازها على النحو التالى:

١ ـ **لا يوجد مفتاح وحيد لإطلاق طاقات التنمية وضمان اطرادها. بل إن الأمر يستلزم العمل بحزمة من المفاتيح، أى حزمة سياسات، تخاطب الأبعاد والقضايا المتعددة المشمولة فى المفهوم الأوسع للتنمية، على نحو متناسق ومتكامل وقابل للتطوير فى ضوء المستجدات.** فثمة حاجة إلى سياسات للادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى، وذلك باعتبار أن النمو الاقتصادى شرط ضرورى وإن لم

يكن كافيًا للتنمية المطردة. وثمة حاجة لسياسات للتوظف الكامل ولإعادة توزيع الدخول وتحسين أحوال ذوى الدخول المنخفضة، حيث لم يعد من المجدى الركون لقوى السوق وحدها فى نشر ثمار التنمية وإيصال نصيب عادل منها إلى الفقراء. وثمة حاجة لسياسات للحد من التبعية والانفتاح المتعقل والمتدرج على الاقتصاد العالمى، حيث لا تنمية مع التبعية، وحيث لا فرصة للتقدم من دون الشروع فى تحرير الإرادة الوطنية، وحيث إن الاندفاع غير المدروس وغير المسبوق باستعدادات كافية للاندماج فى الاقتصاد العالمى يمكن أن تكون مخاطره كبيرة، لدرجة الإطاحة بما يكون قد تحقق من قبل من تحسين فى وضع الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد العالمى. وثمة حاجة إلى سياسات للنهوض بالتعليم والقدرات العلمية والتكنولوجية حيث أصبح اطراد التنمية واكتساب مزايا تنافسية رهنًا بتوافر قوى عامله متعلمة وماهرة وبتوافر قاعدة وطنية متينة للعلم والتكنولوجيا. وثمة حاجة إلى سياسات للمحافظة على البيئة وصيانتها فى سياق التنمية، حيث لم يعد من المجدى تأجيل التعامل مع قضايا الموارد الطبيعية ومشكلات التلوث وما إليها إلى مراحل متقدمة فى مسيرة التنمية. وأخيراً ثمة حاجة إلى سياسات لإعادة تصحيح الهياكل والمؤسسات القائمة واستحداث هياكل ومؤسسات جديدة تعمل كقنوات توصيل وتفعيل للسياسات المراد تنفيذها، وتكفل المشاركة الشعبية والإدارة السليمة والحكم الجيد بكل مقوماته التى تعرضنا لها من قبل .

٢ ـ **لا تقدر قوة واحدة فى المجتمع على إحراز التنمية بمفهومها الشامل والواسع. بل إن الأمر يقتضى تنشيط وتفعيل أطراف وقوى متعددة فى المجتمع وإشراكها على نحو جاد فى اتخاذ وتنفيذ ومتابعة قرارات التنمية.** فلم تعد التنمية مرهونة بجهود الحكومة وحدها، وإن كان عبء الريادة والقيادة، بل وجانب من العبء الاستثمارى والإنتاجى، يقع على كاهل الحكومة بحكم الظروف السائدة فى أغلب الدول النامية. ولكن التسليم بهذا الدور للحكومة لا يقلل من أهمية تنشيط دور القطاع الخاص المنتج وتفعيل دور القطاع الأهلى. وإذا كانت دول نامية كثيرة تسعى إلى إقامة «شراكة» مع دول أجنبية وتجمعات دولية مختلفة،

فلعل إقامة «شراكة» من أجل التنمية بين قوى المجتمع أولى بالاهتمام وأجدر بالعناية .

٣ـ وإذا كان من الضرورى لحزمة السياسات التنموية أن تتصف بالتكامل ، والتناسق ، والقابلية للتعديل فى عناصر السياسات وأوزانها داخل الحزمة ، **فإن هذا يفرض دورًا عظيمًا للتخطيط الجاد، ويضفى عليه وزنًا كبيرًا، بالقياس إلى الدور الذى يمكن أن يناط بقوى السوق والوزن الذى يعطى لها** . فالحاجة إلى السياسات تعنى بداهة أن آليات السوق لا تكفى ، والحاجة إلى تكامل السياسات وتناسقها ومرونتها إزاء المستجدات المحلية والإقليمية والدولية تستوجب تقديم دور التخطيط على دور السوق ـ دون إهمال الأخير أو تهميشه ـ على الأقل فى المراحل المبكرة للعمل التنموى .

٤ ـ إن اتساع مفهوم التنمية وتعدد أبعاده وعناصره ، وما يترتب على ذلك ، من تعدد فى الأهداف التنموية وتعدد فى السياسات التنموية ، يعنى أن **المتابعة الجيدة لجهود التنمية وأهدافها يجب أن تستند إلى عدد كبير نسبيًا من المؤشرات التنموية** . فلم يعد يكفى النظر إلى مؤشر واحد حتى ولو كان مؤشرًا مركبًا . بل إن هناك حاجة للنظر فى مجموعة مؤشرات تتضافر سويًا لرسم صورة جيدة عن مدى التقدم فى تحقيق أهداف التنمية ، أو حتى عن مدى التقدم فى تطبيق بعض الوسائل التى تؤدى إلى هذه الأهداف ولو بعد حين . وهذا هو الموضوع الذى سنعالجه فى القسم الثانى من هذه الدراسة .

وبناءً على ما تقدم فإن التنمية الحقة التى نقترحها لمصر هى **التنمية الوطنية المستقلة الشاملة والمطردة. وجوهر هذه التنمية تحرير وتمكين البشر، وتحرير وتمكين الوطن الذى ينتسبون إليه** . ولهذه التنمية سبعة **محاور أساسية** ، هى :

١ ـ تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم ، وتمكينهم من الارتقاء بهذه المعارف والقدرات واكتساب المهارات والخبرات التى تساعدهم على إطلاق طاقات الإبداع الكامنة فيهم ، وبناء قاعدة وطنية للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ـ تكون مع تطوير الإدارة ـ الركيزة الأساسية للنهوض بإنتاجية البشر .

٢ ـ تمكين البشر من توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم فى أعمال مفيدة، وذلك من خلال التوسع المستمر فى الطاقات الإنتاجية التى تكفل فرصًا كافية لتشغيل كل قادر على العمل وراغب فيه .

٣ ـ تحرير البشر من القيود التى تحرمهم من المشاركة فى صنع القرارات التى تمس شئون حياتهم، وشئون مجتمعهم، وتمكينهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء .

٤ ـ تحرير البشر من الفقر والحرمان ومن كل صنوف الظلم الاجتماعى، وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الإنسانية المشروعة، ومن الحصول على نصيب عادل من ثمار ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادى، ومن ثم تضييق الفوارق بين الطبقات، وذلك دون الإضرار بالحوافز الضرورية للارتفاع بإنتاجية العمل والارتقاء بمستوى الأداء .

٥ ـ تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد، وذلك دون الافتئات على حقوق الأجيال التالية فى تأمين ما يكفى من الموارد الطبيعية لتحقيق مستوى معيشى لائق، وكذلك صيانة حقهم فى العيش فى بيئة نظيفة .

٦ ـ تحرير الوطن من القيود على إرادته وعلى حريته فى إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الإقليمية والدولية من منظور المصلحة الوطنية والأمن القومى، ومن ثم تمكينه من تعديل موقع الاقتصاد الوطنى فى نظام تقسيم العمل الدولى بما يساعد على إحراز وضع أكثر تكافؤًا وأكثر إنصافًا .

٧ ـ نقطة البدء فى التحرير والتمكين هى إعادة ترتيب البيت من الداخل . وهذا يستلزم نضالاً وطنيًا من أجل إعادة توزيع السلطة السياسية فى المجتمع، بما ينقل سلطة اتخاذ القرارات إلى الطبقات والفئات صاحبة المصلحة فى هذا النوع من التنمية، وبما يقيم نظمًا للحكم تسمح بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة . أى أن نقطة الانطلاق إلى التنمية الوطنية المستقلة الشاملة والمطردة هى نقطة نضالية، سياسية وثقافية فى آن واحد .

وأخيرًا فمن المهم إدراك قاعدة عامة مفادها أن التخلف ليس حالة أبدية، وأنه

ليس قدراً لا فكاك منه . والشواهد كثيرة فى التاريخ القديم والتاريخ الحديث على أن التخلف حالة يمكن التخلص منها والتحرر من براثنها، مهما طال أمدها ومهما بدت مظاهرها محبطة [1]. ومدار الأمر فى ذلك هو الوعى بحقيقة التخلف وأسبابه الجوهرية، وإدراك معنى التنمية وعناصرها الأساسية، ثم استجماع الإرادة الوطنية وحشد الجهود لإحداث التحولات الهيكلية العميقة التى تنطوى عليها عملية التنمية. وهذا ما سعينا إلى إلقاء الضوء عليه فى الصفحات السابقة، وهو ما سوف نسعى إلى إعطائه مزيداً من التحديد والتدقيق من خلال حديثنا عن قياس التنمية ومؤشراتها فى القسم الثانى من هذه الدراسة .

(١) فى المقابل ، لا يمكن افتراض أن التطور أو التجدد من الأمور الحتمية . والأمثلة التاريخية ليست قليلة على فشل بعض المجتمعات فى تجديد نفسها ، بل واندثار مجتمعات بأكملها تحت وطأة النزاعات الداخلية أو الصراعات مع الخارج التى تضيع فرص الأخذ بأسباب التقدم .

القسم الثانى

تطور مؤشرات التنميـة

كان من الطبيعى أن تواكب المراجعة الفكرية لمفهوم التنمية عملية إعادة نظر فى المقاييس أو المؤشرات التى تستخدم فى قياس التنمية، ومن ثم فى الحكم على مدى تقدم أية دولة من الدول النامية فى مجال الأخذ بأسباب التنمية والسعى لتحقيق أهدافها . وقد تطورت مقاييس التنمية تطوراً عظيمًا فى العقود الأربعة الأخيرة، وذلك على النحو الذى نسعى لبيانه فى هذا القسم من الدراسة .

٢-١- نقد المقياس التقليدى للتنمية

وكانت نقطة البدء فى ذلك هى نقد الأسلوب التقليدى فى قياس التنمية . ويقصد به الأسلوب الذى يرتكز على الناتج القومى الإجمالى (ن . ق . أ) أو الناتج المحلى الإجمالى (ن . م . أ)، ويشتق منه مؤشرات للتنمية . ومن أهم المقاييس وأكثرها شيوعًا : متوسط نصيب الفرد من (ن. ق . أ)، ومعدل النمو السنوى فى (ن. ق . أ)، ومعدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من (ن. ق . أ). وقد انتقدت هذه المقاييس من زوايا متعددة للنظر (Nafziger)، وذلك على النحو التالى :

(أ) الدخل والرفاهية

إن الدخل ليس هدفًا نهائيًا للنشاط الاقتصادى. وإنما هو على أحسن الفروض هدف « نائب» عن الهدف الأصلى، وهو **تحسين الرفاهة الاجتماعية**، ولكن الرفاهة الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فقط، وإنما تتوقف أيضاً على عوامل غير مادية لا تظهر فى (ن. ق. أ) بحكم تعريفه. كما أن الرفاهة الاجتماعية لا تعتمد على حجم (ن. ق. أ) فحسب، وإنما تعتمد أيضًا على تكوين أو محتوى الناتج

(ماذا ينتج ؟ وبأى نسب ؟)، وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة، وعلى توزيعه على أقاليم الدولة المعنية. وحتى على المستوى الفردى، فإن رفاهة الفرد لا تتحدد بدخله فحسب، بل تتحدد أيضًا بطريقة استخدام ذلك الدخل .

ونظراً لما جرى عليه العرف فى إعداد الحسابات القومية من إغفال جانب كبير من تيار إشباع الحاجات المتمثل فى سلع وخدمات لا تدخل نطاق التداول السوقى أو التعامل النقدى ـ برغم ما لها من أهمية كبرى فى الدول المتخلفة ـ فإن حجية (ن. ق. أ) فى الدلالة على مستوى الرفاهة الاجتماعية غالبًا ما تكون ضعيفة فى تلك الدول. ذلك أن جوهر **الحسابات القومية هو قياس «الأنشطة السوقية»**. والاستثناء التقليدى هو تضمين الناتج قيمة الاستهلاك الذاتى للمزارعين والقيمة الإيجارية للمساكن التى يشغلها ملاكها. ومن المعروف أن تدارك هذا الأمر يثير مشاكل إحصائية عديدة وينتج أرقامًا للناتج أقرب إلى التخمينات منها إلى المعرفة اليقينية. وهذه مشكلة تؤدى إلى اضطراب مقارنة الإنتاج عبر الزمن فى الدولة المتخلفة الواحدة. إذ من المعروف أن نطاق التعامل النقدى يتسع باستمرار بما يؤدى إلى إدراج بعض السلع والخدمات التى كانت تنتج منزليّا أو فى قطاع الاكتفاء الذاتى فى حساب الناتج، حيث تصبح لها «قيمة» نقدية. ولذا فإن معدل نمو (ن. ق. أ) متحيز بطبيعته إلى أعلى. ذلك أن جانبًا من النمو الظاهر فى (ن. ق. أ) مرده فى حقيقة الأمر إلى أن بعض الأنشطة التى كانت مستبعدة من الحساب فى فترات سابقة يتم تسجيلها وحصرها بطريقة أفضل مع مرور الزمن .

(ب) النمو و مصادره

ومن الانتقادات التى وجهت إلى (ن. ق. أ) والمقاييس المستخرجة منه، وخاصة معدل نموه، أنه يقيس الزيادة فى الناتج بغض النظر عما إذا كانت **راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة فى مقدرة المجتمع على الإنتاج**، وإلى توسع فعلى ودائم فى الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم، أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية أو المنجمية، أو التغيرات فى حالة الطقس. ولذا فإن معدل نمو (ن. ق. أ) يمكن أن يكون مقياسًا مضللاً للأداء التنموى ولاحتمالات النمو فى المستقبل إذا قصرنا النظر عليه دون اعتبار للمعلومات الإضافية عن طبيعة النمو ومصادره .

(جـ) الدخل والمقارنات الدولية

ويثير استخدام متوسط نصيب الفرد من (ن. ق. أ) مشاكل عديدة عند مقارنة الأداء التنموي في دولة ما بأداء غيرها من الدول. فالمقارنات الدولية للناتج يشوبها العديد من أوجه القصور نظراً لأن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية. ويرجع ذلك إلى أن جزءاً غير صغير من الناتج القومي لا يدخل في نطاق التعامل الدولي. فأسعار صرف العملات لا تعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات كافةً، وإنما هي تتأثر فقط بأسعار تلك السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. كما أنه يرجع إلى أن أسعار الصرف السائدة قلما تعبر بصدق عن حقيقة العلاقة بين مستويات الأسعار المحلية ومستويات الأسعار الدولية، وذلك بسبب القيود التي غالبًا ما تفرض على حركة التجارة والمدفوعات الدولية. وقد توصل مشروع بحثي هام للأمم المتحدة وجامعة بنسلفانيا في أوائل الثمانينيات إلى طريقة لإجراء مقارنة أفضل بين متوسطات الدخول في الدول المختلفة اعتماداً على قياس القوة الشرائية للدخل بعد أخذ فوارق الأسعار وتشوهات أسعار الصرف في الحسبان. وقد أصبحت هذه الطريقة هي المعتمدة في إدخال الدخل في المؤشر المركب للتنمية البشرية المشار إليه في القسم الأول من هذه الورقة (Summers & Heston; Kravis)

وأخيراً، فإن مقارنة متوسط نصيب الفرد من (ن. ق. أ) في دول مختلفة ينطوي على قدر غير ضئيل من التحكمية أو التقدير الجزافي، حيث يصعب تحديد مستوى الدخل الذي يفصل بين التقدم والتخلف على نحو قاطع .

(د) النمو والتوزيع

ومن العيوب الرئيسية لمقياس متوسط نصيب الفرد من (ن. ق. أ) ولمقياس معدل النمو في ن. ق. أ أنهما يخفيان كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية (وكذلك توزيعه قطاعيًا وإقليميًا). فالواقع أن أيا من هذين المقياسين ليس سوى متوسط حسابي يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع .

ويمكن إثبات أن متوسط دخل الفرد على المستوى القومي هو في الواقع الوسط

الحسابى المرجح لمتوسط دخل الفرد فى كل من القسم الفقير والقسم الغنى من السكان، **حيث يتم الترجيح بنصيب كل من هذين القسمين فى العدد الكلى لسكان الدولة** . وحيث إن نسبة الفقراء هى النسبة الكبرى من سكان الدول المتخلفة، فإن هذا الوسط المرجح سوف يكون أقرب إلى متوسط دخل الفقراء كلما قلت درجة التفاوت فى توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء. وكلما اتسع الفارق بين متوسط دخل الفقراء ومتوسط دخل الأغنياء كلما ضعفت حجية متوسط دخل الفرد فى الدلالة على مستوى دخول الغالبية الفقيرة (Ahluwalia & Chennery)

أما مقياس معدل نمو الناتج فهو متحيز إلى أعلى لسبب آخر غير الذى ذكرناه آنفًا فيما يتعلق باتساع دائرة شمول (ن. ق. أ) مع اتساع نطاق التبادل النقدى. والسبب الذى نقصده هنا هو تحيز معدل النمو من زاوية توزيع الدخل، الأمر الذى يجعله مقياسًا مضللاً لنمو الرفاهية الاجتماعية والتغير فى مستوى معيشة أكثرية السكان. فحيث يكون التفاوت فى توزيع الدخل حادًا كما هو الحال فى الدول المتخلفة، فإن معدل نمو (ن. ق. أ) يعكس بصورة أساسية النمو فى دخل الفئات الغنية من السكان، والتى تستحوذ - برغم ضآلة نسبتها إلى مجموع السكان - على نصيب ضخم من (ن. ق. أ) ويمكن إثبات أن معدل نمو (ن. ق. أ)هو فى الواقع **الوسط الحسابى المرجح لمعدل نمو دخول الفئات الدخلية المختلفة، حيث يرجح معدل النمو فى دخل كل فئة بنصيبها النسبى فى** (ن.ق.أ) (Ahluwalia & Chennery) .

إن التأمل فى مضمون معدل نمو (ن. ق.أ) يقودنا إلى نتائج فى منتهى الأهمية:

(أ) فى ظروف التفاوت الشديد فى توزيع الدخل ينطوى ارتفاع معدل نمو (ن. ق. أ) فى الغالب على زيادة ضخمة فى دخول الأغنياء، بينما لا تحدث زيادة تذكر فى دخول الفقراء .

(ب) أن انخفاض معدل نمو (ن. ق. أ) فى أحوال التفاوت الشديد فى التوزيع لا يعنى بالضرورة عدم استفادة الفقراء من ثمرات النمو الحادث .

(جـ) من الممكن تحقيق معدل معين للنمو فى ظل التفاوت الكبير فى توزيع الدخل، إما بزيادة معينة فى دخول الأغنياء مع ثبات دخول الفقراء، وإما بزيادة أضخم بكثير فى دخول الفقراء مع ثبات دخول الأغنياء .

٢-٢- محاولات إنقاذ المقياس التقليدى للتنمية

جرت محاولات عديدة لإنقاذ مقاييس التنمية المتمحورة حول مفهوم (ن. ق. أ) وقد اختلفت منطلقات هذه المحاولات اختلافًا كبيراً، وذلك على النحو التالى :

(أ) تصحيح معدل النمو التقليدى من الزاوية التوزيعية

أشرنا فيما سبق إلى عجز معدل نمو (ن. ق. أ) عن التعبير عن تطور مستوى معيشة الغالبية الفقيرة من سكان الدول النامية بسبب نظام الترجيح الذى يتضمنه حساب هذا المعدل. وقد سعى بعض البحّاث إلى علاج هذا العجز بالنظر فى إمكانية **ابتكار نظام مختلف لترجيح معدلات نمو دخول الفئات المختلفة للسكان**. فقد حاول تشينرى وأهلواليا تصحيح صيغة حساب معدل نمو (ن. ق. أ) على نحو يراعى الاعتبارات التوزيعية، ويتمشى مع ما يراه معظم الناس «عدلا»، بإعطاء وزن أكبر لنمو دخول الفئات الفقيرة. ويمكن أن يتم ذلك باتباع إحدى الطريقتين التاليتين : (Ahluwalia & Chennery)

الأولى : ترجيح معدلات نمو الفئات الدخلية المختلفة بأنصبتها النسبية فى العدد الكلى للسكان (بدلاًمن الترجيح بأنصبة الفئات الدخلية فى ن. ق. أ). ويطلق على هذا المقياس المصحح للنمو الاقتصادى : **المقياس ذو الأوزان المتساوية** .

الثانية : إعطاء وزن لمعدل نمو دخل الفئات الفقيرة من السكان أكبر من الوزن الذى يعطى لمعدل نمو دخل الفئات الغنية. والفكرة هنا هى أنه كلما زاد الوزن المعطى لنمو دخل فئة معينة، أصبح معدل النمو المصحح أقوى تعبيراً عن نمو رفاهة تلك الفئة. ولما كانت سياسات التنمية الجديدة تركز على الارتقاء بأوضاع الفئات الفقيرة فى المجتمع، فقد أطلق على هذا المقياس : **المقياس المرجح بأوزان الفقر** .

ويلاحظ أن مقارنة معدل النمو التقليدى بمعدل النمو المرجح تفصح عن مدى التحيز التوزيعى للنمو واتجاهه. فإذا كان التوزيع قد تدهور خلال فترة المقارنة، فإن معدل النمو المرجح سوف يكون أقل من معدل النمو التقليدى. أما إذا كان التوزيع قد تحسن خلال فترة المقارنة، فإن معدل النمو المرجح سوف يكون أكبر من معدل

النمو التقليدى. وإذا ظل التوزيع على حاله خلال فترة المقارنة فلن يكون ثمة اختلاف يذكر بين المعدل المرجح والمعدل التقليدى.

وتجدر ملاحظة أن المقياس المرجح هنا هو مقياس **للزيادة فى الرفاهة** وليس مقياسًا **للرفاهة ذاتها**. ومن هنا فإن هذا المقياس لا يجوز استخدامه فى مقارنة أوضاع دول مختلفة، دون النظر إلى **التوزيع الابتدائي للدخل** فيها. فازدياد التفاوت فى دولة كان توزيع الدخل فيها سيئًا أصلاً ليس مكافئًا لازدياد التفاوت فى دولة كان توزيع الدخل فيها معتدلا أصلاً. وبرغم أن المقياس المقترح يقربنا بعض الشئ من متابعة تطور الرفاهة الاجتماعية إلا أنه ترد عليه عدة **تحفظات**. منها أنه يأخذ بمفهوم ضيق جدًا للرفاهة، إذ إن دوال الرفاهة المفترضة لا تعترف بغير الدخل محددًا لمستوى الرفاهة، برغم ما يكتنف قياس الدخل من تخمينات وما يرد على قياس الخدمات فيه من تحفظات. ومنها أنه حتى لو اقتصرنا على الدخل كمحدد للرفاهة، فإن المقياس الذى اقترحه تشينرى وأهلواليا يكتنفه الغموض فيما يتعلق بالمعلمات المختارة كأوزان، وبماهية ذلك الشئ الذى يفترض نموه طبقًا لمعدلات النمو المصححة. وأخيراً فإن حساب المقياس المصحح للنمو يتطلب بيانات عن توزيع الدخل لا تتوفر بصورة دورية ومنتظمة، ويشوبها قدر غير قليل من عدم الدقة.

(ب) معدل نمو الرفاهة الاجتماعية

فى محاولة لتضمين الاعتبارات التوزيعية فى تقويم النمو، مع تلافى بعض الانتقادات التى وجهت لطريقة تشينرى وأهلواليا فى تصحيح معدل النمو التقليدى، اقترح بكرمان إجراء التصحيحات التوزيعية فى معدل نمو ن. ق. أ استناداً إلى مفهوم **«الدخل المكافئ الموزع بالتساوى»** الذى صاغه أتكنسون (العيسوى، ١٩٨٧).

ويعبر «الدخل المكافئ الموزع بالتساوى» عن النسبة من الدخل الكلى الحالى للمجتمع التى تكفى فيما لو وزع الدخل الحالى توزيعًا متساويًا لبلوغ نفس مستوى الرفاهة الاجتماعية الحالى. فإذا كانت النسبة هى ٨٨٪ مثلاً، فإن معنى ذلك أن

المجتمع يستطيع أن يحقق نفس المستوى الحالى من الرفاهة بما يوازى ٨٨٪ فقط من دخله الحالى، وذلك إذا وزعت الدخول بالتساوى. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن الكسب الناتج عن إعادة توزيع الدخل بما يحقق المساواة يكافئ رفع الدخل الكلى بنسبة ١٢٪. أى أنه يمكن النظر إلى قيمة مقياس التفاوت هذا على أنه مقياس للكسب المحتمل فى الدخل الكلى للمجتمع نتيجة لإعادة توزيع الدخل الحالى. وتميل قيمة الدخل المكافئ إلى التزايد مع ارتفاع درجة كراهة المجتمع للتفاوت فى توزيع الدخل. ومن الواضح أن تقدير درجة كراهة المجتمع للتفاوت هو تقدير ذاتى. وتجدر الإشارة إلى أن شيئًا من التقدير الذاتى يدخل فى استخدام المقاييس الأخرى للتفاوت (مثل معامل جينى فى حالة تداخل منحنيات لورنز). ولكن الميزة التى يتسم بها مقياس أتكنسون تتمثل فى التصريح عن هذا الحكم الذاتى.

ومعدل النمو المصحح بطريقة بكرمان، أو معدل نمو الرفاهة الاجتماعية، عبارة عن معدل النمو السنوى فى الدخل المكافئ الموزع بالتساوى خلال الفترة موضع الاعتبار.

ويتطلب تعديل معدلات النمو بهذا الأسلوب نفس البيانات (توزيع الدخل)، وينطوى على نفس فكرة إدخال حكم ذاتى فى تقويم التنمية (الأوزان) التى تميز طريقة تشينرى وأهلواليا. بل إن هناك صلة وثيقة بين طريقتى الترجيح فيهما. فمعدل النمو المرجح بأوزان متساوية يناظر معدل النمو المحسوب بافتراض أن درجة كراهة التفاوت = ١، ومعدل النمو المرجح بأوزان الفقر يناظر معدل النمو المحسوب بافتراض درجة كراهة التفاوت = ٢، ومعدل النمو التقليدى (المرجح بأنصبة الفئات الدخلية) يناظر معدل التفاوت فى التوزيع (أى قيمة ك عند بكرمان).

وبرغم توفر بعض المزايا الإضافية فى مقياس بكرمان، إلا أنه يظل عرضه لانتقادات مماثلة لتلك التى ذكرناها بالنسبة لمقياس تشينرى وأهلواليا، فكلاهما يأخذ بمفهوم ضيق للرفاهة، يعتمد أساسًا على الدخل. وكلاهما يتطلب توفير بيانات عن توزيع الدخل تعوزها الدقة عادةً، ويندر توفرها بصورة دورية فى الدول المتخلفة.

(جـ) تعديل الناتج القومى للاقتراب من مفهوم الرفاهة

أجريت بعض الدراسات ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، للتوصل إلى مقياس معدل للناتج القومى باستبعاد بعض العناصر التى تدخل فى حسابه بالأسلوب الشائع وإضافة عناصر أخرى عادة ما يهملها نظام الحسابات القومية التقليدى . وقد سعت هذه الدراسات للتوصل إلى مقياس نقدى للرفاهة ، أطلق عليه «**مقياس الرفاهة الاقتصادية**» فى الدراسة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، بينما أطلق عليه «**مقياس الرفاهة القومية الصافية**» فى الدراسة الخاصة باليابان . (Hicks & Streeten) ومن الجدير بالذكر أن أصحاب الدراسة الأمريكية (نوردهاوس وتوبن) لم يزعما أنهما قد توصلا إلى مقياس بديل لـ (ن . ق . أ) ، ولم ينكرا أهمية المقياس التقليدى ، وإن اعتبراه مؤشراً غير ذى دلالة كافية من منظور الرفاهة الاقتصادية . ومن هنا فإنهما قد سعيا إلى سد بعض الثغرات التى تفصل بين (ن . ق . أ)والرفاهة الاقتصادية . كذلك يقرر أصحاب الدراسة اليابانية صراحة أن مقياسهم للرفاهة القومية الصافية لا يحل محل (ن . ق . أ) ، ولكنه يكمله من زاوية التعبيرعن الرفاهة .

وتنحصر التعديلات المقترحة فى (ن . ق . أ) فى ثلاثة تعديلات :

(أ) إضافة عناصر معينة مثل قيمة الخدمات غير مدفوعة الأجر للزوجات ربات البيوت وقيمة أنشطة وقت الفراغ وإعانات الوحدات الإنتاجية للأسر (أى المدفوعات العينية للعمال فى شكل رعاية صحية مجانية أو خدمات ترفيهية . . إلخ) .

(ب)استبعاد بعض العناصر مثل قيمة بعض أصناف الإنفاق العائلى والحكومى باعتبارها إنفاقًا وسيطًا أو اضطراريًا لا يتم لذاته ، كنفقات الانتقال إلى مكان العمل والمصاريف الشخصية الضرورية للقيام بالوظيفة بالنسبة للأفراد ، ونفقات الدفاع وأبحاث الفضاء وتعويضات جرحى الحرب وجانب من الإنفاق على مشروعات الطاقة النووية .

(جـ)**حذف قيمة السلع الاستهلاكية** المعمرة من قيمة الاستهلاك العائلى والاكتفاء بتقدير لقيمة الخدمات السنوية المستمدة من الرصيد المتراكم لهذه السلع .

فى ختام هذا العرض لبعض محاولات واقتراحات تعديل أسلوب قياس (ن . ق . أ) بما يؤدى إلى قياس إجمالي للرفاهة ، ينبغى أن تشير إلى أن هذه المساعى مازالت تصطدم بمشكلة جوهرية وهى **مشكلة الاتفاق على ما يراد قياسه حقيقة** . كما أن البنود المقترح حذفها أو إضافتها تثير مشكلات صعبة على مستوى المفاهيم ، مثل مشكلة تحديد ما هو إنفاق لذاته وما هو إنفاق اضطرارى ، ومثل مشكلة أن تحديد وقت الفراغ ليس دائما أمرًا اختياريًا من جانب الفرد بل قد يكون مفروضًا عليه كما فى ظروف البطالة الإجبارية . أضف إلى ذلك أن الإصرار على القياس النقدى للرفاهة يحجب جوانب هامة لهذا المفهوم ويحول دون التعرف على اتجاهات التغير الاجتماعى . وعمومًا ، فإنه من العسير التوصل إلى مقياس إجمالى يقيس الرفاهة على نحو مباشر ، نظرًا لتنوع جوانب الرفاهة وعدم إمكان إخضاع كل هذه الجوانب للقياس النقدى ـ أو حتى غير النقدى . هذا فضلاً عن تجاهل المقياس الإجمالى للبعد التوزيعى برغم أهميته .

ولذا فقد اتجه الرأى فى السنوات الأخيرة إلى تكوين مقاييس لعدد من العوامل التى يعتقد أنها تسهم سلبًا أو إيجابًا فى الرفاهة الاجتماعية ، والتى يمكن اعتبارها مقاييس مكملة للناتج القومى من حيث إنها تبرز جوانب للرفاهة لا يتيسر للناتج القومى التعبير عنها بحكم تكوينه . وسوف نعود إلى هذا الموضوع ونعرض مقاييس أخرى كثيرة عند مناقشتنا لمنهج مؤشرات التنمية .

(د) مقاييس مكملة للناتج القومى الإجمالى

اقترح المكتب الإحصائى للأمم المتحدة (UN Statistical Office) تركيب سلسلة مكملة للحسابات القومية خاصة بقياس **الاستهلاك الكلى للسكان**، وذلك نظرًا لأهميته من زاوية تحليل الرفاهة . ويشتمل المقياس المقترح على العناصر الأربعة التالية : الإنفاق الاستهلاكى الخاص على السلع والخدمات ، مع إعطاء تقدير لقيمة الخدمات المستمدة سنويًا من الرصيد المتراكم للسلع الاستهلاكية المعمرة بدلاً من إدراج قيمة مشتريات هذه السلع فى سنة شرائها ، والجزء من الإنفاق الجارى الحكومى على السلع والخدمات المخصص لخدمة القطاع العائلى (كالتعليم والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية)، وقيمة الدعم الحكومى للسلع والخدمات

التى يشتريها القطاع العائلى، وقيمة إنفاق الوحدات الإنتاجية على السلع والخدمات التى يشتريها القطاع العائلى، وقيمة إنفاق الوحدات الإنتاجية على السلع والخدمات التى يستفيد منها العاملون بهذه الوحدات، وكذلك قيمة الإنفاق المناظر من جانب المؤسسات التى لا يستهدف نشاطها الربح .

ومن المقاييس الأخرى المكملة للناتج القومى **مقياس التلوث فى البيئة**. وثمة مشكلات عويصة تعترض قياس تلوث البيئة، سواء أكان القياس ماديًا أم نقديًا. ولذا فمازالت هذه المقاييس تعتبر مجرد مقاييس تجريبية أو تقريبية. ومن أسباب ذلك وجود خلاف بين العلماء حول ماهية العناصر التى ينبغى التركيز عليها عند قياس الأوضاع البيئية وما يطرأ عليها من تغيرات، وأن الظواهر التى قد يتفق على أهميتها ذات جوانب متعددة، وليس من السهل إدماجها جميعًا فى مؤشر واحد لكل ظاهرة. وسوف نعود إلى القياسات البيئية فيما بعد فى (٢-٥) .

(هـ) النمو الاقتصادى والتغير فى الهيكل الاقتصادى

من المحاولات الأخرى التى تدور فى فلك (ن. ق. أ) وإن سعت لتجاوزه بعض الشيء عن طريق أخذ التغيرات التى تطرأ على الهيكل الاقتصادى فى الحسبان، محاولة الاقتصادى السوفييتي كوسوف (العدل، ١٩٧٩). ونقطة البدء فيها هى أن الاقتصاد قد يحقق نموًا ملحوظًا فى (ن. ق. أ)، ومع ذلك **فقد لا ينطوى مثل هذا النمو على تنمية حقيقية طالما أنه لم يصطحب بتغير محسوس فى هيكل الاقتصاد القومى**. بعبارة أخرى، فإن الفكرة الرئيسية التى انطلق منها كوسوف هى اتخاذ التغير الهيكلى فى الاقتصاد معيارًا للتمييز بين النمو التنمية. والتغير الهيكلى المقصود - طبقا لكوسوف - هو **التغير فى مساهمة القطاعات الاقتصادية فى تكوين ن. ق. أ. لصالح ما يمكن اعتباره قطاعات ديناميكية ذات مفعول قوى فى تأمين التطور الذاتى للاقتصاد القومى على المدى الطويل** .

وإنطلاقًا من هذه الفكرة فقد ميز كوسوف بين ثلاثة أنواع من معدلات التقدم الاقتصادى وهى :

* معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى المحسوب وفقًا للعرف السائد، وهو ما

نطلق عليه معدل **النمو التقليدى**. فإذا رمزنا للناتج فى سنة الأساس بالرمز (د ب) والناتج فى سنة المقارنة بالرمز (د م)، وعبرنا عن معدل النمو كرقم قياسى بدلاً من نسبة مئوية، ورمزنا لمعدل النمو التقليدى بالرمز (ج ت) فإن: ج ت= د م / د ب.

* معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى المحسوب بافتراض ثبات الهيكل القطاعى للاقتصاد، وهو ما نطلق عليه **معدل النمو الاستاتيكى** ونرمز له بالرمز (ج س)، حيث: (ج س = د م ث / د ب) حيث (د م ث) هو قيمة الناتج القومى فى سنة المقارنة فيما لو كان الهيكل القطاعى للاقتصاد قد بقى ثابتا عند نفس وضعه فى سنة الأساس. ويعبر عن ثبات الهيكل بثبات نسبة ناتج كل من القطاعات الديناميكية والقطاعات التقليدية إلى الناتج القومى الإجمالى فى سنة الأساس.

* **معدل النمو الديناميكى** (ج د) وهو معدل نمو الناتج القومى الإجمالى من المستوى الذى كان سيبلغه فى سنة المقارنة فيما لو لم يكن قد حدث تغير فى الهيكل القطاعى للاقتصاد إلى المستوى الذى بلغه مع تغير الهيكل فعلاً فى سنة المقارنة. أى أن

ج د = د م / د م ث

ومن هذه التعاريف الثلاثة يمكن القول بأن **معدل النمو التقليدى عبارة عن حاصل ضرب معدلين للنمو، وهما معدل النمو الإستاتيكى ومعدل النمو الديناميكى** :

ج ت = ج س × ج د

حيث إن: (د م / د ب) = (د م ث / د ب) × (د م / د م ث). ويقال حينئذ إن النمو يتحقق بلا تنمية فى حالة (ج د = ١)، وإنه كلما زادت قيمة (ج د) كلما كان ذلك دليلا على تحقق درجة أعلى من التنمية.

وبرغم أهمية العنصر الذى حاول كوسوف إدماجه فى تعريف معدلات النمو وهو التغيرات الهيكلية، إلا أننا نعتقد أن هذه المحاولة قاصرة من نواح متعددة. منها أن استخدام نسب التغير فى ناتج القطاعات إلى (ن. ق. أ) كمؤشر للتركيب القطاعى للاقتصاد قد لا يكون دقيقا، وخاصة عندما تحدث تغيرات طارئة فى هذه

النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية أو لوجود حالة كساد مثلا . ومنها أن التركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو ، أى القطاعات الديناميكية ، ليس بالضرورة صائبًا . فقد تنمو هذه القطاعات دون حدوث تنمية حقيقية عندما ينشأ القطاع الصناعى كجيب فى الاقتصاد القومى منعزلاً عن بقية قطاعاته . ولذا فمن الأمور المهمة فى قياس تقدم الاقتصاد **التعرف على التطور فى درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن** . ومنها أن ما يمكن اعتباره قطاعات ديناميكية يختلف من وقت إلى آخر ، ومن مكان إلى آخر ، حسب الظروف والأحوال . وأخيراً فإن الفكرة الأساسية للمقياس يمكن أن تتعرض للنقد من حيث إن مفهوم التغيرات الهيكلية أوسع كثيراً من التغيرات فى الهيكل القطاعى للناتج الإجمالى ، ويمكن أن تنصرف إلى جوانب سياسية واجتماعية وإدارية وتنظيمية لا تظهر فى الأخير .

٢-٣- تجاوز المقياس التقليدى مع الاحتفاظ بفكرة المؤشر الواحد

سوف نناقش فى هذا القسم محاولات لصياغة مؤشر مركب للتنمية ، وذلك على النحو التالى :

(أ) المقياس المادى للتقدم فى نوعية الحياة

تمشيًا مع الاتجاه الذى ركز الاهتمام على قضايا إشباع الحاجات الأساسية فى سياق التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وإنطلاقًا من الإدراك المتزايد لعجز المؤشرات التقليدية للدخل مثل (ن . ق . أ) ومعدل نموه عن التعبير عن مدى ما تحرزه دولة من تقدم فى مجال إشباع الحاجات الأساسية والتحسن فى أحوال الفقراء ، اقترح مجلس التنمية الخارجية الأمريكى فى عام ١٩٧٧ مقياسًا مكملاً ـ وليس بديلاً ـ لمقياس (ن . ق . أ) ، أطلق عليه **المؤشر أو المقياس المادى لنوعية الحياة** (**Hicks & Streeten**) ، وسوف نشير إليه بالحروف (م . م . ح) .

ومقياس (م . م . ح) عبارة عن مقياس مادى مركب . والمقصود بأنه مقياس مادى هو أنه يعتمد على مؤشرات مادية أى غير نقدية للأوجه المختلفة للتنمية . أما المقصود بأنه مقياس مركب ، فهو أنه يتكون عن طريق دمج عدد من المؤشرات التى

تلخص أوجه الرفاهة أو نوعية الحياة. والواقع أن (م. م. ح) هو نتاج دمج المؤشرات الثلاثة التالية : معدل وفيات الرضع ـ توقع الحياة عند الميلاد (وقد حل محله توقع الحياة فى السنة الأولى من العمر، وذلك نظراً للارتباط القوى بين معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند الميلاد) ـ نسبة السكان غير الأميين أو المتعلمين .

ويتم حساب (م. م. ح) للدول المختلفة بإجراء عملية تنميط وترتيب لقيم المؤشرات الداخلية فى تركيبة بحيث يأخذ كل مؤشر قيمة واقعة فى المدى من صفر إلى مائة (الصفر يشير إلى أسوأ الحالات، والمائة تشير إلى أفضل الحالات). وبطبيعة الحال فإن مؤشر المقدرة على القراءة والكتابة لا يحتاج إلى تنميط (لكونه نسبة مئوية بحكم تعريفه). وعند إدخال (م. م. ح) فى سنة ١٩٧٧ كانت القيم المتطرفة لكل مقياس تؤخذ من بيانات عن السنتين ١٩٥٠ و ١٩٧٣ . فأعلى قيمة (التى تناظر ١٠٠) هى أعلى قيمة فى سنة ١٩٧٣ ، وأدنى قيمة (التى تناظر صفر) هى أدنى قيمة متحققة للمؤشر فى سنة ١٩٥٠ . وفى مرحلة لاحقة، عدَّل مجلس التنمية الخارجية طريقة التنميط، إذ قام بتعريف القيم القصوى بأنها أفضل توقع للحياة فى السنة الأولى من العمر، وأفضل معدل وفيات للرضع يتوقع حدوثها بحلول عام ٢٠٠٠ ، بدلاً من أفضل المعدلات المتحققة عند إعداد المؤشر. وقد أدى هذا التعديل إلى خفض (م. م. ح) قليلاً بالنسبة للدول المتقدمة (إذ كانت الطريقة السابقة فى الحساب تجعل مقياسها أقرب إلى الكمال، أى قريبًا من المائة)، بينما رفع ذلك من أهداف الحاجات الأساسية لكل الدول. أما القيم الدنيا فما زالت تؤخذ على أنها تناظر أسوأ المعدلات المتحققة فى سنة ١٩٥٠ .

وبعد تحديد القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر، ترتب القيم الوسيطة على أساس تناسبى. وأخيراً، يتم دمج المؤشرات الثلاثة بعد تنميط وترتيب قيمها فى المؤشر المركب (م. م. ح) بأخذ **الوسط الحسابى** لهذه المؤشرات الثلاثة. وهذا يعنى أن (م. م. ح) يحسب بإعطاء **أوزان متساوية** للمؤشرات الثلاثة الداخلة فى تركيبه .

ويمكن رصد عدد من الملاحظات لتقييم المؤشر المادى لنوعية الحياة على النحو التالى :

١ ـ لا خلاف حول التحديد المعطى فى وصف المؤشر لحاجات السكان الأساسية (حياة أطول وأمراض أقل وفرص أكبر). ولكن ثمة مجال كبير للخلاف حول مدى تعبير مقياس (م. م. ح) عن مدى إشباع هذه الحاجات. فالمؤشرات الثلاثة المختارة لا تمثل تمثيلاً كافيًا الحاجات الأساسية المذكورة ولا وسائل تحقيقها. انظر مثلاً الفرص بمعناها الواسع أو حتى فرص العمالة فقط، وسوف لا تجد ما يعبر عنها بوضوح فى (م. م. ح) وفضلا عن ذلك، فإن اثنين من المؤشرات الثلاثة مرتبطان ارتباطًا شديدًا بحيث يصعب القول بأنهما يعبران عن أوجه مختلفة للأوضاع الاجتماعية، وهما توقع الحياة، ووفيات الرضع. مما يؤدى إلى تحيز المقياس المركب لذلك الجانب من الأوضاع الاجتماعية الذى يمثله هذان المؤشران.

٢ ـ إن إدماج المؤشرات الثلاثة فى مؤشر واحد عن طريق حساب الوسط الحسابى لها، ينطوى كما سبق ذكره على ترجيح هذه المؤشرات الثلاثة بأوزان متساوية. وهذا الإجراء يثير بعض الصعوبات نظراً لأن القيم التى تعطى لكل مؤشر على السلم النمطى (من صفر إلى مائة) لكل دولة تحسب على أساس نسبى. وذلك يفترض أن مسار النمو الذى يأخذه كل مؤشر عبر الزمن هو مسار خطى، وإن زيادة معينة فى مؤشر معين فى بلد ما مكافئة لنفس الزيادة التى تحدث فى نفس المؤشر لبلد آخر أكثر تقدمًا.

٣ ـ إن المقياس المركب قد لا يغنى حقيقة عن الرجوع إلى المؤشرات الثلاثة التى تدخل فى تكوينه إذا أردنا معرفة حقيقة ما حدث من تغيير فى الأوضاع الاجتماعية التى يزعم المقياس المركب التعبير عنها.

٤ ـ إن الزعم بأن المؤشرات الثلاثة التى يتألف منها (م. م. ح) تتضمن معلومات عن كيفية توزيع ثمرات التنمية قد لا يتفق مع الحقيقة فى كل الأحوال. فالمؤشرات الثلاثة هى جميعًا مؤشرات إجمالية تمثل متوسطات لمجموع السكان، لا تميز فى حسابها بين الفقراء والأغنياء، ولا بين أهل الريف وأهل الحضر.

(ب) مقياس درفنوفسكى لمستوى المعيشة

قام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فى سنة ١٩٦٦ بمحاولة لتركيب

مقياس لمستوى المعيشة على المستوى القومى . وقد تولى درفنوفسكى صياغة هذا المقياس من الناحية النظرية ، بينما قام سكوت بمحاولة لتطبيقه على عشرين دولة (Drevnowski & Scott) . ويتألف مقياس مستوى المعيشة من ثلاثة عناصر :

الأول : يمثل الضروريات أو **الحاجات الأساسية المادية** ، وهى التغذية والمأوى والصحة .

الثانى : يمثل الضروريات أو **الحاجات الأساسية المعنوية** ، وهى التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن .

الثالث : يعبر عما أطلق عليه درفنوفسكى الحاجات الأعلى ، ويقصد بها ما يزيد عن الحاجات الأساسية ، ويعبر عنها بفائض الدخل بعد إشباع الحاجات الأساسية .

ويتم التعبير عن كل عنصر من عناصر المقياس المركب لمستوى المعيشة باستخدام عدد من المؤشرات . فمثلاً يعبر عن **التغذية** بمقياس للكم وهو عدد السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد فى المتوسط يوميّا بالمقارنة بالاحتياجات ، ومقياسين للكيف ، وهما : كمية البروتين التى يحصل عليها الفرد فى المتوسط يوميّا ونسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات . (وقد قصد بالمؤشر الأخير التعبير عن مدى نقص الفيتامينات والأملاح فى الغذاء الذى يحصل عليه الفرد) . ويعبر عن المأوى بثلاثة مؤشرات أولها : **حجم أو نوعية الخدمات السكنية** ، حيث تقسم المساكن إلى ثلاثة فئات حسب مدى توفر خدمات المياه النقية والصرف الصحى ونوعية المبنى (خدمات كافية تمامًا ، خدمات ليست كافية تماما ، خدمات غير كافية) ، ويتم تركيب مؤشر مرجح لنسبة الناس الذين يعيشون فى الفئات الثلاثة من المساكن يعبر عن متوسط نوعية المساكن المستخدمة وبالتالى عن متوسط حجم الخدمات السكنية . وثانيها : **كثافة الأشغال** (ويعبر عنها بمتوسط عدد الأفراد لكل غرفة) . وثالثها : **مدى الاستقلالية فى استخدام المسكن**، أى مدى ما يتاح للفرد من حرية داخل بيته (وأقترح قياسها بنسبة عدد الوحدات السكنية إلى عدد الأسر) .

ويمكن تقييم مقياس درفنوفسكى من خلال الملاحظات التالية :

١ ـ إن المقياس الذى اقترحه درفنوفسكى **ليس مقياسًا للتنمية** بأبعادها أو محاورها المختلفة التى حددناها فى ختام القسم الأول من هذه الدراسة ، وإنما هو **مقياس**

لمستوى المعيشة. صحيح أن تحسن مستوى المعيشة ثمرة من ثمار التنمية، ولكننا قد نصل إلى نتائج مضللة تمامًا إذا ركزنا على هذا البعد وحده فى متابعة مدى تقدم قطر من الأقطار على طريق التنمية. فقد يحدث تحسن سريع فى مستوى معيشة قطر ما لا لشئ سوى أن هذا القطر قد تفوق على غيره فى استنزاف موارده الطبيعية الناضبة، أو لتفريطه فى السيادة الوطنية مقابل تدفق استثنائى موقوت للمعونات الأجنبية. ومن جهة أخرى قد يتأخر قطر عن آخر فى رفع مستوى معيشة سكانه، ليس عن تقاعس أو عن سوء تخطيط، وإنما لأن الأول قد سعى لإرساء أساس ثابت للتعليم وللنهضة الصناعية يؤمن التنمية الشاملة على المدى الطويل. وقد أدى التركيز على مستوى المعيشة إلى تجاهل عناصر هامة للتنمية، مثل التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد وبنية السلطة السياسية، والتحرر من التبعية ودعم القوى الذاتية للنمو.

٢ـ وبرغم أن المقياس موضع المناقشة ليس مقياسًا للنمو أو التنمية، فإنه **متأثر إلى أقصى درجة بنمط النمو الرأسمالى فى دول الشمال، ولا يكاد يعترف بإمكان تعدد أنماط السعى لرفع مستوى المعيشة**. بل إنه يعتبر نمط الحياة فى الدول الرأسمالية المتقدمة هو النمط المعيار الذى تقيم جهود الدول المختلفة فى الارتقاء بمستوى معيشة سكانها بالإشارة إليه. وعمومًا فإن ترتيب الدول وفقًا لمدى اقترابها من الحدود القصوى (أو الدنيا) الموضوعة للمؤشرات (من واقع ما هو ملاحظ بالنسبة لأكثر الدول تقدمًا) يفترض ضمنًا **أن ثمة مسارًا وحيدًا للنهوض بمستوى المعيشة تتحرك عليه كل دول العالم**، وأن هدف الدول النامية هو اللحاق «بالرقم القياسى» الذى أحرزته دول الشمال. وقد سبق لنا الإشارة إلى فساد هدف «اللحاق» أو «سدة الفجوة» فى القسم الأول من هذه الدراسة.

٣ـ ومع أن درفنوفسكى قد عنى فى اختياره للمؤشرات بقضية الكيف، ولم يقتصر على قضية الكم، إلا أن بعض المؤشرات التى اختارها لتعكس بعض الجوانب الكيفية مثل الفعالية أو الكفاءة قد تكون مضللة تمامًا فى بعض الدول النامية. خذ مثلاً قياس كفاءة النظام التعليمى بنسبة عدد المتخرجين من مرحلة تعليمية معينة فى سنة ما إلى عدد الملتحقين بنفس المرحلة التعليمية فى السنة ذاتها. الحق أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر قد يعكس فى ظروف دول نامية كثيرة تدهورًا متزايدًا

فى كفاءة النظام التعليمى، ولا يعكس تحسنًا كما قصد دفرفنوفسكى. يحدث ذلك مثلاً عندما تضيق المدارس بطلابها ويتعذر تدبير أماكن للوافدين الجدد بالتوسع فى المدارس القائمة أو بناء مدارس جديدة. إذ ليس من النادر فى هذه الظروف أن يعمد القائمون على أمور المدارس إلى وضع امتحانات يسهل اجتيازها من جانب أضعف الطلاب، وكذلك التساهل فى التصحيح بغية إخلاء أكبر عدد من الأماكن للطلاب الجدد .

٤ ـ غير أن المقياس الذى اقترحه درفنوفسكى يتمتع بعدد من الجوانب الإيجابية التى يمكن أن تفيد فى عمليات تصميم نظم لمؤشرات التنمية. فالتركيز على **تحديد نقاط للمقارنة لكل مؤشر يعتبر أمرًا هامًا**، وذلك بغض النظر عن الخلاف حول كيفية تقدير القيم الحرجة المستخدمة فى المقارنة. **والعناية بالنواحى الكيفية** أمر يستحق الثناء، برغم ما قد تثيره بعض المقاييس المستخدمة من لبس. ويجدر التنويه هنا بعناية درفنوفسكى **بالبعد التوزيعى** لمعظم المؤشرات المختارة. فقد اقترح ضرب المتغيرات التى لها بعد توزيعى فى معامل يسمى «معامل التوزيع »، وهو عبارة عن (١ - معامل جينى). أضف إلى ذلك، بعض الصياغات المشوقة لعدد من المؤشرات مثل مؤشر حجم الخدمات السكنية وبعض مؤشرات التعليم.

(جـ) المؤشر العام للتنمية

حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية صياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس التقليدى للناتج القومى. (Mcgranahan et al) والمقياس المقترح هو مقياس مركب من ١٨ مؤشراً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تم اختيارها من بين ٧٣ مؤشراً لمجموعة مكونة من ٥٨ دولة من الدول النامية والمتقدمة. وقد تم انتقاء الثمانية عشر مؤشراً من بين الثلاثة والسبعين مؤشراً حسب القيمة المتوسطة لمعامل الارتباط بين كل مؤشر وباقى المؤشرات فى المجموعة الأصلية. فقد اعتبر أن المؤشرات ذات الارتباط المرتفع فى المتوسط مع بقية المؤشرات تصلح أكثر من غيرها كمؤشرات لعملية التنمية فى مجموعها .

وفيما يلى بيان المؤشرات التى وقع عليها الاختيار :

١ ـ توقع الحياة عند الميلاد .

٢ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى تجمعات من ٢٠ ألف نسمة فأكثر .

٣ ـ متوسط الاستهلاك اليومى للفرد من البروتين الحيوانى .

٤ ـ نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى والثانوى معًا .

٥ ـ نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى أو المهنى .

٦ ـ متوسط عدد الأفراد لكل غرفة .

٧ ـ متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان .

٨ ـ متوسط عدد التليفونات لكل مائة ألف من السكان .

٩ ـ متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان .

١٠ ـ نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء، غاز، مياه نقية . . الخ .

١١ ـ الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعى (للذكور فقط) .

١٢ـ نسبة الذكور البالغين الذين يعملون فى الزراعة .

١٣ ـ متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء .

١٤ ـ متوسط استهلاك الفرد من الصلب .

١٥ ـ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (كجم مكافىء فحم) .

١٦ ـ نسبة مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى .

١٧ ـ متوسط نصيب الفرد فى التجارة الخارجية .

١٨ ـ نسبة من يعملون بأجر أو راتب إلى جملة السكان .

وتتمثل الخطوة التالية فى إنشاء نظام للتناظر بين المؤشرات المختارة عن طريق رسم أشكال انتشار لكل الأزواج الممكنة من الثمانية عشر مؤشرًا، ثم اشتقاق

المنحنى الذى يوفق أحسن توفيق توزيع النقط الخاصة بكل زوج منها . وقد أمكن باستخدام هذه المنحنيات التوصل إلى عشر مجموعات من القيم المتناظرة للمؤشرات يعبر كل منها عن مستوى للتنمية ، وتعبر فى مجموعها عن الأنماط «الطبيعية» للنمو التى يمكن فى ضوئها الحكم على نمو أى قطر .

وقد تم تركيب مؤشر مركب لكل قطر عن طريق تنميط قيم المؤشرات بتحويل القيمة الفعلية لكل مؤشر إلى قيمة واقعة بين الصفر والمائة (الصفر لأقل مستوى للقيم المتناظرة والمائة لأعلى مستوى)، مع استخدام القيمة المتوسطة لمعاملات الارتباط بين هذا المؤشر وبقية المؤشرات كأوزان، وذلك بافتراض أن قيمة معامل الارتباط تعكس الأهمية النسبية للمؤشر .

وقد انتقد هذا المؤشر المركب ونظام التناظر الذى يستند إليه من أربع زوايا :

الزاوية الأولى : هى مدى سلامة الافتراض الكامن وراء اشتقاق المجموعات العشر من القيم المتناظرة للمؤشرات واعتبار أن كل مجموعة منها تمثل مستوى أو مرحلة من مراحل التنمية . بعبارة أخرى، ثمة شك فى إمكان استخراج مسار عام للتنمية من مجموعة مشاهدات لعدد من المتغيرات فى وقت معين فى عدد من الدول النامية والمتقدمة . فهذه المشاهدات هى نتاج سياسات متباينة للتعليم والصحة والتصنيع وتطوير الزراعة وتوزيع الدخل . . إلخ ، تعكس مفاهيم مختلفة للتنمية ، وليس هناك ما يدعو إلى افتراض استمرار هذه السياسات أو افتراض تقبلها فى ظروف دول أخرى فى المستقبل .

الزاوية الثانية : هى عدم ملاءمة بعض المؤشرات المختارة أو عدم كفايتها . فالمؤشر رقم (٣) الخاص باستهلاك البروتين الحيوانى لا يصلح فى المجتمعات التى لا تأكل لحم الحيوان لأسباب دينية أو صحية مثلا . والتركيز على العاملين من الذكور فى الزراعة (مؤشر ١١ ومؤشر ١٢) غير مناسب للمجتمعات التى تسهم المرأة فيها بنصيب وافر فى الأعمال الزراعية .

الزاوية الثالثة : هى أن المؤشرات تغفل الجانب التوزيعى سواء بين الفئات المختلفة للسكان أو بين الأقاليم المختلفة للدولة .

الزاوية الرابعة: وهى أن المؤشرات الفرعية الداخلة فى تركيب المؤشر العام على ارتباط وثيق بمقياس (ن. ق. أ)، وهو ما يعنى أن المقياس الجديد يكرس المفاهيم التقليدية عن طبيعة التنمية .

(د) المؤشر المركب للتنمية البشرية

اقترح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى تكوين مؤشر للتنمية أطلق عليه مؤشر أو دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى). وكما أشرنا فى القسم الأول من هذه الدراسة، فإن المقصود بالتنمية البشرية فى هذا الصدد هو التنمية بأوسع معانيها والتى تستهدف فى النهاية إسعاد البشر. **وقد عرف التقرير التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس**. واعتبر أن أهم هذه الخيارات :

(أ) الحياة الطويلة الخالية من العلل .

(ب) اكتساب المعرفة .

(جـ) التمتع بمعيشة كريمة .

وقد تم التعبير عن كل خيار من هذه الخيارات بمؤشر خاص على التالى :

(أ) **العمر المرتقب عند الولادة** (أى توقع العمر عند الميلاد): والافتراض الكامن وراء اختيار هذا المؤشر هو أن الحياة الطويلة قيمة فى حد ذاتها، وأن فوائد ومزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

(ب) **نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة** : وهو المؤشر المختار للتعبير عن اكتساب المعرفة. والافتراض هنا هو أن إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة التى يعبر عنها هذا المؤشر تعتبر الخطوة الأولى فى طريق التعليم وتحصيل المعرفة. وقد تعدلت طريقة إدراج التعليم فى المؤشر فيما بعد، حيث أضيف متوسط عدد سنوات التمدرس، ثم حل محله نسبة القيد فى التعليم الابتدائى والثانوى والعالى معًا، إلى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، مع ترجيح الأول بنسبة الثلث والثانى بنسبة الثلثين للحصول على ما أصبح يطلق عليه **مؤشر التحصيل التعليمى** .

(جـ) **متوسط الدخل الفردى الحقيقى المعدل** : وهو المؤشر المختار للتعبير عن مدى حيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة . ولكن الطريقة التقليدية فى حساب متوسط الدخل الفردى الحقيقى تستبعد السلع والخدمات التى لا تدخل فى نطاق التبادل . كما أن المشكلات المرتبطة باختلافات أسعار الصرف والرسوم الجمركية والضرائب تجعل من الصعب أن يعبر متوسط الدخل الفردى الحقيقى عن الفروق بين الدول المختلفة فى القدرة الشرائية . ولذا فقد جرى تعديل متوسط الدخل الفردى الحقيقى المحسوب بالطريقة التقليدية ليكون أدق فى التعبير عن اختلافات القدرة الشرائية بين الدول ، وذلك باستخدام التقديرات المعدلة للناتج المحلى الإجمالى التى توصل إليها المشروع الدولى لمقارنة الأسعار (Summers & Heston) . وقد تعرضت طريقة حساب الدخل فى مؤشر التنمية البشرية لتعديلات ، كان آخرها اعتبار مستوى معين من الدخل (حسب تعادل القوة الشرائية) بمثابة «عتبة» (فى تقرير ١٩٩٧ كانت العتبة هى متوسط الدخل العالمى البالغ ٥٨٣٥ دولارًا حسب تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٤) . وإذا كان دخل دولة أقل من هذه العتبة ، يؤخذ كما هو . أما إذا كان الدخل أعلى من العتبة فيتم تخفيضه وفقًا لمعادلة اتكنسون .

ويتم إعداد المركب المؤشر للتنمية بطريقة مشابهة لتلك التى تتبع فى الوصول إلى المقياس المادى لنوعية الحياة ، وذلك بافتراض قيمة عليا وقيمة دنيا لكل مؤشر ، وتنميط المؤشرات بحيث تنحصر قيمتها بين ١ وصفر ، ثم أخذ الوسط الحسابى غير المرجح ، لقيم المؤشرات الثلاثة لكل دولة .

وقد تعرض هذا المؤشر لانتقادات عدة (عبد الله ١٩٩٤ ، العيسوى ١٩٩٥ ، نصار ١٩٩٧ ، Nafziger 1997) ، نذكر منها ما يلى :

١ ـ يغفل المؤشر المركب للتنمية البشرية بعدًا مهمًا من أبعاد التنمية وهو الحرية الإنسانية (حرية الفرد وحرية المجتمع) . ويعترف أصحاب هذا المؤشر بهذا القصور ويعتذرون عنه بغياب معيار كمى يلم بالجوانب المتعددة للحرية الإنسانية . ولكنهم يرون أن المؤشر قد يعبر إلى حد ما عن بعض جوانب الحرية

الإنسانية . مثلاً إذا كان تقييد حرية الناس يؤدى إلى كبت طاقاتهم على الإبداع ويحد من قدراتهم الإنتاجية ، فإن ذلك سوف يتضح فى تقديرات الدخل أو فى مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة . ومع ذلك فقد تعاملت أحد التقارير التالية مع هذا الموضوع ، بتقديم معالجة خاصة لبعض المؤشرات المتعلقة بالحريات ، حيث لم تتوافر المعلومات عنها إلا بالنسبة لعدد محدود من الدول [1] .

٢ ـ يغفل المؤشر جوانب أخرى يعلق الناس عليها أهمية كبيرة ـ بخلاف الحرية ـ مثل **الشعور بالأمن وانعدام التمييز** بسبب الجنس أو الدين أو العرق ، **والتعامل الرشيد مع البيئة** . ويعترف أصحاب المؤشر بهذا القصور أيضاً ، ويوضحون أنه كان عليهم المفاضلة بين شمول المؤشر لعدد كبير من جوانب التنمية وبين المصاعب التى تنجم عن تعقد الصورة التى سيبرزها المؤشر فى حالة الشمول الواسع وما قد يترتب عليها من صعوبات فى ترتيب تعديلات فى السياسات على أساسه .

٣ ـ يؤدى استخدام الوسط الحسابى غير المرجح للوصول إلى المؤشر المركب إلى عيوب معروفة ، من أهمها أن المؤشر المركب يصبح عرضة للتأثر بالقيم المتطرفة لأى مؤشر فرعى يدخل فى تركيبه . وقد سبق لنا التعرض لهذه المشكلة مع عدد من المؤشرات السابق تناولها .

٤ ـ كانت هناك صعوبات فى مقارنة قيم المؤشر من سنة إلى أخرى ، وخاصة مع تغير الحدود القصوى والحدود الدنيا للمؤشرات الفرعية الداخلية فى تركيبه سنويّا . وقد تم التعامل مع هذا الإشكال بتثبيت قيم هذه الحدود .

٥ ـ يفسر الدخل نسبة كبيرة من التغير فى المؤشر ، الأمر الذى أثار تساؤلات حول أهمية المكونين الآخرين . وقد تركزت معالجة هذا الأمر فى الحد من سطوة الدخل على مؤشر التنمية البشرية ، ليس فقط باستخدام تعادل القوة الشرائية ،

---

(١) قدم تقرير ١٩٩١ ترتيبًا لـ ٨٨ دولة فى عام ١٩٨٥ وفق المقياس المركب للحريات الإنسانية الذى ركبه تشالرز هيومانا من معلومات حول أربعين نوعًا من الحريات تشمل إلى جانب الحريات السياسية ، حرية الانتقال والمساواة بين الجنسين والمساواة أمام القانون وغيرها . راجع : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ، ص ص ١٨ ـ ٢١ (الطبعة الإنجليزية) .

ولكن باستقطاع أجزاء من الدخول المرتفعة فوق مستوى «عتبة» معين. ومع أن هذه الطريقة تجعل هدف سد الفجوة فى التنمية البشرية هدفًا أقل صعوبة بالقياس إلى ترك الدخل يفرض سلطانه على المؤشر، إلا أنها تثير صعوبات فيما يتعلق بتفسير أثر الدخل الإضافى على الرفاهة. فهل يمكن افتراض أنه ليس للدخل الإضافى فى الدول ذات الدخول المرتفعة أثر يذكر على الرفاهة، أو التنمية البشرية. كما أن هذا الأسلوب فى تعديل الدخل يثير تساؤلات حول مغزى المقارنة بين الدول حسب مقياس التنمية البشرية، وإلى أى مدى تعكس هذه المقارنة أوضاعًا حقيقية.

٦ ـ يثير مؤشر التنمية البشرية تساؤلات مهمة حول معنى التقدم. فهل يعنى اطراد التقدم زيادة مطردة فى قيمة مؤشر التنمية البشرية؟ ولكن هناك سقفًا على مكونين من مكوناته (العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل التعليمى حسب طريقة قياسه فى المؤشر). فماذا ستعنى الزيادة فى المؤشر بعد الاصطدام بهذا السقف إلا زيادة الدخل، وهى بدورها زيادة مقيدة حسابيًا (حيث يجرى تحويل الدخول المرتفعة إلى دخول أقل)؟ وهل يتوقف «التقدم» بالنسبة للدول التى تقترب فيها قيمة المؤشر من الواحد الصحيح، بالرغم من تمتع الناس بنوعية حياة أفضل ومستوى معيشة أحسن؟ عموما، فإن قدرة المؤشر على التمييز بين مستويات التنمية فى الدول التى تجاوزت فئة الدخل المتوسط محدودة. وهى محدودة أكثر بالنسبة للدول ذات الدخول المرتفعة.

٧ ـ وجهت للمؤشر فى السنة الأولى لصدوره انتقادات مثل إغفال الفروق بين الجنسين، وإهمال التفاوتات فى توزيع الدخل، وإهمال الفروق فى مستويات التنمية البشرية بين المجموعات السكانية المختلفة أو بين الأقاليم المختلفة فى أى بلد. وقد عالجت التقارير التالية هذه المسائل عن طريق تقديم مؤشرات جزئية (أى لجزء من السكان أو القطر)، ومؤشرات معدلة لمراعاة الفروق بين الجنسين أو التفاوتات فى توزيع الدخل، وذلك بالطبع مع الاستمرار فى تقديم المؤشر الإجمالى للتنمية البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أن تقارير التنمية البشرية التى توالى صدورها سنويًا منذ عام

١٩٩٠ لا تكتفى بحساب وتحليل المؤشر الإجمالى والمؤشرات الجزئية أو المعدلة للتنمية البشرية لمجموعة كبيرة من الدول. فهى تقدم بين الحين والآخر مؤشرات أخرى تركز على قضايا ذات أهمية، مثل قضايا الحرمان والفقر البشرى. فمثلا قدم تقرير عام١٩٩٧ **مؤشر الفقر البشرى**، وهو مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية: نسبة السكان الذين لا يتوقع لهم الحياة حتى سن الأربعين (دلالة على الحرمان من طول العمر)، ونسبة البالغين الذين يجهلون القراءة والكتابة (دلالة على الحرمان من المعرفة)، و «متوسط» نسبة السكان الذين لا تتوافر لهم فرص الحصول على مياه آمنة، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية، ونسبة الأطفال دون الخامسة ناقصى الوزن بصورة معتدلة أو حادة (دلالة على الحرمان من مستوى معيشة لائق). كما تقدم هذه التقارير مجموعة ضخمة من المؤشرات التى تركز على مجالات ذات صلة بالتنمية البشرية، مثل مؤشرات إشباع أنواع مختلفة من الحاجات الأساسية (المياه ـ الصحة ـ الغذاء . .)، والمؤشرات ذات الصلة بالتعليم والصحة والتغذية والأمن الغذائى، ومؤشرات اقتصادية حول الاستثمار والادخار والاستهلاك والمعونات، ومؤشرات حول المشكلات الاجتماعية (الجرائم ـ البطالة ـ أوضاع المرأة) وحول الأوضاع الثقافية .

وسعيا لتجاوز هذه الانتقادات قدم على نصار مقترحًا بمؤشر إجمالى للتنمية البشرية (نصار، ١٩٩٧). ونقطة الانطلاق فى صياغة هذا المؤشر هى الانتقال بمفهوم التنمية البشرية إلى آفاق أرحب تستوعب الأبعاد السياسية والمؤسسية والهيكلية والثقافية للتنمية، كما تستوعب مفهوم إطراد التنمية. وبعد هذا التوسيع للمفهوم يصاغ دليل إجمالى للتنمية البشرية يسمح بالتفاعل بين العوامل المؤثرة فى التنمية البشرية، ويعكس من خلال هذا التفاعل كفاءة أو **جودة التنظيم المجتمعى**، ويستند الدليل الإجمالى للتنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات، هى:

١ ـ **مؤشرات عن حالة الفرد والمجتمع**، من حيث مدى إشباع احتياجات الفرد وحالته الصحية والتغذوية (من خلال مؤشر توقع العمر عند الميلاد)، ومدى امتلاك المجتمع للثروة المعرفية والعلمية ومدى توافر نخب علمية (بدلالة مؤشرات فرعية لنسبة الأمية، ونسبة التخصصات العلمية والفنية فى التعليم،

ونسبة العلماء والإخصائيين إلى مجمل السكان، ونسبة من يعمل منهم حقيقة في البحث والتطوير، ومحتوى وانضباط وحداثة وأصالة التعليم).

٢ ـ **مؤشرات حول كفاءة التنظيم المجتمعي** وقابليته للتغيير الإيجابي. ويتم التعبير عن حالة التنظيم المجتمعي بدلالة مؤشرات فرعية حول الحريات وحركة المجتمع المدني، وهيبة الدولة والانضباط واحترام القانون، وتوافر آليات للمتابعة والتصحيح في كافة مناحي الحياة، واستقلالية القرار، والأمن والاستقرار المجتمعي، ومراعاة العدالة في اختيار المشروعات الإنتاجية وتحديد مواقعها وانتقاء التكنولوجيا، والاستفادة بالتمايزات الحضارية للمجتمع في أساليب تعبئة البشر واختيار نمط التنمية، ودعم وتطوير الثقافة والقيم الخاصة أو المميزة للمجتمع، مع مؤشرات حول الاعتراف بالقيم العالمية المترتبة على انفتاح العالم.

٣ ـ **مؤشرات حول اطراد التنمية**، ومراعاة التجدد البيئي والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد. وتضم هذه المجموعة أيضا مؤشرات فرعية لإنتاجية العمل (مقدرة بقيمة معيارية لكثافة استخدام الطاقة)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (مقومًا بنصيب الفرد المعاير من استهلاك الطاقة، أي حاصل ضرب متوسط نصيب الفرد من الناتج في متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة) وكذلك مؤشر إجمالي لتطور وانتشار تكنولوجيا المعلومات. ويمكن أن تتسع هذه المجموعة لتشمل مؤشرات أخرى حول الأرض والمياه والتحضر ونصيب كل من الفئات الأغنى والفئات الأفقر في المجتمع من الدخل القومي.

ومن الواضح أن المؤشرات التي تدخل في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تظهر ضمن مجموعة أو أخرى من المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه (توقع العمر ـ نسبة الأمية ـ مؤشرات تعليمية ـ متوسط الدخل، وإن كان التعبير عنها قد يتم بطريقة مختلفة). كما تضاف طائفة كبيرة من المؤشرات التي تتصل بالجوانب الأخرى التي يؤخذ على مؤشر التنمية البشرية إهمالها. ويلاحظ أن المؤشرات المذكورة ضمن المجموعة الأولى والمجموعة الثالثة هي المرشحة

للظهور كمؤشرات فرعية فى الدليل الإجمالى . أما المجموعة الثانية فالغرض منها هو تجسيد فكرة الجمع التفاعلى غير الخطى للمؤشرات ، بعكس مؤشر التنمية البشرية الذى لا يتيح فرصة للتفاعل بين مؤشراته الفرعية ويقنع بإدماج هذه المؤشرات الفرعية فى صيغة وسط حسابى غير مرجح . وفكرة الدليل الإجمالى جذابة ، وإن كان وضعها موضع التطبيق ليس بالأمر السهل ، سواء فى اختيار المؤشرات الفرعية ذات الدلالة فى التعبير عن المفهوم الموسع للتنمية البشرية المطردة ، أم فى التوصل إلى قيم مقبولة للوزن النسبى لكل مؤشر فى عملية التفاعل بين المؤشرات الفرعية [١] .

---

(١) يقترح على نصار (نصار ١٩٩٧ ، ص ١٠١ ـ ١٠٨) أن يأخذ الدليل الإجمالى للتنمية البشرية (د) الصيغة الرياضية التالية :

$$د = أ . س_{١}^{ب١} \, س_{٢}^{ب٢} \, . . . \, س_{ن}^{بن}$$

حيث : $س_{١}$ . . . $س_{ن}$ هى المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية

ب١ . . . ب ن هى مرونات ، أى معاملات تقيس مدى استجابة الدليل الإجمالى للتنمية البشرية للتغير الذى يطرأ على أى مؤشر فرعى داخل فى تركيبه . وهذه الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة التى تتصف باللاخطية والتفاعلية هى إحدى الصيغ التقليدية التى درج الاقتصاديون على استعمالها للتعبير عن دوالّ الإنتاج (أى العلاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج) . وهى الصيغة المعروفة بدالة كوب ـ دوجلاس . ويعبر مجموع المرونات فى دالة الإنتاج عن مدى استجابة الإنتاج للتوسع فى حجم الوحدة الإنتاجية (التى يمكن أن تكون مصنعًا أو قطاعًا أو الاقتصاد القومى كله) ، حيث يعرف الأخير بالزيادة النسبية المتساوية والمتزامنة فى جميع عوامل الإنتاج . فإذا زادت جميع عوامل الإنتاج بالنسبة ع مثلاً ، وزاد الإنتاج بنفس النسبة ، يصف الاقتصاديون هذه الحالة بثبات العائد للحجم أو النطاق constant returns to scale . وهنا يكون مجموع المرونات ب١ . . . ب ن هو الواحد الصحيح . وعندما تكون الزيادة فى الإنتاج بنسبة أكبر من ع توصف الحالة بتزايد العائد للحجم increasing returns to scale ، ويكون مجموع المرونات أكبر من الواحد الصحيح . أما إذا كانت الزيادة فى الإنتاج أقل من ع ، توصف الحالة بتناقص العائد للحجم decreasing returns to scale ويكون مجموع المرونات أقل من الواحد الصحيح . وفى مقترح على نصار ، ثمة مقابلة بين الوحدة الإنتاجية والمجتمع من جهة ، وبين مجموع المرونات وعائد أو كفاءة التنظيم المجتمعى من جهة أخرى . فكلما قل مجموع المرونات عن ١ ، كان ذلك مؤشرا على ضعف التنظيم المجتمعى وعجزه عن توليد تنمية بشرية مطردة . وبالعكس كلما زاد مجموع المرونات عن ١ ، دل ذلك على تكامل التنظيم المجتمعى وحسن تفاعل المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية وقدرتها الكبيرة على كفالة الاطراد لهذه التنمية .

٢-٤- المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات التنمية

(أ) المؤشرات الاجتماعية

يرجع الاهتمام بصياغة المؤشرات الاجتماعية إلى النصف الثانى من الستينيات . ويؤرخ البعض لميلاد حركة المؤشرات الاجتماعية بظهور كتاب باور : المؤشرات الاجتماعية ، فى عام ١٩٦٦ . ذلك أنه لم تكد تمضى سوى سنوات قلائل حتى استقطب موضوع المؤشرات الاجتماعية اهتمام جمهور واسع من علماء الاقتصاد والاجتماع والإحصائيين وغيرهم من المتخصصين .

والمؤشرات الاجتماعية هى مقاييس مختارة لأحوال وظروف واتجاهات الرفاهة فى المجتمع ، يتم استخلاصها من الكم الكبير المتاح عادة من الإحصاءات الاجتماعية ، وذلك بعد تنظيمها فى إطار متكامل . ونقطة الانطلاق فى تحديد هذا الإطار المتكامل هى تعيين مجموعة من الهموم الاجتماعية التى تعبر عن القضايا والمشكلات الاجتماعية التى تمس حياة الأفراد أو الأسر ، والتى يهتم أو يجب أن يهتم بها صناع السياسات . وهذه القضايا والمشكلات لا تقتصر على الغايات التى يطمع الناس فى تحقيقها ، بل هى تتسع لتشمل الظروف والأحوال اللازمة لتحقيق هذه الغايات . وهذه المؤشرات تستخدم لأغراض **الاستطلاع والمتابعة**، أى وصف أوضاع الناس الاجتماعية ، **والفهم** لهذه الأوضاع وتحليلها ، **واتخاذ القرارات** بشأن تحسينها .

ويمكن بلورة مفهوم المؤشرات بشكل أوضح من خلال التمييز بين **المؤشرات الاجتماعية والإحصاءات الاجتماعية** على النحو التالى :

١ ـ يختلف المؤشر الاجتماعى عن الإحصاء الاجتماعى فى أن الأول أغنى فى المضمون وأقوى فى الدلالة من الثانى . فالمؤشر الاجتماعى لا تنحصر دلالته فى حدود الشئ الذى يقيسه مباشرةً، وإنما تتعدى ذلك للتعبير عن ظواهر أعم وأوسع مرتبطة بهذا الشئ بشكل مباشر أو غير مباشر . فالتغير فى مؤشر العمر المرتقب عند الولادة يمكن أن يؤخذ قرينة على التحسن العام فى الأحوال المعيشية ، وليس على مجرد طول العمر . **ولذا يقال إن كل المؤشرات إحصاءات، ولكن ليست كل الإحصاءات مؤشرات** .

٢ ـ والمؤشرات تختلف أيضًا عن الإحصاءات الاجتماعية فى كون الأولى قياسات

كمية لظاهرات اجتماعية أو للتغيرات التى تطرأ عليها منظوراً إليها من زاوية القرب من هدف أو معيار يستهدف أو يفترض السعى لتحقيقه. بينما لا ترتبط الإحصاءات الاجتماعية بهدف أو معيار محدد.

٣ ـ والمؤشرات قد تنصب على الوقائع أو الأحداث الموضوعية، كما أنها قد تنصب على الآراء. أى أنها يمكن أن تستخدم للتعبير عن تقدير الناس لأوضاعهم الاجتماعية ومدى رضاهم عنها، فى حين أن الإحصاءات الاجتماعية عادة ما تعبر عن وقائع أو أحداث موضوعية.

٤ ـ ويفترض عادة أن المؤشرات جزء من كيان أكبر، يرى البعض أنه نموذج للنظام الاجتماعى، بينما يرى البعض الآخر أنه إطار متكامل للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. أما الإحصاءات الاجتماعية فليس من الضرورى أن تنتمى إلى كيان أكبر من هذا النوع.

وبرغم تنوع تقسيمات الهموم الاجتماعية واختلاف الجوانب محل الاهتمام منها ومستوى تفصيلها من قائمة إلى أخرى من قوائم المؤشرات الاجتماعية العديدة التى أعدتها هيئات دولية وإقليمية عديدة، فإن ثمة موضوعات مشتركة تغطيها هذه القوائم جميعًا. وهذه الموضوعات قريبة جدًا من مجموعة مجالات الهموم أو القضايا الاجتماعية التى تتضمنها السلسلة المثال التى أعدها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة (UN statistical office, 1978)، وهى: السكان والعائلة والأسرة المعيشية، التعليم والخدمات التعليمية، أنشطة التكسب وغير النشيطين اقتصاديًا، الدخل وتوزيعه والاستهلاك والتراكم، الضمان الاجتماعى وخدمات الرفاهة الاجتماعية، الصحة والخدمات الصحية والتغذية، الإسكان والبيئة السكنية، النظام العام والأمان، استخدام الوقت، وقت الفراغ والثقافة، التمايز والحراك الاجتماعيين.

وإلى جانب القوائم العامة للمؤشرات الاجتماعية، قامت بعض الهيئات المتخصصة بإعداد قوائم بمؤشرات اجتماعية لغرض محدد مثل متابعة مدى التقدم نحو أهداف معينة فى مجال الصحة، أو فى مجال التغذية، أو فى مجال الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية، أو بالنسبة لوضع المرأة.

وإذا كانت هناك هموم اجتماعية مشتركة فى أغلب القوائم المتاحة ، فإن **أغلب المؤشرات تغفل عدداً من الهموم الاجتماعية التى لا يمكن التهوين من شأنها مثل الحقوق السياسية والحقوق المدنية، والتمييز السياسى والاقتصادى، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والنواحى المؤسسية والتنظيمية والتغيرات الهيكلية** .

ومن الثابت تاريخيّا أن حركة المؤشرات الاجتماعية قد ظهرت أول ما ظهرت فى دول متقدمة (رأسمالية فى البداية ، ثم انضمت إليها الدول الاشتراكية فيما بعد) . وقد تركت هذه النشأة بصمات واضحة على مفاهيم المؤشرات ومحتواها . فقد ظلت المؤشرات محصورة داخل إطار مفهوم **الرفاهة الاجتماعية أو مستوى المعيشة أو نوعية الحياة** . ومع أن هذا الإطار قد يكون ملائما للدول المتقدمة التى تملك نظماً اجتماعية مستقرة نسبيا ، إلا أنه يعتبر إطارا ضيقا للغاية من منظور دول العالم الثالث ذات **النظم الانتقالية غير المستقرة** ، والتى مازالت تمر بمرحلة تحولات اجتماعية ، أو يتعين عليها أن تمر بمثل هذه المرحلة من التحولات الاجتماعية من أجل إطلاق قوى النمو من مكامنها . أضف إلى ذلك عاملا آخر يدعو إلى اختلاف الإطار المفهومى للمؤشرات لينتقل بنا من المؤشرات الاجتماعية إلى المؤشرات التنموية ، ألا وهو **اختلاف موقع دول العالم الثالث عن موقع الدول المتقدمة فى التقسيم الدولى للعمل** . وهذان الأمران ـ واقع التحولات الاجتماعية أو ضرورة حدوث مثل هذه التحولات للتحرر من التخلف ، والموقع المختلف فى نظام تقسيم العمل الدولى ـ يؤديان بطبيعة الحال إلى فرق واضح فى نوعية الهموم التى تشغل هاتين المجموعتين من دول العالم . (Mills)

(ب) من الهموم الاجتماعية إلى الهموم التنموية

إذا كانت هموم الدول المتقدمة تنحصر فى رفع مستوى الرفاهة وتحسين الأحوال المعيشية فى إطار نظمها الاجتماعية القائمة ، فإن مثل هذه الهموم غير قابلة للتعميم على دول العالم الثالث أو على الأقل لا تكفى للتعبير عن مشكلاتها الرئيسية . **فالقضية الأساسية فى دول العالم الثالث هى أن التنمية الجديرة بهذا الاسم غير ممكنة فى إطار النظم الاجتماعية القائمة، وفى إطار النظام الحالى لتقسيم العمل الدولى، وفى حدود الموقع الذى تحتله تلك الدول فى هذا النظام** . بعبارة أخرى فإن حدوث

تغييرات هيكلية فى النظام الاقتصادى / الاجتماعى، وتحقيق قدر من الانسلاخ من النظام الراهن لتقسيم العمل الدولى لفك الروابط مع النظام الرأسمالى العالمى، تعتبر شروطًا ضرورية من أجل التحرر من التبعية ـ وهى جوهر التخلف ـ ومن أجل تحرير الطاقات البشرية والمادية الكفيلة بإنجاز التنمية. **ومن ثم فهناك حاجة موضوعية لتوسيع مفهوم الهموم الاجتماعية ليشمل مثل هذه الهموم ـ التغيرات الهيكلية وفك الروابط والاستقلال الاقتصادى والاعتماد على النفس وما إليها ـ إذا أردنا أن تعكس المؤشرات حقيقة مدى تقدم قطر من الأقطار النامية على طريق التنمية .**

إذن اختلاف ظروف الدول النامية عن ظروف الدول المتقدمة يحتم عدم الاقتصار على مفهوم مستوى المعيشة فى صياغة مؤشرات التنمية، ويوجب التوسع كى تعبر المؤشرات عن جملة التغيرات الهيكلية المطلوبة لإكساب الاقتصاد أساسًا متينًا للنمو الذاتى المستقل ولتهيئة فرص أفضل لإشباع الحاجات الإنسانية. وإدراج التغيرات الهيكلية ضمن الهموم التى يجب أن تعبر عنها مؤشرات التنمية مطلوب لسبب آخر، أى خلاف كونها شرطًا ضروريًا لإنجاز التنمية. وهذا السبب يتعلق بعنصر الزمن، حيث لا يتوقع حدوث تحسن كبير فى مستوى المعيشة إلا بعد فترة كافية لظهور نتائج التغيرات الهيكلية. ومن الطبيعى أن عدم حدوث تحسن فورى فى مستوى المعيشة لا يمكن أن يؤخذ قرينة على غياب الجهود التنموية. ولذا فإن التقييم ـ بل الرصد ـ الحقيقى لجهود التنمية يستوجب الإحاطة بالجهود المتصلة بتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق أهداف التنمية، وعدم الاقتصار على متابعة الأهداف النهائية .

ومن أمثلة الهموم الواجب أن تشملها مؤشرات التنمية ما ورد فى دراسة ضمن مشروع جامعة الأمم المتحدة عن «أهداف وعمليات ومؤشرات التنمية». ففى هذه الدراسة التى أجراها ميلز (Mills, 1980) قسمت الهموم التنموية على النحو التالى : **فك الروابط مع النظام الرأسمالى العالمى، وتحقيق السيطرة الاجتماعية على عملية الإنتاج، وزيادة إنتاجية العمل .**

ويندرج تحت البند الأول مؤشران : أولهما مؤشر للتعبير عن مدى ارتكاز

الصادرات على «قاعدة محلية»، أى إلى أى مدى تعتبر الصادرات امتداداً طبيعيّا للطلب المحلى (والبديل أن تكون الصادرات مستقلة عن هيكل الطلب، وبالتالى تكون هناك فجوة واسعة بين هيكل الإنتاج وهيكل الطلب). وثانيهما مؤشر عن مدى تمفصل الإنتاج المحلى، أى درجة التشابك والتماسك بين قطاعات الاقتصاد القومى ومدى الاعتماد على الواردات. أما البند الثانى فهو يتطلب مؤشرات عن مدى مشاركة المنتجين المباشرين فى تخصيص الموارد، وتحديد ماذا ينتج، وكيف يتم توزيعه. وأخيراً يضم البند الثالث مؤشرات عن زيادة إنتاجية العمل أو التطور فى قوى الإنتاج الذى يعد شرطًا ضروريّا لإشباع الحاجات المتزايدة للسكان، بما فى ذلك الحاجة إلى فرص عمل مجزية.

وفى دراسة لكاتب هذه الورقة (العيسوى، ١٩٨٤)، تم تحديد عشرة مجالات لمؤشرات التنمية :

١ ـ الوفاء بالاحتياجات الأساسية (وهى تشمل الصحة والتغذية والتعليم والثقافة والإسكان والنقل والاتصال).

٢ ـ المشاركة فى التنمية (فرص العمل، توزيع الدخل والثروة، والمشاركة فى اتخاذ القرارات).

٣ ـ تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات (فى مجالات الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية).

٤ ـ التعاون العربى.

٥ ـ الأداء الاقتصادى (شاملاً الإطار المؤسسى للإنتاج، وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية، والنمو الاقتصادى، والاستقرار الاقتصادى، والقضاء على تبديد الموارد).

٦ ـ الأمن الاجتماعى والسلامة العامة.

٧ ـ صيانة البيئة.

٨ ـ التطورات السكانية.

٩ ـ تطوير قاعدة المعلومات .

١٠ ـ قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة .

ويحتوى الملحق رقم (١) على قائمة تفصيلية لهذه المؤشرات . كما يحتوى الملحق رقم (٢) على قائمة مطورة لمؤشرات المجال (٣) التى أطلقنا عليها مؤشرات التبعية فى دراستنا عن قياس التبعية فى الوطن العربى (العيسوى ، ١٩٨٩) .

(جـ) مبادئ عامة لصياغة مجموعة مؤشرات للتنمية

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن المواصفات الواجب تحققها فى المؤشرات الاجتماعية باعتبارها قابلة للانطباق أيضًا على مؤشرات التنمية ، يجب مراعاة المبادئ العامة التالية :

١ ـ ترتيبًا على ما سبق ذكره من وجوب تغطية مؤشرات التنمية للتغيرات الهيكلية بمعناها الواسع ، وعدم اقتصارها على موضوع مستوى المعيشة ، ومن ثم وجوب تناول وسائل التنمية ومدخلاتها جنبًا إلى جنب مع أهدافها وغاياتها ، يصبح من الضرورى عدم الاقتصار على **مؤشرات الغايات أو النتائج** ، ويكون من المنطقى إضافة **مؤشرات الوسائل أو المدخلات** . إن هذين النوعين من المؤشرات ليسا متنافسين ، وإنما هما يتكاملان لإظهار الصورة الحقيقية للجهد التنموى فى أى وقت من الأوقات .

٢ ـ يتصل أيضا باتساع دائرة المؤشرات وشمولها لموضوعات لم تكن أصلاً محل قياس من جانب أجهزة الإحصاء ، أو ليس من السهل إخضاعها للقياس الكمى ، أو ـ إذا أمكن القياس ـ التوصل إلى مقياس عام يحيط بمختلف جوانب الظاهرة ، أنه لن يمكن الاكتفاء **بمؤشرات الوقائع أو الأحداث** ، وسيكون من الضرورى الالتجاء أيضًا إلى **مؤشرات الرأى أو المؤشرات الذاتية** . فقد لا يكون هناك بديل للنوع الأخير من المؤشرات عندما يتعلق الأمر بمتابعة مدى التقدم فى مجالات مثل مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات ، أو مدى شعور المواطنين بالأمان فى حياتهم ، أو مدى التحسن فى نوعية المواد الثقافية التى تبثها محطات الإذاعة والتليفزيون وتنشر فى الصحف والمجلات والكتب .

٣ ـ رأينا أن ثمة إجماعًا على أن المؤشر الاجتماعى ليس كائنًا منعزلاً، يمكن النظر إليه منفردًا، وأن الأصل أنه عضو فى كيان أكبر قد يكون نموذجًا للنظام الاجتماعى أو نظامًا للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات. وفى اعتقادى أن نفس الشئ ينطبق على مؤشرات التنمية. فمن الواجب أن تصمم مؤشرات التنمية استرشادًا **بنظرية** للتنمية تحدد العلاقات بين الوسائل والغايات، بحيث نحصل فى النهاية على نظام للمؤشرات. ولكن هذا مطلب عسير، حيث لا توجد نظرية دقيقة ومتفق عليها للتنمية تمكن من صياغة نظام للمؤشرات بالمعنى الدقيق لكلمة نظام. والميسور فى هذه الحالة هو **تكوين مجموعة متناسقة ومتكاملة قدر الإمكان من المؤشرات**، تغطى فيما بينها معظم جوانب أو محاور التنمية، بوسائلها وغاياتها.

٤ ـ وهذه النقطة تقودنا إلى نقطة أخرى خاصة بتفسير المؤشرات. فطالما أن المؤشرات تشكل فيما بينها مجموعة متكاملة ومتناسقة، فينبغى أن يتم تفسير أى مؤشر فى سياق **الإطار العام لمجموعة المؤشرات والتفاعلات الممكنة بينها**. ذلك أن الاستخدام الجزئى للمؤشرات ومحاولة التوصل إلى نتائج بناء على حركة مؤشر أو حتى مجموعة فرعية من المؤشرات دون النظر إلى المؤشرات الأخرى التى تتكامل وتتفاعل معها أو تلقى أضواء إضافية عليها، قد يوقعنا فى نتائج مضللة وأخطاء فادحة. فمثلاً لا يمكن الاكتفاء بمؤشرات الزيادة فى الإنتاج الصناعى للقول بحدوث تقدم فى مجال التصنيع، بل يجب مراعاة التغيرات التى قد تكشف عنها المؤشرات الخاصة بالتلوث فى البيئة والتبعية التكنولوجية ونسبة التصنيع المحلى . . إلخ. وكذلك لا يمكن استنتاج قيام تكامل إقليمى بمجرد ملاحظة أن ثمة انتقال كبير للمال والعمال فيما بين أقطار الإقليم، ومن الواجب النظر فى المؤشرات الدالة على كيفية استخدام هذه الموارد، وبالتحديد هل يتم استخدامها فى مشروعات تخدم التنمية الإقليمية أم فى مشروعات تكرس التنمية القطرية أو تزيد التكامل مع النظام الرأسمالى العالمى.

٥ ـ **يحبذ عدم التوسع فى عدد المؤشرات**؛ فالقصد من مؤشرات التنمية هو تقييم

عملية التنمية فى مجملها وفى جوانبها الرئيسية. وهذه مهمة مختلفة عن التقويم والمتابعة التفصيلية لما يحدث داخل كل قطاع أو كل نشاط. ولهذا فليس هناك ما يمنع من تكوين مجموعات فرعية لمؤشرات خاصة بالغذاء والزراعة أو بالصحة أو بالتعليم، يسمح فيها بقدر كبير من الخوض فى التفاصيل. أما مجموعة المؤشرات المركزية اللازمة لتقويم مجمل النشاط التنموى، فيجب أن تتجنب الإفاضة فى المسائل التفصيلية وتقتصر على الإحاطة بالجوانب العامة ذات الأهمية. وتبرز أهمية تدنية عدد المؤشرات من أنه كلما زاد عدد المؤشرات كلما أصبح من الصعب تفسيرها واستخراج نتيجة عامة منها وخاصة فى غياب أوزان صريحة متفق عليها لترجيح المؤشرات المختلفة. غير أن وجوب الاحتفاظ بعدد المؤشرات عند الحد الأدنى الملائم لا يحول دون تضمين درجة من التفصيل والتقسيم فى المؤشرات. فقد يكون من الضرورى للتوصل إلى تقويم صحيح لجهود التنمية وتشخيص مشكلاتها تقسيم بعض المؤشرات الكلية حسب الموقع (ريف وحضر) أو حسب الجنس (ذكور وإناث)، أو حسب العمر... إلخ.

٦ - ينبغى أن تصاغ مؤشرات التنمية ابتداءً بغض النظر عن مسألة توفر البيانات. ذلك أن التقيد بما هو متاح من بيانات لن يؤدى إلا إلى مجموعة معيبة للمؤشرات لا تكفى بأية حال لتحقيق الغرض الأصلى، وهو متابعة مدى التقدم فى مجال التنمية بمعناها الشامل. وبرغم أنه قد لا يتيسر فى المراحل الأولى تركيب كل المؤشرات المطلوبة، إلا أن مجرد البدء بالمؤشرات «النظرية» أو «المثالية» يشكل قوة دافعة لتطوير البيانات، وبالتالى لتوفير بيانات ما كانت تتوفر لو قنع مصممو المؤشرات بما هو متاح من البيانات.

٢-٥- تطورات أحدث فى مجال المؤشرات التنموية

نرصد فى هذا الجزء عدداً من التطورات الأحدث فى مجال المؤشرات، والتى يمكن الاستعانة بها فى تكوين مجموعة مؤشرات ذات مغزى للتنمية.

(أ) مؤشر التقدم الأصيل

مؤشر التقدم الأصيل[١] (م. ت. أ) هو مؤشر لقياس الرفاهة الاقتصادية بأسلوب الحذف من الناتج المحلى الإجمالى (ن. م. أ) والإضافة إليه. فهو يحذف بعض العناصر التى يعتبرها تكلفة لا منفعة، ويضيف بعض العناصر المستبعدة من الحساب التقليدى للناتج لأنها تضيف إلى الناتج حتى إذا لم تتجسد فى تعاملات سوقية. والمؤشر من هذه الزاوية ليس جديداً فى فكرته، فقد سبقته على نفس المسار عدة محاولات أشرنا إليها من قبل فى البند (ج) من القسم (٢-٢). وإنما تنحصر جدة المؤشر فى طريقة تطبيقه لنفس الفكرة، حيث يتوسع فى تعريف بنود التكاليف التى يتعين حذفها من (ن. م. أ)، وفى بنود المنفعة التى يتعين إضافتها إليه.

ويذكر أن المؤشر (م. ت. أ) يأخذ فى الحسبان أكثر من عشرين جانبًا من جوانب الحياة التى يتجاهلها مقياس (ن. م. أ) لسبب أو لآخر. فهو يتضمن تقديراً للمساهمة الاقتصادية لعدد من العوامل الاجتماعية والبيئية التى يستبعدها الحساب المعتاد للناتج المحلى. كما أنه يرتكز على التمييز بين المعاملات الاقتصادية التى تضيف إلى الرفاهة وتلك التى تنتقص منها. ثم يجرى دمج العناصر المختلفة التى تؤثر سلبًا أو إيجابًا على الرفاهة فى مقياس مركب هو مقياس (م. ت. أ).

ويمكن أن نضرب بعض الأمثلة على الاختلافات بين (ن. م. أ) و (م. ت. أ). يتكبد الأفراد والمجتمع مصروفات فى شكل أتعاب محامين ورسوم قضائية وأتعاب أطباء وما إليها من تكاليف اقتصادية ناتجة عن التصدعات الاجتماعية فى الأسرة والمجتمع وعما يترتب عليها من جرائم ونزاعات عائلية وما إلى ذلك. وهذه المصروفات تعتبر دخولا تضيف إلى الرفاهة، ومن ثم فهى تدخل فى حساب (ن. م. أ)، بينما يستبعدها مقياس (م. ت. أ) باعتبارها تمثل استقطاعًا من الرفاهة. وقل مثل ذلك عن تكلفة استنفاد المواد الناضبة، وتكلفة التلوث، فهى تضيف إلى الرفاهة فى (ن. م. أ)، ولكنها تستبعد من (م. ت. أ) باعتبارها انتقاصًا من الرفاهة. كذلك فإن استهلاك بعض أشكال الطاقة (الطاقة الأحفورية والطاقة

(١) . Genuine Progress Indicator = GPI المرجع هو : . Redefining Progress, 1995

النووية) التى تؤدى إلى تغير المناخ العالمى وتتطلب إدارة المخلفات النووية، وكذلك استـهـلاك بعض الكيـمـاويات التى تؤدى إلى تآكل طبـقـة الأوزون (مـثل الكلوروفلوُرو كربون) يحسب كتكلفة تخصم من (ن. م. أ) عند حساب (م. ت. أ)، بينما لا تظهر مثل هذه التكلفة طويلة المدى ضمن مكونات (ن. م. أ). ومن منظور (م. ت. أ) يعد الإنفاق المرتبط بحوادث السيارات (فواتير الأطباء ومراكز الصيانة)، والإنفاق المرتبط بالانتقال بين العمل وسكن بعيد نسبيًا للهروب من التلوث، والإنفاق على مرشحات المياه للوقاية من تلوث المياه تكلفة لا منفعة، ومن ثم يجب خصمه من (ن. م. أ). كذلك يميز مقياس التقدم الأصيل بين شراء السلع المعمرة وإقامة البنية الأساسية، وبين الخدمات المستمدة منها سنويا. فالأول يعامل كنفقة، بينما يعامل الثانى كمنفعة تدخل فى قيمة (م. ت. أ) السنوية.

وتدخل قيمة العمل المنزلى كرعاية الأطفال والإصلاحات المنزلية التى يقوم بها أفراد الأسرة وما إليها كإضافة إلى الرفاهة فى (م. ت. أ)، بينما هى مستبعدة من (ن. م. أ) باعتبارها لا تظهر فى التعاملات السوقية. ويعالج (م. ت. أ) قضية التفاوت فى توزيع الدخل استنادًا إلى أن المنفعة الحدية لجنيه إضافى أكبر عند الفقير منها عند الغنى، وذلك بالسماح لمؤشر (م. ت. أ) بالارتفاع عندما تزداد حصة الفقراء فى الدخل، وبالانخفاض عندما تنخفض هذه الحصة. وأخيرًا، يأخذ (م. ت. أ) فى الاعتبار ما إذا كانت الزيادة فى الدخل ناتجة عن اقتراض خارجى يتعين سداده فيما بعد ؛ إذ فى هذه الحالة يتعين استقطاع جزء من(ن . م . أ) مقابل تكلفة سداد أعباء القروض الخارجية .

(ب) مؤشرات الإطار الشامل للتنمية

كما أشرنا فى القسم الأول من هذه الدراسة (الجزء ١ ـ ١٠)، اقترح البنك الدولى مدخلاً كليًا للتعامل مع تحديات التنمية، يجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة، والجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى. وهذا المدخل الكلى هو ما أطلق عليه البنك الإطار الشامل للتنمية. ولما كانت المؤشرات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والمالية مألوفة وشائعة الاستعمال، فقد سعى البنك إلى إبراز العناصر أو المجالات ذات الصلة بالجوانب الهيكلية

والاجتماعية والبشرية للتنمية والتى يقترح تكوين مؤشرات ملائمة لها. وحسب التصور الجديد للبنك الدولى (Wolfensohn , 1999) فإن مؤشرات الإطار الشامل يجب أن تعبر عن التطورات فى أربعة عشر عنصراً أو مجالاً، بيانها كالتالى :

١ ـ الحكم الجيد والنظيف. وهذا العنصر يتعلق بالمستوى التعليمى والتنظيمى للحكومة، ودرجة نظافة أو نزاهة الحكم، ومدى التزام القيادة بالنظافة أو النزاهة فى الحكم، ومسائل المحاسبية والمشاركة وما إليها .

٢ ـ النظام القانونى والقضائى الجيد. ويتعلق هذا العنصر بكل ما من شأنه توفير الحماية والأمان للأفراد والممتلكات، وتوفير نظم وتشريعات فعالة لعلاقات العمل والمعاملات التجارية، فضلاً عن نزاهة القضاء .

٣ ـ النظام المالى. وهذا العنصر يشمل حسن تنظيم القطاع المالى ومدى توافر إشراف وضوابط على عمل البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وكذلك على أسواق المال، ومدى الالتزام بنظم المراجعة أو التدقيق الدولية . . . إلخ .

٤ ـ شبكات الأمان والبرامج الاجتماعية .

٥ ـ التعليم والمعرفة .

٦ ـ الصحة والسكان .

٧ ـ المياه والصرف الصحى .

٨ ـ الطاقة .

٩ ـ الطرق والنقل والمواصلات .

١٠ ـ القضايا البيئية والثقافية، أو اطراد التنمية .

١١ ـ استراتيجية التنمية الريفية .

١٢ ـ استراتيجية التنمية الحضرية .

١٣ ـ استراتيجية تنمية القطاع الخاص .

١٤ ـ استراتيجيات لقضايا ذات أهمية خاصة للدولة محل الاهتمام .

وحسب تصور البنك الدولى، فإنه ينبغى رصد التقدم فى هذه المجالات ليس

فقط على المستوى الإجمالي، بل وعلى مستوى الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، وهي: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومؤسسات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف. ويجري البنك في الوقت الحالي تطبيقات للإطار الشامل للتنمية ومؤشراته في عدد من الدول النامية، وذلك بصفة تجريبية يؤمل أن تفيد في المزيد من البلورة والتدقيق لفكرة الإطار الشامل ومؤشراته، وكذلك في تحسين الاستراتيجيات القطاعية للدول الداخلة في التجربة المقرر لها أن تستمر ١٨ شهراً .

(جـ) مؤشرات التنافسية

تزايد الاهتمام بالعوامل المؤدية إلى إحراز الدول لقوة تنافسية في الأسواق الدولية تزايداً عظيماً في أعقاب تطبيق سياسات التحرير والتكيف والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وتقوم مؤسسات دولية وقطرية بإصدار مؤشرات مختلفة للتنافسية، سواء للمقارنة بين القدرات أو المراكز التنافسية للدول المختلفة في سنة معينة، أم لمتابعة التطور في تنافسية دولة بعينها خلال فترة زمنية معينة. وسوف نشير فيما يلي إلى ثلاثة أمثلة لمؤشرات التنافسية .

أولاً : مؤشرات المعهد الدولي لتنمية الإدارة

يصدر المعهد الدولي لتنمية الإدارة تقريراً حول التنافسية الدولية يطلق عليه **الكتاب السنوي الدولي للتنافسية** . (IMD, 1997) ويتناول هذا التقرير أوضاع التنافسية في العالم مستخدماً ٢٤٤ مؤشراً موزعة على ٨ عناصر أو مجالات، هي :

١ ـ الاقتصاد الوطني . وتظهر هنا المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الاقتصادي الكلي، وكذلك أوضاع الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ونفقة المعيشة . . إلخ .

٢ ـ التدويل . وتعبر المؤشرات في هذا المجال عن مدى اشتراك الدولة في التجارة الدولية والاستثمار الدولي، وأوضاع الصادرات والواردات وسعر الصرف ومعدلات الحماية وما إليها .

٣ ـ الحكومة . وتنصب المؤشرات هنا على السياسات الحكومية ذات الأثر على التنافسية كالسياسات المالية والنقدية، والإنفاق العام والدين العام، وتدخل الدول، وكذلك النظام القضائي والأمني .

٤ ـ التمويل . وتظهر هنا مؤشرات حول أداء سوق المال، ونوعية الخدمات المالية المتوافرة، ومدى وفرة وتكلفة رأس المال، وكفاءة القطاع المصرفي .

٥ ـ البنية الأساسية. وهى لا تقتصر على المرافق العامة، بل تشمل البنية الأساسية لقطاع العلم والتكنولوجيا، ومدى الاكتفاء الذاتى فى الطاقة، والقيود البيئية.

٦ ـ الإدارة. وتسعى المؤشرات هنا لإظهار إلى أى مدى تدار مؤسسات الأعمال بطريقة إبداعية، وإلى أى مدى تحقق الربح بطريقة مسئولة اجتماعيًا، وذلك فضلاً عن إلقاء الضوء على الإنتاجية وتكلفة العمل وكفاءة الإدارة.. إلخ.

٧ ـ العلم والتكنولوجيا. وتنصب المؤشرات هنا على القدرة العلمية والتكنولوجية، حيث يتم رصد الإنفاق على البحث والتطوير، والتعرض لقضايا إدارة التكنولوجيا والملكية الفكرية، والبيئة العلمية بوجه عام.

٨ ـ البشر. ويتجه الاهتمام هنا إلى مؤشرات خصائص السكان وقوة العمل، والتعليم، ونوعية الحياة، والمواقف والقيم، والبطالة وما إلى ذلك.

وتجمع البيانات الخاصة بهذه المؤشرات جزئيا من البيانات المنشورة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والبيئية فى الدول المختلفة، وجزئيًا عن طريق جمع بيانات من مسح يتم فيه استطلاع آراء ٢٥٠٠ شخصًا حول المسائل التى لا تتوافر عنها بيانات أو حول الجوانب الكيفية مثل نوعية التعليم ونظم القيم وما إلى ذلك. كما يتم ترتيب الدول حسب القدرة التنافسية، بعد ترجيح المؤشرات المشار إليها أعلاه بأوزان خاصة.

ثانيًا: مؤشرات المنتدى الاقتصادى العالمى

يقوم المنتدى الاقتصادى العالمى (دافوس) منذ سنة ١٩٨٠ بإصدار **التقرير العالمى للتنافسية** الذى يتضمن مؤشرات حول التنافسية الدولية، كما يعاون هيئات دولية وقطرية عديدة فى إعداد مثل هذه المؤشرات (١).

---

(١) نعتمد هنا على العرض الوارد فى نشرة منتدى البحوث الاقتصادية [(ERF) الندوة، المجلد الرابع، العدد الثالث/ ديسمبر ١٩٩٧ ويناير ١٩٩٨ (ص ٢٩ و ص ٣٠)] لتقرير القدرة التنافسية العالمية لعام ١٩٩٧: Word Economic Forum, The Global Competitiveness Report 1997.
وقد استخدم المنهج المتبع فى قياس التنافسية فى هذا التقرير فى إعداد تقرير عن التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى، وذلك فى إطار مشروع DEPRA الذى تموله هيئة المعونة الأمريكية، انظر:
Ministry of Economy, The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report 1998.

ومن الملاحظ أن تقرير عام ١٩٩٧ قد غطى ٥٣ دولة يقال إنها تمثل ٩٥٪ من إنتاج العالم وتجارته، ولكن ليس بينها سوى عدد محدود جداً من الدول النامية. وفى تحليله المقارن للقدرة التنافسية للدول المختلفة، يركز التقرير على ٨ عناصر أو مجالات تضم فى مجموعها ٢١٠ متغيراً أو مؤشراً يجرى ترجيحها بأوزان معينة. وهذه المجالات هى :

١ ـ الانفتاح

٢ ـ الحكومة

٣ ـ التمويل

٤ ـ التكنولوجيا

٥ ـ البنية الأساسية

٦ ـ الإدارة

٧ ـ القوى العاملة

٨ ـ المؤسسات

ويقدم التقرير عدة مؤشرات يجرى ترتيب المركز التنافسى للدول وفقًا لها، مثل مؤشر القدرة التنافسية الكلية، ومؤشر النمو الاقتصادى، ومؤشر نمو السوق. وتبنى قاعدة معلومات التقرير من بيانات يتم الحصول عليها من المنظمات الدولية والحكومية والشركات والدوائر الأكاديمية والمصادر الخاصة، وكذلك من مسح يتم فيه استطلاع آراء رجال الأعمال فى كل الدول التى يغطيها التقرير .

ثالثًا : مؤشرات البنك الدولى

قامت الدائرة المعنية بتنمية القطاع الخاص فى البنك الدولى مؤخراً بجمع طائفة من مؤشرات القدرة التنافسية تغطى أربع خصائص لبيئة الأعمال فى الدول المختلفة[1] :

(١) يعتمد هذا العرض على مقال شيام خيمانى واندروستون المنشور فى نشرة الندوة التى يصدرها منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) : المجلد الثالث، العدد الثانى، يونيو ١٩٩٦، بعنوان : «مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

١ ـ النشاط ، أى قدرة المؤسسات على الاستجابة لمؤشرات السوق كما توضحها مؤشرات الأداء الاقتصادى والتصديرى (معدلات نمو الدخل والإنتاجية والصادرات والاستهلاك . . . إلخ) .

٢ ـ الاعتمادية ، أى قدرة المؤسسات على تقديم تعهدات على امتداد فترة زمنية والوفاء بها ، حسبما تعبر عنها مؤشرات الاستقرار الاقتصادى كالتضخم والمديونية الخارجية وخدمة الدين وعجز الموازنة وأيام العمل المفقودة بسبب الإضرابات .

٣ ـ القدرة على التعلم ، أى قدرة المؤسسات والعاملين بها على استيعاب المعلومات والتكنولوجيات الجديدة ، كما تنعكس فى مؤشرات التعليم والقدرة التكنولوجية .

٤ ـ العمل عن طريق الشبكات ، أى مدى ارتباط المؤسسات بالأسواق ومصادر المعلومات والتكنولوجيا ، كما تعبر عنها مؤشرات النقل والاتصال والاستثمار الأجنبى المباشر .

ولا يزعم أصحاب هذه المؤشرات أنها كافية للتعبير عن القدرة التنافسية . إذ يشيرون إلى قيد البيانات الذى يحول دون التعبير عن أمور أخرى مهمة لوجود بيئة أعمال تنافسية ولرفع مستوى تنافسية الدولة فى أسواق التصدير . ومن الواضح أن البنك الدولى قد اكتفى بالمؤشرات الكمية المتاحة فى بنك معلوماته ، ولم يسع ـ كما فعل المعهد الدولى للتنمية الإدارة والمنتدى الاقتصادى العالمى ـ إلى استكمال المعلومات الكمية بمعلومات كيفية من خلال استطلاعات الرأى .

(د) مؤشرات البيئة واطراد التنمية

تتعدد القضايا التى يمكن أن تسعى المؤشرات البيئية إلى التعبير عنها تعدداً عظيماً . ويرجع ذلك إلى أن ما يصنعه الإنسان بالبيئة وما تصنعه البيئة فى الإنسان ، أو ما يمكن أن نطلق عليه التفاعلات البيئية التنموية ، هى نتاج التصرفات والسياسات فى مجالات السكان والصحة والغذاء والطاقة والإنتاج الزراعى والصناعى والخدمى ، واختيار التكنولوجيا فى كل منها ، والاستهلاك ، والاقتصاد

والمال، وتوزيع الدخل والثروة. كما أنها تتأثر بالضرورة بتوجهات ومحتوى التعليم والتدريب، ونوعية النظم السياسية وخاصة درجة المشاركة المسموح بها، وكذلك نوعية مؤسسات الإدارة والتخطيط، ومناهجها فى تحديد الأولويات، ومدى الاستقلالية التى يتمتع بها صناع القرارات فى تحديد هذه الأولويات، أو مدى خضوعهم لمؤثرات ومصالح أجنبية فيما يتخذ من سياسات أو قرارات. ومن هنا يمكن أن تتعدد المؤشرات الدالة على الأداء البيئى واطراد التنمية تعدداً كبيراً، وتتجاوز المؤشرات البيئية الصرف كمؤشرات التلوث واستنفاد الموارد الطبيعية لتشمل أيضًا مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية ومؤسسية. ودون محاولة لحصر ما هو متاح من مؤشرات حول الأداء البيئى واطراد التنمية، سوف نقدم فيما يلى بعض أمثلة للمحاولات الأحدث فى هذا المجال.

فى مؤتمر عقد مؤخراً وشاركت فى تنظيمه الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والبنك الدولى (World Bank 1998)، استقر الرأى على أن تقوم الجهات الدولية المعنية بالتنمية بمتابعة أوضاع البيئة عن طريق المؤشرات التالية:

١ ـ مؤشر الالتزام، أى التزام الحكومة والمؤسسات الأخرى فى الدولة بحماية البيئة، وذلك بدلالة امتلاك أو عدم امتلاك الدولة لاستراتيجية وطنية للتنمية المطردة.

٢ ـ مؤشران للموارد المائية، أحدهما يتعلق بإمكانية حصول السكان على مياه آمنة، والآخر يتعلق بكثافة استخدام الماء العذب (نسبة المستخدم من المياه إلى جملة الموارد المائية المتاحة).

٣ ـ مؤشر للتنوع البيولوجى، وهو يقيس نسبة المساحات المعاملة كمحميات طبيعية إلى جملة مساحة الدولة.

٤ ـ مؤشران للطاقة، وهما: إنتاجية وحدة الطاقة (الناتج المحلى الإجمالى لكل كجم من الطاقة المستخدمة)، وانبعاثات ثانى أكسيد الكربون الكلية ومتوسط نصيب الفرد منها.

ومن الواضح أن هذه القائمة محدودة جدّاً، وأنها تراعى توافر المعلومات عن

أكبر عدد من الدول. وهي تركز بشكل مباشر على مؤشرات بيئية صرف، كما تسعى للتعبير عما لم تأخذه في الحسبان بشكل مباشر من خلال توافر أو عدم توافر استراتيجية وطنية للتنمية المطردة. ويقوم البنك الدولي بنشر هذه المؤشرات في تقريريه الشهيرين : **مؤشرات التنمية الدولية، وتقرير التنمية في العالم** (وإن كان النشر في التقرير الأخير مقصور على بعض هذه المؤشرات).

وفي إطار الأمم المتحدة، قام قسم الإحصاءات في عام ١٩٩٨ بتعميم استبيان لجمع أربع مجموعات من المؤشرات البيئية (UN, 1998)، وهي :

١ ـ مؤشرات المياه، وهي تتعلق بالكميات المتاحة ومصادرها، ونوعية المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي وأي مياه أخرى.

٢ ـ مؤشرات الهواء، وهي تنصب على الانبعاثات السنوية لملوثات الهواء، وبوجه خاص انبعاثات أكاسيد الكربون والنيتروجين والرصاص من المصادر الثابتة كمحطات توليد الطاقة والمصانع، والمصادر المتحركة كوسائل النقل. كما يعنى في مؤشرات الهواء بقياس المتوسط السنوي لتركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.

٣ ـ مؤشرات الأراضي. وهي تدور حول المتاح من الموارد الأرضية واستخداماتها المختلفة، والتغيرات في هذه الاستخدامات، ومدى تعرض التربة للتدهور حسب المصادر المختلفة للتدهور (الاستخدام البشري ـ الرياح ـ المياه.. إلخ)، وحسب شدة التدهور.

٤ ـ مؤشرات الكوارث الطبيعية، كالزلازل والجفاف والفيضانات والأعاصير. ويهتم هنا بوجه خاص برصد إجمالي ضحايا هذه الكوارث (الموتى ـ المصابون ـ المفقودون ـ المشردون)، والتكاليف والأضرار المترتبة على هذه الكوارث مقاسة بعملة البلد محل الاهتمام.

ومن الملاحظ أن هذه القائمة موجزة جداً بالقياس إلى إطار مؤشرات اقترح في إطار الأمم المتحدة في أعقاب مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو في ١٩٩٢ ونتيجة لتوصياته. فهذا الإطار (Bartelmus, 1994) يتعرض لطائفة

عريضة من القضايا البيئية والتنموية، ويسعى لرصد الأنشطة والأحداث الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، والآثار البيئية المترتبة عليها، فضلاً عن مدى استجابة الحكومة والقطاع الخاص بسياسات وإجراءات للتصدى لهذه الآثار. والقضايا الواردة فى هذا الإطار هى :

١ ـ القضايا الاقتصادية، كأنماط الاستهلاك والموارد المالية والتكنولوجيا والسياسات وتكامل البيئة والتنمية فى اتخاذ القرارات.

٢ ـ القضايا الاجتماعية والسكانية، كالفقر وديناميات السكان والتعليم والتدريب والصحة.

٣ ـ قضايا الهواء والمناخ.

٤ ـ قضايا الأرض والتربة، وما يتصل بها من قضايا كالتصحر والتنمية الزراعية.

٥ ـ قضايا المياه، وتشمل قضايا الموارد من الماء العذب ومياه المحيطات والبحار.

٦ ـ القضايا المتعلقة بموارد طبيعية أخرى، كالغابات والتنوع البيولوجى والموارد المعدنية والطاقة.

٧ ـ قضايا النفايات، وتشمل النفايات الصلبة والصرف الصحى والكيماويات السامة والخطرة.

٨ ـ قضايا المستوطنات البشرية والكوارث الطبيعية.

٩ ـ قضايا الدعم المؤسسى، وهى تشمل المؤسسات العلمية، وقضايا بناء القدرات، وهياكل اتخاذ القرارات، وأدوار المجموعات المختلفة ذات الصلة بالهموم والتصرفات والسياسات البيئية.

ومن المحاولات المهمة فى مجال المؤشرات البيئية المحاولات التى قامت بها هيئات دولية عديدة لتعديل حسابات الناتج القومى الإجمالى بيئيًا، وصولاً إلى ما صار يعرف **بالناتج القومى الإجمالى الأخضر**(١). ويبرز فى هذا الصدد النظام

---

(١) Green GNP

الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ . ولعل أحدث المحاولات فى هذا الشأن هى محاولة البنك الدولى تقديم مؤشر وحيد للدلالة على ما إذا كان قطر ما يسير على طريق التنمية المتواصلة أو المطردة، ألا وهو مؤشر **الادخار الأصيل** (١) (World Bank 1998, pp .110 - 111)وفيما يلى تعريف موجز بهذا المؤشر .

ينطلق المؤشر من فكرة أساسية، ألا وهى أن إحراز تنمية مطردة، أو قابلية مسيرة تنموية ما للاطراد، هى عملية تدور فى المقام الأول حول خلق الثروة وصيانتها، وذلك بالمعنى الواسع للثروة الذى يضم - إلى جانب البيئة الطبيعية والموارد الطبيعية - رأس المال البشرى . ويستدل على القابلية لاطراد المسار التنموى بمعدل خلق أو إفناء الثروة بهذا المعنى الواسع . وهذا هو ما يشير إليه مؤشر الادخار الأصيل . فهو مقياس شامل لمعدل الادخار فى أى قطر، وذلك بعد أخذ العوامل التالية فى الحسبان :

- الاستثمار فى رأس المال البشرى .
- إهلاك الأصول المنتَجة أو المصنوعة (٢) .
- تدهور البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية .

وللوصول إلى **معدل الادخار الأصيل**، نبدأ بالاستثمار المحلى الإجمالى ونضيف إليه الإنفاق الجارى على التعليم (تعبيراً عن الاستثمار فى تكوين رأس المال البشرى) . وهذه الإضافة تنقلنا من الاستثمار المحلى الإجمالى إلى ما يطلق عليه **الاستثمار المحلى الموسع**(٣) . وعندما يخصم من الأخير الاقتراض الصافى من الخارج، ويضاف إليه التحويلات الرسمية من الخارج، ثم تخصم قيمة إهلاك الأصول المنتجة أو المصنوعة، نصل إلى ما يطلق عليه **الادخار الصافى الموسع** . وبعد ذلك يأتى التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية . فعندما نستبعد من الادخار الصافى الموسع ما يقابل استنفاد الموارد (٤)، كالموارد المعدنية وموارد الطاقة والأخشاب، نصل إلى **الادخار الأصيل** (١) . وإذا خصمنا من الأخير قيمة مقابلة

---

(١) Genuine Saving Indicator
(٢) Produced Capital
(٣) Expanded Domestic Investment
(٤) Resource Depletion

للأضرار الناتجة عن التلوث ، فإننا نصل إلى مؤشر أكثر استيعابًا للأبعاد البيئية ، وهو مؤشر الادخار الأصيل (٢) .

وفى الحسابات التى أجراها البنك الدولى لهذا المؤشر لعدد من دول أمريكا اللاتينية والكاريبى ، استبعد تقييم استنفاد عدد من الموارد كالمياه والأسماك والتربة لصعوبات التقدير ، كما اقتصر فى حساب مقابل أضرار التلوث، على الضرر المرتبط بانبعاثات ثانى أكسيد الكربون .

وفى دراسة مشتركة لمجموعة من المؤسسات والمعاهد البحثية المعنية بالبيئة فى كل من الولايات المتحدة و ألمانيا و اليابان و هولندا (Adriaanse et al) ، اقترح استعمال مؤشر مكمل لمؤشر الناتج المحلى الإجمالى (ن. م. أ)، ألا وهو **مؤشر المستلزمات المادية الكلية للاقتصاد**[١] (م. م. ك : . TMR) وإذا كان مؤشر (ن . م . أ) يقيس حجم النشاط الاقتصادى لدولة ما بوحدات نقدية ، فإن مؤشر (م . م . ك) يقيس حجم النشاط الاقتصادى بوحدات مادية [٢]، كالطن أو الكيلو جرام من الموارد الطبيعية . ويعرف مؤشر (م . م . ك) بأنه مقياس لمجموع ما يستخدمه الاقتصاد الوطنى من الموارد الطبيعية فى سنة ما . وتشتمل الموارد الطبيعية المستخدمة والداخلة فى تعريف (م . م . ك) على ما يأتى :

(أ) الموارد الطبيعية ذات المنشأ المحلى .

(ب) الموارد الطبيعية ذات المنشأ الأجنبى .

(جـ) الموارد الخفية ذات الصلة بالموارد ذات المنشأ المحلى[٣].

(د) الموارد الخفية ذات الصلة بالموارد ذات المنشأ الأجنبى .

ويطلق على مجموع البندين (أ) و (ب) **المدخلات المادية المباشرة**[٤]، ويعبر عنها بالمؤشر (م . م . م : . DMI) وهو مقياس للتدفق من الموارد الطبيعية أو السلع الأولية التى تدخل الاقتصاد من أجل إجراء مزيد من العمليات الصناعية عليها،

---

(١) Total Material Requirement = TMR

(٢) Physical units

(٣) Hidden or indirect material flows

(٤) Direct Material Input = DMI

كالحبوب التى تستخدم فى تصنيع الأغذية، والبترول الذى يجرى تكريره، وجذوع الأشجار التى تتحول إلى أخشاب. ولا يدخل فى حساب (م.م.ك) أو (م.م.م) المستخدم من الماء والهواء لصعوبات فنية فى التعامل معهما.

أما التدفقات الخفية أو غير المباشرة من الموارد [البندان (ج) و (د)]، فيقصد بها استخدامات الموارد الطبيعية التى لا تدخل فى الحساب الاقتصادى. فهذه الموارد لا تظهر فى حسابات الدخل القومى، لا لشئ إلا لكونها لا تظهر فى الأسواق كسلع تباع وتشترى. وهى عبارة عن الموارد التى يجرى نقلها أو إزالتها من مواضعها الأصلية أو ضياعها من أجل الوصول إلى المادة المطلوبة أو من أجل إقامة البنية الأساسية. ومن أمثلتها الجزء من المواد الخام الذى يتم التخلص منه وصولا إلى الخام المركز، أو الكتلة الحيوية من النباتات والغابات التى يجرى تحريكها عند اقتلاع الأشجار وسيقان النباتات والتى يتم فصلها واستبعادها فيما بعد وصولا إلى الأخشاب أو إلى الحبوب. كما تشتمل التدفقات الخفية على المواد التى يجرى إزالتها كالأتربة والأحجار من أجل الوصول إلى خام معين، والمواد التى يتم استخراجها من التربة لوضع أساسات مبنى أو طريق أو ميناء، وكذلك ما يطرأ على التربة من تآكل من جراء زراعتها. وكل هذه التدفقات تعبر عن استخدامات أو تغييرات للبيئة والموارد الطبيعية يتجاهلها الحساب الاقتصادى التقليدى، وذلك بالرغم من أن لها آثاراً بيئية مؤكدة.

ومن المثير أن الدراسة التى بلورت مقياس (م.م.ك) قد وجدت أن نسبة التدفقات الخفية أو غير المباشرة تتراوح بين ٥٥ ٪ و ٧٥ ٪ من إجمالى الموارد الطبيعية التى تستخدمها اقتصادات الدول الأربع محل الدراسة. وهى نسبة ضخمة بلا جدال، و لا شك فى أن تجاهلها يعنى تجاهل قدر عظيم من أسباب الآثار البيئية التى تتعرض لها ليس هذه الدول فحسب، بل و الدول الأخرى التى تستمد منها بعض احتياجاتها من الموارد الطبيعية. ففى اقتصادات تزداد انفتاحًا على بعضها كل يوم، غالبًا ما تستخرج الموارد من بلد، ليتم إجراء بعض العمليات التحويلية عليها فى بلد ثان و ثالث، وليجرى استهلاكها فى بلد رابع. ولذلك فإن نسبة مهمة من الموارد الطبيعية التى يستخدمها اقتصاد بلد ما قد تستمد من خارج حدوده. وقد

تراوحت هذه النسبة [أى الوزن النسبى للبند (ب) أعلاه فى تعريف (م. م. ك)] بين ٣٥٪ و ٧٠٪ فى الدول الأربع محل الدراسة ؛ الأمر الذى يعنى أن هذه الدول مرتفعة الدخل قد استمتعت باستهلاك مواد مستورده تحملت **التكلفة البيئية** لإنتاجها دول أخرى غيرها ، وهى غالبا الدول النامية المصدرة للموارد الطبيعية .

ويستلزم الوصول إلى مؤشر (م.م.ك) إنشاء **حسابات للتدفقات المادية القومية**(١) مشابهة لحسابات التدفقات الاقتصادية القومية . وينظر إلى حسابات التدفقات المادية على أنها تصور **الأساس المادى للاقتصاد**(٢). والموارد الطبيعية التى أدرجت فى حساب (م.م.ك) هى الوقود الأحفورى، و الفلزات، و المعادن، الصناعية، ومواد البناء، و البنية الأساسية، و التآكل فى التربة، و المواد القابلة للتجدد، و الواردات من المواد نصف المصنعة و المواد كاملة الصنع .

وفى ضوء ما تقدم، فقد اعتبر أن مؤشر (م.م.ك) هو مؤشر تقريبى للضغط الذى يمارسه اقتصاد دولة من الدول **على البيئة العالمية** . كما اعتبر أن وضع مؤشر (م.م.ك) إلى جانب مؤشر (ن.م.أ) يمكّن من الوقوف على صورة أكثر شمولا لحقيقة حجم النشاط الاقتصادى لأى دولة، وعلى الآثار البيئية لهذا النشاط . وقد اقترحت الدراسة **مؤشراً لكثافة استخدام الموارد الطبيعية**(٣)، أقوى فى الدلالة على الآثار البيئية للنشاط الاقتصادى من المؤشر التقليدى الذى ينسب المدخلات المادية المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالى (أى م.م/ ن.م.أ). والمؤشر المقترح ينسب المستلزمات المادية الكلية للاقتصاد إلى ناتجه المحلى الإجمالى (أى م.م.ك/ ن.م.أ). ومن ثم فهو مؤشر أكثر شمولا من المؤشر التقليدى لكثافة استخدام الموارد. وبمراقبة هذا المؤشر يمكن معرفة ما إذا كان النشاط الاقتصادى ينمو بمعدل أسرع أو أبطأ من معدل النمو فى استخدامات الموارد الطبيعية . ومن ثم يمكن متابعة مدى التقدم فى تحقيق الأهداف البيئية بصورة أدق . كما أن التعبير عن استخدامات الموارد بوحدات مادية يسهل مهمة الحكم على اتجاهات التطور فى هذه الاستخدامات عبر الزمن فى الدولة الواحدة، كما يسهل مهمة المقارنة بين الدول

---

(١) National Material Accounts
(٢) The material basis of an economy
(٣) Material Intensity

المختلفة فى هذا الشأن . وبحساب متوسط نصيب الفرد من المستلزمات المادية الكلية (م . م . ك . للفرد فى السنة)، يمكن التعرف على ما إذا كان الضغط على الموارد يتجه إلى الانخفاض أو إلى التزايد، ومن ثم الحكم على مدى النجاح فى تحقيق خفض استهلاك الموارد الطبيعية[1] الذى تزعم الدول الصناعية استهدافه .

وآخر المحاولات التى نشير إليها فى مجال المؤشرات البيئية هى محاولة على نصار (فى : وديع ، ١٩٩٧) . فقد اقترح قائمة تضم ٤٣ مؤشراً موزعة على قسمين : قسم للأداء البيئى يضم ٣٢ مؤشراً، وقسم لاطراد التنمية يضم ١١ مؤشراً . وفى الواقع أن العدد الكلى للمؤشرات قد يتجاوز ٤٣ بكثير، حيث إن بعض المؤشرات هى مجموعات تضم أكثر من مؤشر . فضمن مؤشرات التنمية مثلاً يقترح إدراج بعض مؤشرات التنمية المؤسسية والعلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة [2] .

وبالرغم من تعدد المؤشرات البيئية، ومع الإقرار بأهمية هذا التعدد والسعى للتعبير عنه كلما أتاحت قواعد المعلومات المتوافرة ذلك، فإن بعض المؤشرات يجب أن تحتل مكانة بارزة بالقياس إلى غيرها . وفى هذا الصدد ينبهنا على نصار إلى أهمية مؤشر كثافة استخدام الطاقة التجارية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى، والمؤشرات المتصلة بالمياه والزراعة، والمؤشرات الخاصة بالتكلفة الاجتماعية للتلوث وإفناء الموارد فى عدد من المجالات، لاسيما فى مجال الصحة ومجال الزراعة والمياه ومجال السياحة (تكاليف صيانة الآثار والمحميات) ومجال الموراد (ضياعات الموارد والتخلص من النفايات) . ويضم الملحق (٣) قائمة المؤشرات المقترحة من على نصار .

---

(١) Dematerialization وقد قدرت الدراسة التى نعرض لها الآن أن متوسط استخدام الفرد من الموارد الطبيعية (م . م . ك للفرد فى السنة) قد تراوح بين ٤٦ طنًا متريًا فى اليابان، وحوالى ٨٥ طنًا متريًا فى الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا (غالبا فى سنة ١٩٩١) .

(٢) يبلغ عدد مؤشرات التنمية المؤسسية المقترحة من جانب على نصار (وديع ، ١٩٩٧ ، ص ص ٣٥٧) ٣٥ مؤشراً ، كما يبلغ عدد مؤشرات التنمية العلمية والتكنولوجية ٢٨ مؤشراً . ومن الملاحظ أن المؤشرات المؤسسية تشتمل على مؤشرات للأداء البيئى، كما تشتمل المؤشرات العلمية والتكنولوجية على مؤشرات حول ترشيد استخدام بعض الموارد الطبيعية وكذلك على دليل إجمالى للمؤشرات البيئية .

(هـ) مؤشرات التقدم العلمي والتكنولوجي

تسعى مؤشرات التنمية العلمية والتكنولوجية فى بلد ما إلى رصد منظومة العلم والتكنولوجيا، أو البحث والتطوير بما تشتمل عليه من طاقات وموارد، وتقييم فاعليتها أحيانا بالاقتصار على مقاييس الكفاءة الخارجية للمنظومة، وأحيانا بإدراج مقاييس للكفاءة الداخلية للمنظومة. وقد ترصد المؤشرات جانب الطلب على البحث والتطوير، إلى جانب رصد جانب العرض وما يتعلق به من منتجات. وقد تتسع دائرة المؤشرات لتشمل التفاعلات بين منظومة البحث والتطوير والمنظومات الأخرى فى المجتمع كالمنظومة الاقتصادية والمنظومة الاجتماعية والمنظومة السياسية، فضلاً عن منظومة التعليم. كما قد يوجه اهتمام خاص لقياس نتائج عمل منظومة العلم والتكنولوجيا على مجالات بعينها، لاسيما المجال البيئى. وهنا تتقاطع دائرة مؤشرات العلم والتكنولوجيا مع دوائر مؤشرات أخرى عديدة كالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية .

وعادة ما تضيق دائرة مؤشرات العلم والتكنولوجيا (كما هو الحال مع الأنواع الأخرى من المؤشرات) كلما كان الغرض هو عقد المقارنات بين عدد كبير من الدول، حيث كثيراً ما يحول القصور فى قواعد البيانات المتاحة عن توافر المعلومات عن عدد كبير من الدول فى فترة زمنية معينة. ومن جهة أخرى، فقد يكفى عدد قليل نسبيّا من المؤشرات للتعرف على أوضاع العلم والتكنولوجيا فى الدول المتقدمة، مثل مؤشرات الإنفاق على البحث والتطوير، ومؤشر الكثافة العلمية الذى يشمل أوضاع النشر العلمى وبراءات الاختراع وما إليها. فمثل هذه المؤشرات قد تفى بالغرض فى الدول المتقدمة، حيث يغنى توافر العلم بتكامل المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية، وترابط هذه المؤسسات مع مؤسسات الإنتاج والخدمات عن استدعاء الكثير من المؤشرات التفصيلية. ولكن هذا الاقتصاد فى المؤشرات غير وارد فى حالة الدول النامية التى لم يدخل معظمها مرحلة إنتاج العلم أو التكنولوجيا، والتى مازال الكثير منها يواجه تحديات ضخمة فى التخلص من الأمية أو تخفيض معدلاتها، أو فى إقامة بيئة مواتية للإبداع أو حتى للاستيعاب العلمى والتكنولوجى، وحيث يزخر الكثير من هذه الدول بالعقبات التى تحول دون

مشاركة العلماء فى صناعة القرارات، أو حتى فى جهود التنوير، وهذا فضلاً عن تجذر التبعية الثقافية والعلمية والسياسية فى العقول والكيانات المؤسسية (نصار، فى: وديع١٩٩٧، ص٤١١). وللتدليل على ما تقدم، نقدم فيما يلى نموذجين لمؤشرات العلم والتكنولوجيا، أولهما معمول به فى الدول الصناعية المتقدمة، والثانى مقترح للدول النامية، وبوجه خاص للدول العربية.

النموذج الأول يتمثل فى مجموعة المؤشرات العلمية والتكنولوجية التى استخدمتها اللجنة الأوروبية فى متابعة حال العلم والتكنولوجيا فى ٥٠ دولة تضم الدول المتقدمة وروسيا ودول شرق أوروبا وعدداً من الدول حديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد وردت هذه المؤشرات فى **التقرير الأوروبى لمؤشرات العلم والتكنولوجيا ١٩٩٤** (The European Commission)؛ وهو التقرير الأول من نوعه بالنسبة للدول الأوروبية. وتتوزع المؤشرات على المجموعات السبع التالية :

١ ـ مؤشرات الإنتاج والتجارة على المستوى العالمى .

٢ ـ مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى .

والغرض من هاتين المجموعتين من المؤشرات هو توفير خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية فى الدول محل المقارنة، بما يساعد على التعرف على بعض العوامل التى أثرت فى الاستثمار فى البحث والتطوير .

٣ ـ مؤشرات تطور الإنفاق على البحث والتطوير. وتسعى هذه المجموعة من المؤشرات إلى إلقاء الضوء على أوضاع الإنفاق على البحث والتطوير حسب المجال الذى تجرى فيه هذه العمليات وحسب مصدر التمويل. وهنا نجد مؤشرات حول الإنفاق الإجمالى على البحث والتطوير، وكذلك نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلى الإجمالى، والمخصصات الحكومية للبحث والتطوير فى المجال العسكرى، والإنفاق الممول من قطاع الأعمال، وكذلك التوزيع القطاعى للإنفاق على البحث والتطوير ما بين الحكومة وقطاع الأعمال والتعليم العالى والمنظمات غير الساعية للربح .

٤ ـ مؤشرات الموارد البشرية وهى تضم ـ إلى جانب معلومات عن قوة العمل

والشباب (١٥-١٩ سنه)ـ مؤشرات حول أعداد ونسب الخريجين فى كل من العلوم الطبيعية والهندسة والتكنولوجيا .

٥ ـ مؤشرات الأداء الخاص بالإنتاج العلمى وهى تدور حول النشر العلمى فى مجالات الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء والطب والهندسة وعلوم الأرض والفضاء، وحول تأثير الإنتاج العلمى (من خلال عدد الاستشهادات بالبحوث العلمية فى الأعمال المنشورة)، وحول الأداء العلمى حسب المؤسسات المنتجة للعلم، وحول الجوائز التى يحصل عليها العلماء، وخاصة جائزة نوبل .

٦ ـ مؤشرات الأداء المتعلقة بالإنتاج التكنولوجى وهى مؤشرات لرصد طلبات الحصول على براءات اختراع، وعدد براءات الاختراع الممنوحة، وذلك إلى جانب عدد من المؤشرات التى تؤلف استناداً إلى ما يطلق عليه مسوح الإبداع أو الابتكار[١] التى تتناول تكاليف ومبيعات أنشطة الابتكار وحيازة التكنولوجيا، وكثافة الابتكار فى القطاعات المختلفة [٢]، وكذلك العقبات التى تعترض عملية الابتكار وحيازة التكنولوجيا .

٧ ـ مؤشرات تنافسية الصناعات وعلاقتها بالبحث والتطوير . وتقيس هذه المؤشرات إنتاجية العمل، ونسبة الصادرات إلى الإنتاج وما إلى ذلك من مؤشرات الأداء الاقتصادى. كما تقيس الإنفاق على البحث والتطوير حسب القطاعات، وكذلك كثافة البحث والتطوير فى كل قطاع [٣]، وتطورها عبر الزمن . كما تضم هذه الطائفة من المؤشرات عدداً من مؤشرات الأداء العلمى والتكنولوجى المذكورة فى البندين (٥) و(٦) أعلاه، وكذلك مؤشراً حول نمط التخصص القطرى فى البحث والتطوير .

---

(١) Innovation Surveys

(٢) Innovation intensity، وتقاس بنسبة النفقات المخصصة للابتكار فى قطاع معين (شاملة نفقات الحصول على براءات وما يتصل بها من نفقات بحث وتطوير، ونفقات تصميم المنتجات ونفقات الإنتاج التجريبى ونفقات التدريب وتجهيز أدوات الإنتاج ونفقات بحوث السوق وما إلى ذلك) إلى إجمالى مبيعات القطاع .

(٣) R&D intensity وهى تحسب بنسبة نفقات البحث والتطوير إلى قيمة الإنتاج .

وتجدر الإشارة إلى نوع آخر من المعلومات المهمة من الزاوية المجتمعية تضمنها التقرير الأوروبى فى شأن رصد وتقييم أحوال العلم والتكنولوجيا [(١)]. وهى المعلومات المستمدة من استبيان يوجه إلى عموم الناس للتعرف على ما يمكن أن نطلق عليه **أوضاع الثقافة العلمية الشعبية**. إذ يسأل الناس عن مدى متابعتهم للأخبار العلمية والتكنولوجية فى وسائل الإعلام المختلفة، وحول ترتيبهم لهذه الأخبار حسب الأهمية (جاءت الأخبار العلمية الخاصة بالبيئة والاكتشافات الطبية فى المقدمة). كذلك يمتحن الناس فى معلوماتهم حول عدد من الحقائق العلمية (بالإجابة صح أو خطأ عن ١١ جملة علمية) وفى فهمهم لطرق التحليل العلمى الأساسية. وأخيرا تستطلع فى هذا الاستبيان مواقف الناس تجاه أنشطة العلم والتكنولوجيا (رأيهم فى الحاجة إلى سياسات للبحث العلمى ومدى فاعليتها ومدى أهميتها لنمو الاقتصاد وخلق فرص العمل . . إلخ) .

أما النموذج الثانى الذى نود أن نشير إليه إبرازاً للحاجة إلى استعمال مؤشرات أكثر للاستدلال على أوضاع العلم والتكنولوجيا فى حالة الدول النامية، فهو يتمثل فى مجموعة المؤشرات العلمية والتكنولوجية التى اقترح على نصار استعمالها فى تقييم السياسات الاقتصادية (نصار، فى : وديع ١٩٩٧). فهذه المجموعة تضم ٥٢ مؤشراً، بعضها قد يكون هو ذاته مجموعة مؤشرات أو مؤشرات مركبة. وتتوزع هذه المؤشرات على قسمين : قسم يضم ٢٨ مؤشراً حول التنمية العلمية والتكنولوجية، وقسم يضم ٢٤ مؤشراً حول التطور التقنى .

وكما يتضح من رصد هذه المؤشرات فى ملحق (٤)، فإن بعض هذه المؤشرات مشابه لما ذكر فى التقدير الأوروبى لمؤشرات العلم والتكنولوجيا ١٩٩٤ . أما المؤشرات الإضافية فهى تسعى للإلمام ببعض الأساسيات الدالة على وجود نشاط علمى وتكنولوجى أصلاً، مثل توافر سياسة علمية وتكنولوجية ومدى الالتزام بها، ومثل توافر مفهوم شامل للتصنيع يتجاوز شراء المصانع أو إقامة صناعات، ومن ثم وجود حوافز لفك الحزم التكنولوجية المعروضة فى الخارج، ومدى الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى، ودرجة التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتخطيط والبحث

---

(١) راجع ... The European Report، ص ٣٢٨ وما بعدها.

العلمى والإعلام والبيئة وما إلى ذلك . كما يسعى البعض الآخر من هذه المؤشرات الإضافية إلى تقييم العائد الخارجى كما ينعكس فى خصائص دوالّ الإنتاج ، وفى ظهور قطاع صناعى حديث ، وفى ارتفاع المستوى المهارى لقوة العمل وانتاجيتها ، وفى نمو أنشطة المعلوماتية فى المجتمع ، وفى التقدم فى ترشيد استعمال الطاقة التجارية واقتحام مجالات الطاقة المتجددة وما إلى ذلك من الأمور المتصلة بالبيئة واطراد التنمية .

وأخيراً ينبغى ملاحظة أن بعض المؤشرات المقترحة تركز على الضياعات فى طاقات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، مثل مؤشر «نسبة العلميين والمهندسين والأخصائيين المهدرة فى البيروقراطية الإدارية والخدمات العامة والاستهلاكية والتعليم» ، وكذلك مؤشر «هجرة العقول» . وهو ما يشير إلى أهمية مؤشرات الهدر والضياع أو الخسارة ، إلى جانب مؤشرات الإنجاز والتحسن طبعاً .

(و) مؤشرات سياسية ومؤسسية

سبقت الإشارة فى مواضع متعددة من هذه الدراسة إلى الإدراك المتزايد من جانب مفكرى التنمية وواضعى مؤشراتها لأهمية الحكم الجيد والنظيف ، والقضاء المستقل والنزيه ، والحريات السياسية والمدنية ، وما إلى ذلك من الأوجه السياسية والقانونية والمؤسسية للمجتمع . وأصبحت كلمات الحكم أو إدارة شئون المجتمع والدولة ، والشفافية ، والمشاركة ، والإنصاف والأمن من الكلمات شديدة التواتر فى أدبيات التنمية فى السنوات الأخيرة . وبطبيعة الحال ، فإن الاهتمام بهذه الأمور ليس جديداً على تلك الطائفة من مفكرى التنمية التى نظرت إلى تنمية المجتمعات من منظور واسع ، وتجاوزت الأبعاد الاقتصادية الضيقة ، وأضافت إليها أبعاداً هيكلية ومؤسسية وسياسية واجتماعية كثيرة . وإنما الجديد هو اهتمام مؤسسات كالبنك الدولى وكذلك مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية بهذه الأمور حديثًا ، بعد أن كان اهتمامها محصوراً فى دائرة التمويل والمشروعات والتعليم والصحة وما إلى ذلك .

وإضافةً إلى محاولتنا تقديم مؤشرات دالة على الجوانب السياسية والمؤسسية

واستقلالية التنمية ضمن قائمة مؤشراتنا القطرية للتنمية العربية [ملحق (١)]، وضمن قائمة مؤشراتنا للتبعية [ملحق (٢)]، نود أن نسترعى الانتباه إلى مساهمتين عربيتين أخرتين فى هذا المجال .

الأولى هى مجموعة مؤشرات الحياة السياسية التى صاغها نادر فرجانى واستعملها فى قياس نوعية الحياة فى الوطن العربى (فرجانى، ١٩٩٢). وقد تضمنت هذه المجموعة خمسة مؤشرات على النحو التالى :

١ ـ تغيرات الحكومة ، معبراً عنها بالبعد عن سلمية ودستورية تغير الحكومة .

٢ ـ الحريات السياسية ، بدلالة مدى تقييد حقوق المشاركة السياسية ، شاملة نزاهة الانتخابات وتعدد الأحزاب والسماح بمعارضة فعالة ، والتحرر من التحكم الخارجى أو العسكرى .

٣ ـ الحريات المدنية ، وهى تشمل الحق فى التعبير وفى التنظيم والتظاهر ، إلى جانب حرية العقيدة والتعلم والسفر وغيرها من الحريات الشخصية . كما تشمل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر التحرر من الفساد الحكومى ومن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة .

٤ ـ العنف المجتمعى ، أى مدى انتشار النزاعات العرقية والدينية .

٥ ـ إحباط الشباب . ويعبر عنه بالفجوة بين توقعات الحصول على عمل والفرص الاقتصادية المتاحة ، وكذلك الفجوة بين توقعات التقدم السياسى والاقتصادى وبين المستوى المعيشى والفرص الاقتصادية القائمة ، وذلك باعتبار أن مثل هذه الفجوات من أهم أسباب الاضطرابات السياسية واتجاه الشباب نحو التطرف والعنف .

أما المحاولة الثانية فهى تتمثل فى المجموعة المقترحة من على نصار للتأشير للأوضاع والتطورات السياسية والمؤسسية (على نصار ، فى : وديع ، ١٩٩٧ ، ص ٣٨٨ وما بعدها) . فقد اقترح ١٣ مؤشراً للتعبير عن جوانب مختلفة للتنمية السياسية ، و٣٥ مؤشراً للتعبير عن جوانب مختلفة للتنمية المؤسسية . والسمة المميزة

لهذه المجموعة من المؤشرات (وبعضها مؤشرات مركبة، أو مجموعات تضم أكثر من مؤشر) هو توسيع دائرة هذا النوع من المؤشرات لتضم إلى جانب المؤشرات السياسية والمؤسسية بالمعنى الضيق (أو حتى بمعنى واسع نسبيًا) مؤشرات تتعلق بجوانب أخرى من النشاط الإنسانى تؤثر فى التطورات السياسية والمؤسسية وتتأثر بها .

فالمؤشرات السياسية لا تدور فقط حول الحريات والمشاركة والمساواة، وكذلك حول مدى التمثيل الشعبى للنخبة الحاكمة، وفعالية السلطة التشريعية فى الرقابة والتصحيح، والاستقرار المجتمعى، ومقياس قوة الدولة (بدلالة القدرات العسكرية والسكان وتكامل الموارد والتبعية الاقتصادية)، بل إنها تشمل أيضًا دليلاً إجماليًا للتنمية البشرية ومؤشرات مختارة للتنمية العلمية والتكنولوجية. وكذلك الحال مع المؤشرات المؤسسية التى تشمل طائفة شديدة التنوع من المؤشرات. فهى تشتمل على مؤشرات حول الأداء البيئى، ومؤشرات حول الانتشار المكانى لوحدات الإنتاج، ومؤشرات حول الجوانب العلمية والتكنولوجية، ومؤشرات عن انتشار الأمراض المتوطنة ودعم الخدمات الصحية ومرفق المياه، ومؤشرات حول الاستقرار الاقتصادى (كمعدل التضخم وتقلبات الناتج المحلى الإجمالى)، ومؤشرات حول دور القوات المسلحة فى الإنتاج للقطاع المدنى، ومؤشرات حول حجم التطوير الموائم فى إدارة المحليات، ومؤشرًا حول حجم النشاط الخاص والتعاونى فى مجمل النشاط الاقتصادى غير الزراعى، ومؤشرًا لعدم الاستقرار السياسى أو الاجتماعى (البطالة ـ الاحتجاجات)، ومؤشرًا حول الاعتماد الغذائى على الخارج، ومؤشرًا حول محتوى الإنفاق العسكرى من الواردات، ومؤشرات حول جودة التنسيق الإقليمى فى بعض القضايا الحيوية كالمياه والبيئة .

٦-٢- خاتمة : مصاعب تكوين المؤشرات التنموية

بعد هذا العرض الذى لا يدّعى الشمول، وإن كان برغم انتقائيته قد غطى أبرز الاجتهادات فى مجال المؤشرات التنموية وصياغتها، لعله من الواضح أن البدائل المتاحة فى هذا الشأن عديدة وأن الاختيار بينها ليس سهلاً. فمع الاتساع المتواصل

فى مفهوم التنمية الذى تجلى لنا فى نهاية القسم الأول من هذه الدراسة ، تعددت وتنوعت المؤشرات التى تعبر عن الجوانب المتعددة والمتنوعة فى مفهوم التنمية ، حتى أصبحنا مواجهين بمئات المؤشرات . وهنا نصطدم ليس فقط بصعوبات عملية كمدى توافر البيانات أو المعلومات اللازمة للتعبير عن هذه المؤشرات ، وإنما نصطدم أيضا بصعوبات نظرية ومنهجية .

فالأصل فى استعمال المؤشرات هو الاستغناء عن الكثير بالقليل ، أى الاستعاضة عن عدد كبير من المتغيرات التى تصف مختلف جوانب ظاهرة ما بمتغير (أو عدد محدود جداً من المتغيرات) غنى بالدلالات على حالة هذه الظاهرة . ولذا يقاس نجاح عملية اختيار المؤشرات بمقدار الاقتصاد فى عدد المؤشرات ، وذلك مثلما يقاس نجاح السيناريو السينمائى باقتصاده فى استعمال الكلمات والجمل الحوارية .

ومن جهة أخرى ، كلما زاد عدد المؤشرات المختارة ، كلما صعب استعمالها فى التقييم والحكم على الظاهرة محل الدراسة . فعندما تتغير المؤشرات فى اتجاهات متباينة ، أو حتى عندما تتغير فى نفس الاتجاه ولكن بنسب مختلفة ، يصبح من اللازم إجراء موازنة أو ترجيح للمؤشرات ، وذلك حتى يتيسر إدماجها فى مؤشر مركب نستخدمه فى التقييم وإصدار الأحكام على الظاهرة التى ندرسها . والوصول إلى أوزان للمؤشرات ليس بالأمر الهين . كما أن الباحث قد يواجه مشكلات صعبة فى اختيار صيغة رياضية مناسبة لدمج المؤشرات الفرعية باستخدام هذه الأوزان .

ويمكن أن نضيف إلى هذه الصعوبات صعوبات أخرى لا تقل أهمية ، منها أن الكثير من المؤشرات المقترحة للتنمية مصاغة بشكل غير نهائى ، أى غير قابل للاستعمال مباشرة . ففى كثير من الحالات يشار إلى مجال أو موضوع أو وضع يراد التعبير عنه بالمؤشر ، وذلك دون أن يتخذ المؤشر صيغة محكمة فى التعبير عنه . وقد يقترح مثلاً إضافة مؤشرات للحريات السياسية . وهذه الحريات متعددة ، وقد يختلف بشأن درجة إتاحتها ، ومدى توافر الفرص للتمتع بها بفاعلية . وهذه المسائل تثير إشكالات كبيرة فى تحويل الصياغات العامة للمؤشرات إلى صياغات دقيقة ومحكمة .

وقد تنشأ صعوبات أخرى عن اختلاف طرق ووحدات التعبير عن المؤشرات المختلفة ، حيث يتعذر الجمع بينها سويّا فى مؤشر إجمالى واحد ، إلا بعد إجراء

معايرة من نوع أو آخر لهذه المؤشرات. وهذا أيضًا ليس بالأمر السهل. ومن الصعوبات التى تصادف مصمموا ومستعملوا المؤشرات أيضًا ضرورة توافر معلومات أو حتى تصور نظرى عن السلوك المتوقع للمؤشر. فليس من المنطقى دائما أن تتجه المؤشرات إلى الزيادة أو التناقص إلى ما لا نهاية. فهناك حدود عليا أو سقوف لبعض المؤشرات مثل توقع العمر عند الميلاد، كما أن هناك حدودًا دنيا أو أرضيات لبعض المؤشرات مثل معدل وفيات البالغين. كما أن المؤشر لن يفهم من داخله، وإنما يحتاج إلى إجراء مقارنة لقيمته بقيمه فى فترة سابقة، أو بقيمة معيارية مثل قيمة «العتبة» التى يلزم اجتيازها حتى يمكن القول بأن دولة ما قد توافرت لها إمكانات إنتاج بحث علمى يسهم بإضافات معرفية يعتد بها، أو بالقيمة المناظرة فى دولة أو دول أخرى ذات أهمية أو خطورة من نوع أو آخر للدولة محل الاهتمام. ومعنى ذلك أن مستخدم المؤشرات يحتاج إلى معلومات تتجاوز تلك اللازمة لتكوين أو تقدير هذا المؤشر أو ذاك.

وخلاصة القول هى أن الخروج بعدد معقول من المؤشرات واستعمالها فى تقييم مسيرة التنمية فى بلد ما، يتطلب فرز ما هو متاح من مؤشرات، والمقارنة بينها وخاصة من حيث الغنى النسبى لكل منها بالمعلومات، والمفاضلة بينها طبقًا لهذا المعيار. وبطبيعة الحال قد تختلف المؤشرات المختارة للدلالة على ظاهرة ما من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدمها وحسب الخصائص المميزة للدولة حضاريًا أو ثقافيًا، وذلك فضلاً عن الاختلاف فى محتوى قواعد البيانات ونوعيتها. وبعد ذلك يتعين على الباحث اختيار الصياغة الملائمة لكل مؤشر، وتوفير المعلومات الضرورية عن سلوك المؤشر فى صياغته المختارة، وكذلك تدبير المعلومات التى تساعد على تقييم الظاهرة محل الاهتمام باستخدام المؤشرات المختارة. وأخيرًا، تأتى مرحلة دمج المؤشرات الدالة على أحوال الظاهرة موضع البحث بطريقة تراعى الوزن النسبى المناسب لكل مؤشر، وتتيح قدر الإمكان الفرصة للتفاعل بين المؤشرات، وذلك فى ضوء التصور النظرى للعلاقات بينها. والتعامل مع هذه الأمور يطرح تحديات كثيرة لا تتوافر بشأنها دائمًا حلول جاهزة فى الكتب المدرسية، وغالبًا ما تقتضى القيام باجتهادات خلاقة من أجل التوصل إلى حلول غير تقليدية، كثيرًا ما يكون دور التقدير الذاتى فيها غير يسير.

ملحـــق (١)

مؤشرات قطرية للتنمية العربية

المصدر : إبراهيم العيسوى، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية»، الفصل الثامن من كتاب : مجموعة مؤلفين، التنمية العربية ـ الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، الفصل الثالث.

عرض موجز للمؤشرات القطرية للتنمية العربية

تتوزع المؤشرات المقترحة على عشر مجموعات رئيسية، ينقسم بعضها بدوره إلى مجموعات فرعية، وذلك على النحو التالى :

١ ـ **الوفاء بالاحتياجات الأساسية**، وتتضمن : ١ ـ ١ الصحة ؛ ١ ـ ٢ التغذية ؛ ١ ـ ٣ التعليم ؛ ١ ـ ٤ الثقافة ؛ ١ ـ ٥ الإسكان ؛ ١ ـ ٦ النقل والاتصال .

٢ ـ **المشاركة فى التنمية**، وتتضمن : ٢ ـ ١ فرص العمل ؛ ٢ ـ ٢ توزيع الدخل والثروة ؛ ٢ ـ ٣ المشاركة فى اتخاذ القرارات .

٣ ـ **تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات** فيما يخص : ٣ ـ ١ الغذاء ؛ ٣ ـ ٢ العلاقات الاقتصادية ؛ ٣ ـ ٣ التكنولوجيا ؛ ٣ ـ ٤ الثقافة .

٤ ـ **التعاون العربى**.

٥ ـ **الأداء الاقتصادى** المتمثل فى : ٥ ـ ١ الإطار المؤسسى للإنتاج ؛ ٥ ـ ٢ هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية ؛ ٥ ـ ٣ النمو الاقتصادى ؛ ٥ ـ ٤ الاستقرار الاقتصادى ؛ ٥ ـ ٥ القضاء على تبديد الموارد .

٦ ـ **الأمن الاجتماعى والسلامة العامة** .

٧ ـ **صيانة البيئة**.

٨ ـ **التطورات السكانية**.

٩ ـ **تطوير قاعدة المعلومات**.

١٠ ـ **قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة**.

وسوف نبيّن إلى جانب كل مؤشر نوع التقسيم أو التفصيل المناسب له ، والتكرار

النسبى لإعداده، وذلك بعدد من الرموز التى تظهر بين قوسين. وفيما يلى، بيان هذه الرموز.

رموز التقسيم أو التفصيل

ق = القطر ككل، ر = ريف؛ ح = حضر، ج = مناطق جغرافية، ف = فئات مختارة من السكان، ع = العمر، ن = النوع أو الجنس.

رمز الدورية

س = سنوى أو أكثر من مرة فى السنة؛ ث = كل ثلاث سنوات أو أكثر

١ـ مؤشرات الوفاء بالاحتياجات الأساسية

١ـ ١ الصحة

١ ـ معدل وفيات الرضع (س ق، ر، ح، و/ أو ج).

٢ ـ معدل وفيات الأطفال (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٣ ـ معدل وفيات الأمهات نتيجة لإشكالات الحمل والولادة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٤ ـ توقع الحياة عند الميلاد، وفى الخامسة من العمر (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ف).

٥ ـ معدل الإصابة بأمراض مُعدية لكل ألف من السكان(س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج). أو: نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض مُعدية إلى جملة الوفيات (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٦ ـ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه صالحة للاستخدام الآدمى (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٧ ـ نسبة السكان الذين تتوافر لديهم خدمات المرافق الصحية الأساسية (ث؛ ق، ر،ح، و/ أو ج).

٨ ـ نسبة الأطفال الذين تم تطعيمهم (تحصينهم) ضد أمراض مختارة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ع).

٩ ـ النسبة المخصصة لوحدات الرعاية الأولية من جملة الإنفاق العام على الصحة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٠ ـ عدد أسِرّة المستشفيات لكل ألف من السكان (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١١ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق يقل فيها عدد أسرة المستشفيات لكل ألف من السكان عن المعدل أو الهدف المتفق عليه، وكذلك دون المعدل أو الهدف بنسبة معينة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٢ ـ عدد العاملين الصحيين لكل ألف من السكان (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٣ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق يقل فيها عدد العاملين الصحيين لكل ألف من السكان عن المعدل أو الهدف المتفق عليه، وأيضًا دون المعدل أو الهدف بنسبة معينة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٤ ـ نسبة السكان الذين يعيشون على بعد عدد معين من الكيلو مترات أو أكثر من وحدة الرعاية الصحية (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٥ ـ نسبة السكان المشاركين فى برامج التأمين الصحى (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٦ ـ نسبة الوفيات فى سن الخمسين أو أكثر إلى جملة الوفيات (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٧ ـ مؤشر رأى للتعبير عن مدى رضى الناس عن نوعية الخدمات الصحية المتوفرة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١ـ٢ التغذيـة

١ ـ متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم، مقارنًا بالاحتياجات المتعارف عليها (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٢ ـ نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من الاحتياجات المتعارف عليها من السعرات الحرارية، وكذا نسبة السكان الذين يحصلون على نسبة معينة من الاحتياجات (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ن، ع).

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من البروتينات فى اليوم مقارنًا بالاحتياجات المتعارف عليها (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٤ ـ نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من الاحتياجات المتعارف عليها من البروتينات، وكذا نسبة من يقل ما يحصلون عليه عن نسبة معينة من الاحتياجات (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ن، ع).

٥ ـ نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات مقارنًا بالنسبة التى تعد مقبولة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٦ ـ نسبة السكان الذين يزيد ما يحصلون عليه من سعرات من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات على نسبة معينة، وكذلك نسبة من يتجاوزون النسبة المقبولة بمسافة معينة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٧ ـ نسبة تكلفة الغذاء الذى تتوفر فيه مواصفات مقبولة إلى جملة الدخل أو الإنفاق الاستهلاكى لعينة من الأسر، مقارنًا بالنسبة الفعلية لما ينفقونه على الغذاء (ث؛ ق؛ ر؛ ح؛ و/ أو ج).

٨ ـ نسبة السكان الذين لا يتمكنون من الحصول على غذاء ذى مواصفات مقبولة نتيجة لقلة دخولهم (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٩ ـ نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، أى الذين يقل وزنهم بالنسبة لطولهم عن المعدل المتفق عليه، وكذا نسبة من يقل معدلهم عن نسبة معينة من المعدل المتفق عليه (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ف، ع، ن).

١٠ ـ نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية المزمن، أى الذين يقل وزنهم بالنسبة لعمرهم عن المعدل المتفق عليه، وكذا نسبة من يقل معدلهم عن نسبة معينة من المعدل المتفق عليه (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ف، ع، ن).

١١ ـ نسبة السكان الذين يعانون من الأنيميا، أى الذين يقل الهيموجلوبين عندهم عن نسبة معينة، وكذلك من تنخفض النسبة عندهم عن المعدل الطبيعى بمسافة معينة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ف، ع، ن).

١ـ٣ التعليم

١ ـ نسبة الأميين إلى جملة السكان (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ع، ن).

٢ ـ نسبة المقيدين فى مراحل التعليم المختلفة إلى السكان من فئات العمر المناظرة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ن).

٣ ـ نسبة السكان الذين يزيد عمرهم على ١٥ سنة، والذين اشتركوا فى برامج تعليم لا نظامية، أى خارج نظام التعليم الرسمى؛ فى السنة السابقة (ث؛ ق، ج، ع، ن).

٤ ـ نسبة التسرب فى المرحلة الأولى للتعليم (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٥ ـ نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامى فى المراحل المختلفة للتعليم (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٦ ـ متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فى مراحل التعليم المختلفة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٧ ـ نسبة السكان الذين يقيمون فى مناطق تزيد فيها نسبة التلاميذ للمدرس على النسبة المقبولة فى مراحل التعليم المختلفة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٨ ـ متوسط عدد التلاميذ فى الفصل فى مراحل التعليم المختلفة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٩ ـ نسبة السكان الذين يقيمون فى مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ الفصل على المعدل المقبول فى مراحل التعليم المختلفة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٠ ـ نسبة التلاميذ فى المرحلتين الأولى والثانية للتعليم الذين يلجأون إلى الدروس الخصوصية (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١١ ـ نسبة المقيدين فى مدارس أو معاهد خاصة إلى جملة المقيدين فى المرحلتين الأولى والثانية للتعليم (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٢ ـ نسبة المقيدين فى التعليم الفنى إلى جملة المقيدين فى المرحلة الثانية للتعليم (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٣ ـ نسبة المقيدين فى كليات علمية وتكنولوجية إلى جملة المقيدين فى المرحلة الثالثة للتعليم، أى ما بعد الثانوى (س؛ ق، ج).

١٤ ـ مؤشر رأى لقياس مدى شعور الطلاب أنفسهم بالاستفادة مما تعلموه فى وظائفهم وذلك فى أول سنة من سنوات عملهم بعد التخرج (ث؛ ق؛ خريجى المرحلتين الثانية والثالثة، مجال الدراسة).

١٥ ـ مؤشر رأى لقياس مدى تقدير جهات العمل لفائدة التعليم المتاح فى أداء الوظائف المختلفة فيما يتعلق بخريجى المرحلتين الثانية والثالثة (ث؛ ق، مجال الدراسة، مجال العمل).

١ـ ٤ الثقافة

١ ـ متوسط عدد الصحف لكل ألف من السكان (س؛ ق).

٢ ـ نسبة الأسر التى تطلع على صحف يومية (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٣ ـ متوسط عدد أجهزة الراديو والتليفزيون لكل ألف من السكان (س؛ ق).

٤ ـ نسبة الأسر التى تمتلك جهازاً للراديو و/ أو التليفزيون (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٥ ـ متوسط عدد الكتب المباعة لكل ألف من السكان (ث؛ ق).

٦ ـ نسبة الأسر التى يقرأ أفرادها كتباً أو دوريات (ث؛ ق، ر ح، و/ أو ج).

٧ ـ متوسط عدد المراكز الثقافية (قصور أو بيوت ثقافة، مكتبات عامة، سينمات، مسارح وما إلى ذلك) لكل ألف من السكان (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٨ ـ نسبة السكان الذين يعيشون على بعد عدد معين من الكيلو مترات أو أكثر من أقرب مركز ثقافى (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٩ ـ نسبة السكان الذين يشتركون بانتظام فى أنشطة ثقافية مختارة مثل عضوية النوادى الرياضية والجمعيات الثقافية وما إلى ذلك (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٠ ـ مؤشر برأى الناس فى برامج الإذاعة والتليفزيون والعروض السينمائية والمسرحية ومواد الصحف والمجلات والكتب، أو بعض ذلك، من حيث صلتها بمشاكلهم الحقيقية ومدى مساهمتها فى خلق وعى عام يساعد على معالجتها (ث؛ ق، ر، ح).

١ـ ٥ الإسكان

١ ـ نسبة عدد الوحدات السكنية المتاحة إلى عدد الأسر (س؛ ق، ر؛ ، و/ أو ج).

٢ ـ نسبة الزيجات التى يتعذر إتمامها أو يتم تأجيلها لاستحالة الحصول على مسكن (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٣ ـ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير صالحة لسكنى الآدميين (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٤ ـ مؤشر مركب لحجم الخدمات السكنية المتاحة من الرصيد القائم للمساكن (ث؛ق، ر، ح، و/ أو ج).

٥ ـ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن يزداد فيها التكدس مقاسًا بمتوسط عدد شاغلى الغرفة أو المسكن) عن حد معين (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٦ ـ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بمصدر داخلى للمياه النقية، أو لا يتوفر لها مصدر خارجى قريب للمياه الصالحة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٧ ـ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بالمرافق الصحية الأساسية (مرحاض وحمام متصلان بنظام للصرف الصحى، مطبخ، وما إلى ذلك) (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٨ ـ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مزودة بمصدر مأمون للإضاءة (ث، ق، ر، ح، و/ أو ج).

٩ ـ نسبة الإنفاق على السكن إلى جملة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة لمجموعات مختارة من السكان (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ف).

١٠ ـ نسبة السكان الذين ينفقون على السكن أكثر من نسبة متفق على اعتبارها مقبولة وأيضا أكثر من النسبة المقبولة بمقدار معين (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ف).

١١ ـ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن غير مفصولة عن غيرها بمساحات كافية، خالية أو منزرعة، وكذلك من تبعد مساكنهم عن أقرب حديقة عامة أكثر من عدد معين من الكيلو مترات (ث؛ ق، ح، ج).

١ـ٦ النقل والاتصال

١ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تبعد عن أقرب طريق مرصوف بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات (ث؛ ق، ر،ح، و/ أو ج).

٢ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تبعد عن أقرب مركز أو نقطة للبوليس بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٣ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى تجمعات سكنية تبعد عن أقرب محطة أتوبيس أوترام أو مترو وما إلى ذلك من وسائل النقل العام داخل المدن بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات (ث؛ ح، و/ أو ج).

٤ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تبعد عن أقرب محطة أتوبيس أو قطار وما إلى ذلك من وسائل النقل فيما بين المدن والقرى بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات (ث؛ ق، ر، ح؛ و/ أو ج).

٥ ـ نسبة الأسر التى تمتلك سيارة خاصة أو أكثر (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٦ ـ نسبة الأسر التى تمتلك وسيلة أخرى خاصة للانتقال مثل الدراجة العادية أو

البخارية فى المدن، والدواب والعربات التى تجرها الدواب فى الريف (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٧ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تبعد عن أقرب مكتب عام للبريد والبرق والتليفون بأكثر من عدد معين من الكيلو مترات (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٨ ـ نسبة الأسر التى لديها تليفون خاص (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٩ ـ متوسط عدد التليفونات العامة لكل ألف من السكان (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٠ ـ نسبة الإنفاق على النقل والاتصال إلى جملة الإنفاق الاستهلاكى للأسرة (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ف).

١١ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق لا تصلها الصحف والمجلات يوم صدورها أو بعد عدد معين من الأيام من صدورها (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٢ ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق لا يغطيها الإرسال الإذاعى والتليفزيونى (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٢ ـ مؤشرات المشاركة فى التنمية

٢ـ ١ فرص العمل

١ ـ نسبة الأسر التى تحصل من عملها على دخل أقل من دخل خط الفقر، وكذلك أقل منه بنسبة معينة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ع، ن، والمهنة، الجنسية).

٢ ـ نسبة من يعملون أقل من عدد معين من الساعات فى الأسبوع أو الشهر أو السنة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ع، ن، والمهنة وحسب ساعات العمل، الجنسية).

٣ ـ موازين القوى العاملة (عرض ـ طلب) فى الأنشطة الإنتاجية الرئيسية (س؛ ق، المهنة، ع، ن).

٤ ـ أرصدة وتدفقات العمالة المهاجرة (س؛ ن، المهنة، ع، ن، البلد المصدر أو الجنسية).

٥ ـ نسبة المشتغلين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم ومهاراتهم مع الوظائف التى يشغلونها (ث؛ ن، ر، ح، و/ أو ج، ع، ن، المهنة، الجنسية).

٦ ـ مؤشر برأى عينة من أفراد القوة العاملة حول الإمكانات المتاحة للاستفادة من فرص العمل المتوفرة، بالنظر إلى إمكانية الانتقال من عمل إلى آخر، أو بالنظر إلى مدى توفر فرص التدريب واكتساب المهارات اللازمة للحصول على عمل أفضل، أو غير ذلك من معوقات الحراك الوظيفى (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، ع، ن، الجنسية).

٢ـ٢ توزيع الدخل والثروة

١ ـ مدى التركز فى توزيع ملكية المنازل أو الوحدات السكنية، أو نسبة السكان الذين يملكون أكثر من مسكن (ث؛ ق، ج، وحسب نوع المسكن).

٢ ـ مدى التركز فى توزيع ملكية السيارات الخاصة، أو نسبة من يملكون أكثر من سيارة (س؛ ق، ج، وحسب نوع السيارة).

٣ ـ مدى التركز فى حيازة الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الادخار والاستثمار والودائع الادخارية بالعملات المحلية والأجنبية، مقاسًا بالتوزيع حسب فئات الحيازة ومعامل التركز (س؛ ق).

٤ ـ مدى التركز فى ملكية الأراضى فى المدن (س؛ ح، ج).

٥ ـ نسبة الأسر التى تمتلك أنواعًا مختارة من السلع الاستهلاكية المعمرة (ث؛ ق، ر، ح)

٦ ـ توزيع ملكية الأراضى الزراعية (ث؛ ر، ج).

٧ـ توزيع حيازة الأراضى الزراعية (ث؛ ر، ج).

٨ ـ نسبة من لا أرض لهم من السكان الزراعيين (ث ؛ ر، ج).

٩ ـ نسبة من يملكون جرارات، عربات نقل، طلمبات رى، أكثر من عدد معين من الماشية وما إلى ذلك من السكان الريفيين (ث، ر، ج).

١٠ ـ توزيع الإنفاق الإستهلاكى على الأسر (س؛ ق، ر، ح).

١١ ـ نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر، وأيضًا تحت خط الفقر المدقع (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٢ ـ النصيب النسبى للأجراء فى الناتج المحلى الإجمالى (س؛ ق، قطاعيًا).

١٣ ـ الفوارق الأجرية (أى فى متوسطات الأجور) فيما بين القطاعات الإنتاجية وأيضًا فيما بين القطاعات المؤسسية (عام ـ خاص ـ مشترك.. إلخ) (س؛ ق).

١٤ ـ معدل التبادل بين الريف والحضر، مقاسًا بالرقم القياسى للأسعار التى يحصل عليها المزارعون لمنتجاتهم بالنسبة للأسعار التى يدفعونها لقاء الحصول على المنتجات غير الزراعية (س؛ ق).

١٥ ـ المعدل الفعلى للتضخم مقارنًا بالتغير الاسمى فى متوسطات الأجور لفئات مختارة من العاملين، وكذلك فى المعاشات (س؛ ق).

١٦ ـ الدعم الموجه لخفض أو تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية وكذلك الخدمات الأساسية، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، والتغير فى القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد منه (س؛ ق).

١٧ ـ الضرائب المباشرة كنسبة من جملة حصيلة الضرائب، وأيضًا كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (س؛ ق).

١٨ ـ نسبة من يدفعون ضرائب مباشرة إلى جملة المشتغلين من السكان(س؛ ق، ج، حسب القطاع المؤسسى ـ حكومة، قطاع عام أو خاص... إلخ).

٢ـ٣ المشاركة فى اتخاذ القرارات

١ ـ نسبة المقيدين فى جداول الانتخابات إلى جملة من يحق لهم الانتخاب (س ؛ ق، ج، ع، ن).

٢ ـ نسبة من أدلوا بأصواتهم إلى عدد المقيدين فى جداول الانتخابات فى آخر انتخاب و/ أو استفتاء تم إجراؤه (ن، ج، ع، ن).

٣ ـ نسبة القرارات التى يتم اتخاذها لا مركزيًا إلى جملة القرارات ذات الصلة بالمحليات (ث؛ ق، ج).

٤ ـ نسبة القيادات المحلية التى تصل إلى وظائفها بالانتخاب إلى جملة القيادات المحلية، كالمحافظين ورؤساء المدن والقرى (ث؛ ق، المستوى القيادى).

٥ ـ نسبة من يرشحون أنفسهم إلى جملة المراكز المطلوب شغلها فى آخر انتخابات أجريت (ق، ج).

٦ ـ نسبة المشتركين فى جمعيات تطوعية (نقابات، جمعيات مزارعين، شباب، مرأة) إلى جملة السكان البالغين (ث؛ ق، ج، ع، ن).

٧ ـ نسبة النساء فى قوة العمل (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج، النشاط، لمهنة).

٨ ـ متوسط سن الفتاة عند الزواج لأول مرة (س؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

٩ ـ نسبة النساء الأميات إلى جملة عدد النساء (ث؛ ق، ر، ح، و/ أو ج).

١٠ ـ نسبة النساء إلى جملة عدد المرشحين فى آخر انتخابات أجريت (ق، ج).

١١ ـ نسبة النساء اللاتى يشغلن مراكز قيادية إلى جملة شاغلى المراكز القيادية (ث؛ ق، حسب جهة العمل أى حكومة ـ قطاع عام ـ قطاع خاص).

١٢ ـ نسبة النساء فى المجالس النيابية القومية وفى المحافظات والمحليات(غير دورى).

١٣ ـ نسبة الشباب الذين يشاركون فى برامج خدمة المجتمع وما إليها (س؛ ق، ن).

٣ـ مؤشرات تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات

٣ـ ١ الغـذاء

١ ـ نسبة الإنتاج المحلى إلى جملة الاحتياجات من أهم السلع الغذائية (س ؛ ق).

٢ ـ نسبة واردات الغذاء إلى جملة العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات (س ؛ ق).

٣ ـ نسبة الاحتياطى من أهم السلع الغذائية إلى الاحتياجات الاستهلاكية (ربع سنوى ؛ ق).

٤ ـ الدول التى تمد القطر بأكثر من نسبة معينة من جملة وارداته الغذائية (س ؛ ق).

٥ ـ نسبة القروض والمنح الأجنبية التى تخصص لاستيراد الغذاء (س ؛ ق).

٦ ـ نسبة جملة المدفوعات لاستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات (س ؛ ق).

٣ـ ٢ العلاقات الاقتصادية

١ ـ نسبة المدخرات القومية إلى الاستثمار المحلى الإجمالى (س ؛ ق).

٢ ـ نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى (س ؛ ق).

٣ ـ الدول التى يزيد نصيبها فى الواردات على نسبة معينة (س ؛ ق، مجموعات واردات).

٤ ـ السلع التى تزيد نسبتها فى جملة الواردات على نسبة معينة (س ؛ ق)

٥ ـ التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (س ؛ ق)

٦ ـ الدول التى تزيد مساهمتها فى التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبى على حد أقصى متفق عليه (س ؛ ق).

٧ ـ رصيد الدين الأجنبى القائم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (س ؛ ق).

٨ ـ الدول التى يزيد نصيبها فى رصيد الدين الأجنبى القائم على نسبة معينة(س ؛ ق).

٩ ـ مدفوعات خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات (س، ق).

١٠ ـ المكون الأجنبى لمجموعة مختارة من السلع المنتجة محليًا (مثلاً فى قطاع الصناعات التحويلية والبترول والسياحة والفنادق. . إلخ) (س؛ ق).

١١ ـ الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (س؛ ق).

١٢ ـ الدول التى يزيد نصيبها فى جملة الصادرات على نسبة معينة (س؛ ق).

١٣ ـ السلع التى تزيد مساهمتها فى جملة الصادرات على نسبة معينة (س؛ ق).

١٤ ـ الصادرات من سلع لا تزيد مساهمتها فى إشباع الطلب المحلى عن نسبة معينة (س؛ ق).

١٥ ـ نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى (س؛ ق).

١٦ ـ نسبة الإنتاج الذى تسيطر عليه شركات أجنبية / متعددة الجنسية إلى إجمالى الإنتاج المحلى (س؛ ق، قطاعيًا).

١٧ ـ نصيب الأجانب فى ملكية رؤوس أموال الشركات العاملة بالقطر، وأيضًا نصيبها فى رؤوس أموال الشركات التى تزيد قيمة أصولها على مبلغ معين (س؛ ق، قطاعيًا).

١٨ ـ نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى (س؛ ق).

١٩ ـ نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية فى جملة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية (س؛ ق).

٢٠ ـ درجة الحماية الفعلية الممنوحة للإنتاج والصادرات الوطنية (س، ق).

ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم عددًا من المؤشرات للأقطار العربية النفطية التى

تحتكم على فوائض مالية (زادت من اندماج العرب فى النظام الرأسمالى العالمى) مثل :

٢١ ـ القيمة الحقيقية لرصيد الفوائض المالية، أى باستبعاد أثر التضخم العالمى (س).

٢٢ ـ نسب توزيع رصيد الفوائض على قنوات الاستثمار المختلفة (س).

٢٣ ـ نسب توزيع رصيد الفوائض جغرافيًا (س).

٢٤ ـ التغير الصافى فى رصيد الفوائض، مع إبراز جملة المسحوبات والإضافات (س).

٢٥ ـ نسبة العائد من استثمار الفوائض إلى الناتج القومى الإجمالى (س).

٣ـ٣ التكنولوجيا

١ ـ نسبة الأجانب فى قوة العمل فى المجالات البحثية والإدارية والمهنية والتدريسية (س؛ ق، الجنسية).

٢ ـ نسبة العلماء والباحثين الوطنيين العاملين فى الخارج (س؛ ق).

٣ ـ نسبة الخبراء الأجانب إلى جملة الخبراء الذين يتم استشارتهم فى المؤسسات العاملة فى القطر، بما فى ذلك مؤسسات الحكومة والقطاع العام (س؛ ق، الجنسية)

٤ ـ نسبة مخصصات البحث العلمى والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالى(س؛ ق).

٥ ـ نسبة التصنيع المحلى الحقيقى فى عدد من الصناعات المختارة (س؛ ق).

٦ ـ نسبة قيمة التعاقدات بأسلوب «تسليم المفتاح» إلى إجمالى قيمة التعاقدات مع الشركات الأجنبية (س؛ ق، قطاعيًا).

٧ ـ عدد الاختراعات والابتكارات التى تم تسجيلها لوطنيين فى السنة السابقة (س؛ ق قطاعيًا).

٨ ـ عدد الاختراعات والابتكارات التى تم استغلالها فى قطاعات الإنتاج المحلى (س ؛ ق، قطاعيًا).

٩ ـ مؤشر برأى عينة من الخبراء فى مدى التقدم فى مجال التحرر من التبعية فى البحوث العلمية وكذلك فى البحوث والتعاقدات التكنولوجية خلال العام الماضى (س؛ ق، قطاعيًا).

٣ـ ٤ الثقافة

١ ـ نسبة الوطنيين العاملين فى مؤسسات أجنبية أو خاضعة للنفوذ الأجنبى، مثل المتاجر والمصانع والوكالات التجارية والمكاتب الاستشارية والمدارس ومعاهد التعليم الأخرى والسفارات وشركات السياحة والطيران . . . إلخ (س؛ ق، قطاعيًا).

٢ ـ نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية المقيدين فى مدارس أجنبية أو شبه أجنبية مثل مدارس اللغات فى مصر (س؛ ق، ج).

٣ ـ نسبة المسلسلات والأفلام والبرامج التليفزيونية والأفلام السينمائية الأجنبية إلى جملة المعروض منها (س؛ ق).

٤ ـ نسبة مبيعات كتب التراث (بالمعنى الواسع) إلى جملة مبيعات الكتب (س؛ ق).

٥ ـ مؤشر برأى عينة من الجمهور فى برامج الإذاعة والتليفزيون والعروض السينمائية . . إلخ من حيث مدى تعبيرها عن همومهم الحقيقية ومدى مساهمتها فى خلق وعى تنموى سليم (ث؛ ق).

٤ـ التعاون العربى

١ ـ عدد المشروعات العربية المشتركة التى أسهمت الدولة فى إنشائها (س؛ مجالات العمل).

٢ ـ مساهمة البلد فى رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة كنسبة من الاستثمار المحلى الإجمالى (س).

٣ ـ نسبة الصادرات والواردات وإجمالى التجارة مع البلدان العربية الأخرى إلى جملة صادرات البلد ووارداته وتجارته الخارجية على الترتيب (س).

٤ ـ نسبة العرب إلى إجمالى عدد الأجانب المقيمين فى الدولة (س، فترة الإقامة، الفرص).

٥ ـ نسبة المواطنين الذين يعملون فى الأقطار العربية الأخرى إلى جملة المواطنين العاملين فى الخارج (س).

٦ ـ نسبة المواطنين الذين يتم تدريبهم فى مشروعات تدريب عربية مشتركة إلى جملة من يتم تدريبهم فى الخارج (س).

٧ ـ نسبة المواطنين الذين يشتركون فى برامج بحثية عربية مشتركة إلى جملة الباحثين فى القطر (س).

٨ ـ نسبة الخبراء العرب الذين يتم الاستعانة بهم إلى جملة الخبراء الأجانب الذين يستعان بهم فى القطر (س).

٩ ـ نسبة المواطنين الذين يشتركون فى مؤتمرات واجتماعات ومهرجانات عربية مشتركة إلى جملة من يشتركون فى مؤتمرات خارج الوطن (س).

١٠ ـ نسبة القروض العربية إلى جملة القروض الأجنبية التى يحصل عليها البلد، وذلك بالنسبة للبلاد المدينة (س).

١١ ـ مؤشر لمدى التقدم فى جهود التعريب (نسبة الناطقين بالعربية إلى جملة السكان) وذلك بالنسبة للبلدان العربية التى تعانى من سيادة لغة غير عربية بها (س).

١٢ ـ تحويلات العاملين فى الأقطار العربية (المالية والعينية) إلى الوطن الأم كنسبة من إجمالى موارد النقد الأجنبى (غير شاملة القروض)، وذلك بالنسبة إلى البلدان المصدرة للعمالة (س).

٥ ـ مؤشرات الأداء الاقتصادى

٥ ـ ١ الإطار المؤسسى للإنتاج

١ ـ توزيع المنشآت حسب عدد المشتغلين (س ؛ ق، قطاعيّا).

٢ ـ نسبة من يعملون لحسابهم الخاص إلى جملة القوة العاملة (س ؛ ق، قطاعيّا).

٣ ـ توزيع الحيازات المزروعة حسب مساحة الحيازة (ث ؛ ر).

٤ ـ نسبة المساحة المزروعة فى ظل أنماط الإدارة المختلفة (خاصة، تعاونية، جماعية، دول، قبلية . . . إلخ) (ث ؛ ر، ج).

٥ ـ توزيع المنشآت غير الزراعية حسب ملكيتها (قطاع خاص محلى، قطاع خاص أجنبى، قطاع مشترك خاص ـ خاص، قطاع مشترك خاص ـ عام . . . إلخ (ث ؛ ق، قطاعيّا).

٦ ـ نسبة الإنتاج المسوق إلى جملة الإنتاج (ث ؛ ق، ج، قطاعيّا).

٥ ـ ٢ هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية

١ ـ التوزيع القطاعى للناتج المحلى الإجمالى (س ؛ ق).

٢ ـ هيكل إنتاج الصناعات التحويلية، أى موزعًا بين إنتاج استهلاكى ووسيط ورأسمالى (س ؛ ق).

٣ ـ هيكل الدخل المحلى الإجمالى موزعًا بين استهلاك وادخار خاص واستهلاك وادخار عام (س ؛ ق).

٤ ـ هيكل الاستهلاك العائلى موزعًا على بنود الاستهلاك الضرورية، وشبه الكمالية، والكمالية (س ؛ ق، ر، ح).

٥ ـ نسبة واردات السلع الاستهلاكية غير الضرورية إلى إجمالى الواردات (س ؛ ق، معمرة وغير معمرة).

٦ ـ توزيع الاستثمار المحلى الإجمالى بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية، أو بين القطاعات السلعية والقطاعات غير السلعية (س؛ ق).

٧ ـ نسبة المكون الأجنبى فى الاستثمار إلى الاستثمار المحلى الإجمالى (س؛ ق، قطاعيًا).

٨ ـ توزيع المشتغلين على قطاعات الإنتاج المختلفة (س؛ ق، ر، ح، م/ أو ج).

٩ ـ نسبة المؤهلين (مديرين، مهنيين، باحثين وعلماء. . إلخ) إلى جملة القوة العاملة (س؛ ق، قطاعيًا).

٥ ـ ٣ النمو الاقتصادى

١ ـ معدل التغير فى الإنتاجية (س؛ ق، قطاعيًا، لكل من العمل والأرض ورأس المال).

٢ ـ معدل النمو الكلى وفى القطاعات المختلفة (س؛ ق).

٣ ـ نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول والمعادن) والقطاعات ذات الحساسية الشديدة للعوامل الخارجية (السياحة والملاحة الدوليتين، الهجرة الخارجية، الاستثمار الأجنبى) فى إحداث النمو فى الناتج المحلى الإجمالى (س؛ ق).

٤ ـ نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية فى نمو الناتج المحلى الاجمالى بعد استبعاد الناتج من استغلال الموارد غير المتجددة (س؛ ق).

٥ ـ ٤ الاستقرار الاقتصادى

١ ـ معدل التضخم، أو ـ فى حالة عدم توفر بيانات يوثق بها عنه ـ عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، أو معدل التغير فى عرض النقود، ومعدل الزيادة فى أسعار الواردات (س؛ ق).

٢ ـ عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (س؛ ق).

٥-٥ القضاء على تبديد الموارد

١ - نسبة المفقود من الغذاء فى مراحل الإنتاج والتوزيع إلى جملة إنتاج الغذاء (س ؛ ق).

٢ - نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة إلى الطاقة الإنتاجية المتاحة (س ؛ ق، قطاعيّا).

٣ - نسبة الطاقة (كهرباء، وقود . . . إلخ) الضائعة بسبب الإسراف فى الاستهلاك أو سوء الاستخدام فى المجالات المختلفة إلى جملة الطاقة المنتجة (س؛ ق، أنواع الطاقة والمجالات).

٤ - نسبة مساحة الأراضى الزراعية التى يتم تحويلها لأغراض غير زراعية إلى جملة المساحة المنزرعة (س ؛ ر، ج).

٥ - نسبة عدد المشروعات التى تجاوزت فترة تنفيذها الفترة المقررة أصلاً بنسبة معينة إلى جملة عدد المشروعات المقرر تنفيذها (س ؛ ق، قطاعيّا).

٦ - نسبة من يشغلون وظائف غير متناسبة مع مؤهلاتهم أو مهاراتهم إلى جملة القوة العاملة (س، ق، قطاعيّا).

٧ - معدل تزايد الإنفاق الفعلى على بنود مختارة فى الميزانية العاملة للدولة مستهدف خفضها أو الحد من معدل تزايدها (س ؛ ق).

٦ - مؤشرات صيانة الأمن الاجتماعى وتوفير السلامة العامة

١ - نسب تمثيل الجماعات المختلفة فى المجالس النيابية مقارنة بنسبهم إلى مجموع السكان (ث ؛ ق، جماعات طائفية، عرقية، قومية. . إلخ).

٢ - نسب تمثيل الفئات الفقيرة (عمال وصغار مزارعين وموظفين . . إلخ) فى المجالس النيابية (ث ؛ قّ).

٣ - نسب تمثيل الجماعات المختلفة فى الوظائف الحكومية القيادية مقارنة بنسبهم إلى مجموع السكان (ث ؛ ق، جماعات طائفية، عرقية، قومية، . . إلخ).

٤ـ عدد الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات وما إلى ذلك من مظاهر الاحتجاج والسخط الاجتماعى (س ؛ ق، ج).

٥ـ نسبة السكان المشتركين فى برامج للتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وما إلى ذلك (س ؛ ق، ف).

٦ـ نسبة الأبناء والبنات ممن يزيد عمرهم على ٢١ سنة الذين يشغلون وظائف أو مراكز اقتصادية/ اجتماعية مختلفة عن آبائهم عندما كانوا فى نفس العمر (ث ؛ ق، ف).

٧ـ عدد حوادث القتل لكل ألف من السكان (س ؛ ق، ج).

٨ـ عدد حوادث السرقة والاعتداء على الأشخاص والممتلكات لكل ألف من السكان (س ؛ ق، ج).

٩ـ نسبة الأجانب إلى جملة السكان والقوة العاملة (س ؛ ق، عرب وغير عرب).

٧ـ مؤشرات صيانة البيئة

١ـ نسبة الإنتاج إلى الاحتياطى من النفط والمعادن، مقارنة بالنسب الآمنة (س ؛ ق، حسب المورد).

٢ـ معدل استنزاف إنتاج الغابات، مقارنًا بالمعدل الآمن (س ؛ ق).

٣ـ نسبة الأراضى الزراعية التى يجرى تحويلها إلى استخدامات غير زراعية (نتيجة لزحف الحضر على الريف)، أو التى تفقد من جراء التصحر وما إليه من الظواهر الطبيعية (س ؛ ق).

٤ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تزداد نسب العناصر الملوثة فى هوائها عن النسب الآمنة (س ؛ مناطق مختارة).

٥ـ نسبة تلوث المياه فى البحار والأنهار والبحيرات الخاضعة لسيطرة الدولة مقارنة بالنسب الآمنة (س ؛ مناطق مختارة).

٦ـ الإنفاق على مكافحة التلوث البيئى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (س ؛ ق).

٨ـ مؤشرات التطورات السكانية

١ـ معدل المواليد الخام (س؛ ق، ر، ح، ج، ن، ع).

٢ـ معدل الوفيات الخام (س؛ ق، ر، ح، ج، ن، ع).

٣ـ معدل النمو الطبيعي للسكان (س؛ ق، ر، ح، ج، ن، ع).

٤ـ نسبة من يستخدمن وسيلة أو أخرى من وسائل منع الحمل إلى جملة المتزوجات (ث؛ ق، ر، ح، ج).

٥ـ رصيد وتدفقات الهجرة الخارجية (ث؛ ق، البلد المصدر / البلد المستورد).

٦ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى المناطق المختلفة إلى العدد الممكن استيعابه فى هذه المناطق (س، مناطق مختارة).

٧ـ اتجاهات الهجرة الداخلية للسكان مقارنة بالاتجاهات المرغوب فى تحقيقها (س).

٨ـ نسبة السكان الذين يعيشون فى مناطق تزيد فيها الكثافة السكانية عن معدل معين (ث؛ ق، ر، ح، ج).

٩ـ مؤشرات تطوير قاعدة المعلومات

١ـ عدد المسوح الإحصائية التى يتم إنجازها كل عام (س؛ ق، ر، ح، ج).

٢ـ معدل تزايد البنود التى يتم تغطيتها فى المسوح الإحصائية (س؛ ق).

٣ـ نسبة المساحات الأرضية المتوفر عنها معلومات وافية إلى جملة مساحة الحيز الوطنى (س؛ ق، ج).

٤ـ نسبة الموارد المائية المتوفر عنها معلومات وافية (س؛ ق، ج).

٥ـ مؤشر رأى عينة من الباحثين وغيرهم من مستخدمى البيانات عن مدى التحسن الكمى والكيفى فى البيانات المتاحة (ث؛ ق، مجالات مختلفة).

١٠- مؤشرات لهموم تنموية أخرى ذات أهمية خاصة

ثمة مشكلات أخرى فى البلدان العربية ذات صلة بقضية التنمية، ولكن يصعب إدراجها فى مجموعة أو أخرى من المجموعات التسع السابقة. فهى ليست على نفس مستوى العمومية الذى تتصف به معظم القضايا التى عولجت فى المجموعات السابقة، كما أنها ليست من القضايا ذات الطابع " المحلى " المحض التى يجوز إهمالها على مستوى اتخاذ القرارات الذى اخترنا صياغة المؤشرات بالنسبة إليه. على سبيل المثال، قد تتصل المشكلات التى نعنيها بمجموعة سكانية معينة (إعادة توطين سكان منطقة دمرتها السيول) أو بطائفة دينية أو عرقية (برنامج تدريبى لرفع قدرة أعضائها على الاستفادة من فرص العمل الأفضل المتاحة)، أو بإقليم معين (إعمار منطقة معينة لأغراض دفاعية، أو برنامج لمكافحة التصحر)، أو بمدينة كبرى (تنفيذ مشروع ضخم لحل مشكلات المواصلات فى العاصمة)، أو بمحصول رئيسى (نشر صنف جديد عالى الإنتاجية أو طريقة جديدة للزراعة)، أو بقضية ذات طابع معقد (مكافحة الرشوة والتهريب واستغلال النفوذ وما إليها). كما يمكن أن ندرج فى هذه الطائفة بعض الأمور التى تتصل بالتعاون العربى مثل متابعة تنفيذ بعض المشروعات العربية المشتركة ذات الأهمية الخاصة والتى يسهم القطر المعنى فى إنشائها (صناعة حربية، مد خط للسكك الحديدية يصل عدة دول عربية).

وقد رأينا إدراج مثل هذه المشكلات فى قسم خاص بالنظر إلى طبيعتها المتميزة. وسوف نكتفى بما ضربناه من أمثلة لأنواع الهموم التى يمكن أن تعبر عنها المؤشرات فى هذا القسم، دون التعرض لطبيعة هذه المؤشرات. ذلك أن كل هم منها قد يحتاج إلى مجموعة مؤشرات تصمم خصيصًا لمتابعة التقدم فى مجاله. وهذه مهمة لا يقدر على الاضطلاع بها سوى المتخصصين العارفين ببواطن الأمور فى كل مجال من المجالات المعنية.

ملحق رقم (٢)

مؤشرات قياس التبعية

المصدر: إبراهيم العيسوى، قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ص ٦٦ - ٧٣.

عرض موجز لمؤشرات قياس التبعية

نقدم فيما يلى (بصورة موجزة) ١٠٧ مؤشرات لمتابعة تقدم الأقطار العربية على طريق التخلص من التبعية وبناء التنمية المستقلة. وتتوزع هذه المؤشرات على عشر مجموعات، وذلك على النحو التالى :

المجموعة الأولى : هامش المناورة

١ ـ الموقع الجغرافى للدولة .

٢ ـ البيئة الطبيعية للدولة .

٣ ـ عدد السكان .

٤ ـ التوزيع الجغرافى للسكان .

٥ ـ التقارب الحضارى للسكان .

المجموعة الثانية : التبعية الاقتصادية

١ ـ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى للدولة .

٢ ـ نسبة تغطية الصادرات للواردات .

٣ ـ درجة التركز السلعى للصادرات .

٤ ـ النسب التى تخصص للتصدير من الإنتاج المحلى .

٥ ـ درجة التركز الجغرافى للصادرات .

٦ ـ درجة التركز السلعى / الجغرافى للصادرات .
٧ ـ نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى .
٨ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الواردات .
٩ ـ نسبة واردات الطاقة إلى جملة الواردات .
١٠ـ نسبة الواردات الاستهلاكية إلى جملة الاستهلاك .
١١ـ نسبة الواردات الوسيطة إلى الاستهلاك الوسيط .
١٢ـ نسبة الواردات الرأسمالية إلى الاستثمار المحلى .
١٣ـ نسبة واردات الطاقة إلى جملة الحاجات منها .
١٤ـ نسبة واردات الطاقة إلى جملة الصادرات .
١٥ـ نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى الاستهلاك .
١٦ـ نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى الواردات .
١٧ـ درجة التركز السلعى للواردات .
١٨ـ درجة التركز الجغرافى للواردات .
١٩ـ درجة التركز السلعى / الجغرافى للواردات .
٢٠ـ مدى ابتعاد نمط الاستهلاك المحلى عن نمط الاستهلاك الغربى .
٢١ـ درجة الانكشاف التجارى للدولة .
٢٢ـ معدل التبادل الدولى .
٢٣ـ تحويلات الأرباح والفوائد وما إليها إلى الخارج .
٢٤ـ التدفق الصافى لرأس المال الأجنبى إلى الدولة .
٢٥ـ مدفوعات خدمة الدين الخارجى كنسبة من حصيلة الصادرات .

٢٦ـ نسبة الإعفاءات الضريبية إلى جملة الإيرادات الجارية بالموازنة العامة .

٢٧ـ نسبة مساهمة المدخرات الوطنية فى تمويل الاستثمار المحلى الإجمالى .

٢٨ـ نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة والقطاعات الحساسة فى النمو الاقتصادى .

٢٩ـ نسبة التدفقات الرأسمالية الأجنبية الثنائية إلى جملة التدفقات الرأسمالية الأجنبية .

٣٠ـ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار المحلى الإجمالى .

٣١ـ درجة التركز الجغرافى للتدفقات الرأسمالية الأجنبية .

٣٢ـ نسبة الدين الأجنبى القائم إلى الناتج المحلى الإجمالى .

٣٣ـ درجة التركز الجغرافى للدين الأجنبى القائم .

٣٤ـ نصيب الأجانب فى ملكية رؤوس أموال الشركات العاملة بالدولة .

٣٥ـ درجة التركز القطاعى لمساهمة الأجانب فى رؤوس أموال الشركات العاملة فى الدولة .

٣٦ـ مدى مساهمة الأجانب فى الإدارة الفعلية للشركات العاملة فى للدولة .

٣٧ـ مدى قوة العلاقة القائمة بين الدولة المعنية وهيئات التمويل الرأسمالية الدولية .

٣٨ـ نسبة استثمارات الدولة فى الخارج إلى جملة إيراداتها الجارية من النقد الأجنبى .

٣٩ـ درجة التركز الجغرافى أو الإقليمى لأموال الدولة المعنية المستثمرة فى الخارج .

٤٠ ـ درجة التركز القطاعى لأموال الدولة المعنية المستثمرة فى الخارج .

٤١ ـ مدى استخدام الدولار فى المعاملات الداخلية للدولة المعنية .

٤٢ـ نسبة الخلايا الصفرية أو شبه الصفرية فى جدول المدخلات والمخرجات .

٤٣ـ نسبة مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى .

٤٤ـ نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية فى إنتاج الصناعات التحويلية .

٤٥ـ نسبة القيمة المضافة محليّاً إلى قيمة إنتاج الصناعات التحويلية .

موعة الثالثة : التبعية الغذائية

١ ـ نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى .

٢ ـ مدى التركز الجغرافى لمصادر الغذاء المستورد .

٣ ـ نسبة مدفوعات استيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات .

٤ ـ مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية فى تمويل الواردات الغذائية .

٥ ـ نسبة القروض والمنح الأجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى جملة القروض والمنح الأجنبية .

٦ ـ مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية .

موعة الرابعة : التبعية التقانية

١ ـ نسبة الإنفاق على البحث العلمى والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالى .

٢ ـ هيكل الإنفاق على البحث العلمى والتطوير من حيث الوزن النسبى لكل من البحوث فى العلوم الأساسية والبحوث التطبيقية وبحوث التطوير التقانى .

٣ ـ نسبة الإنفاق على التعليم العالى إلى جملة الإنفاق التعليمى .

٤ ـ نصيب مؤسسات التعليم العالى ذات الصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية فى إجمالى الإنفاق على التعليم العالى .

٥ ـ نسبة الاختراعات والابتكارات التي يتم استغلالها في قطاعات الإنتاج المحلي إلى جملة الاختراعات والابتكارات المسجلة سنويًا .

٦ ـ صافي المدفوعات التقانية .

٧ ـ مدى الاعتماد على الأجانب في المجالات البحثية والإدارية والمهنية والتدريسية .

٨ ـ نسبة قيمة التعاقدات بأسلوب تسليم المفتاح إلى جملة قيمة التعاقدات مع الجهات الأجنبية ، أو مدى تجزئة الحزمة التقانية .

٩ ـ نسبة التصنيع المحلي في عدد من الصناعات المهمة ، أو نسبة المكون المستورد لهذه الصناعات .

١٠ـ مؤشر برأي عينة من الخبراء فيما يتعلق بمدى التبعية التقانية أو بمدى التقدم على طريق الاستقلال التقاني .

المجموعة الخامسة : التبعية الثقافية

١ ـ نسبة المواطنين العاملين في مؤسسات أجنبية أو خاضعة للنفوذ الأجنبي إلى قوة العمل الكلية .

٢ ـ نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية المقيدين في مدارس أجنبية أو شبه أجنبية إلى عدد التلاميذ في هذه المرحلة .

٣ ـ مدى تنوع البلاد المتقدمة التي يتم إيفاد أبناء الدول المعنية للدراسة فيها .

٤ ـ نسبة المسلسلات والأفلام والبرامج التليفزيونية والأفلام السينمائية الأجنبية إلى ما يعرض منها في التليفزيون والسينما .

٥ ـ مؤشر برأي عينة من الجمهور في مدى تعبير ما يقدم له من برامج تليفزيونية وأفلام تليفزيونية وسينمائية عن همومه الحقيقية . . . إلخ .

٦ ـ مؤشر برأي عينة من الخبراء التربويين في محتوى المقررات التعليمية في المراحل الأولى للتعليم .

٧ ـ مؤشر برأى عينة من الخبراء فى محتوى الصحافة الوطنية .

٨ ـ نسبة المعونات الفنية الأجنبية إلى جملة المعونات الأجنبية التى تحصل عليها الدولة من الخارج .

٩ ـ نسبة مبيعات كتب التراث الدينى المستنير والعلمى العقلانى إلى جملة مبيعات الكتب سنويًا .

١٠ ـ نسبة مبيعات كتب التأليف الأصيل إلى جملة ما يباع من الكتب سنويًا .

المجموعة السادسة : التبعية المعلوماتية

١ ـ نسبة المساحات الأرضية المتوافر عنها معلومات وافية إلى جملة مساحة الحيز القومى .

٢ ـ نسبة الموارد المائية المتوافر عنها معلومات وافية إلى جملة الموارد المائية للدولة .

٣ ـ مدى التحسن الكمى فى المسوح الإحصائية .

٤ ـ مدى التحسن الكيفى فى المعلومات الإحصائية .

٥ ـ مؤشر برأى عينة من المخططين ومتخذى القرارات والباحثين وغيرهم من مستخدمى البيانات عن مدى التحسن فى الخدمات الإحصائية كمًا وكيفًا .

٦ ـ مدى الاعتماد على المبادرات الخارجية وعلى الأجانب عمومًا فى جمع المعلومات عن الموارد الوطنية وتجهيزها وتحليلها .

٧ ـ مدى مساهمة الدول فى جهود بلدان العالم الثالث من أجل إنشاء مراكز للمعلومات ووكالات للأنباء وما إلى ذلك .

المجموعة السابعة : التبعية العسكرية

١ ـ مدى تنوع مصادر الحصول على السلاح .

٢ ـ نسبة المعونات العسكرية الأجنبية إلى جملة الإنفاق العسكرى للدولة .

٣ ـ مدى تنوع مصادر المعونات العسكرية الأجنبية .

٤ ـ مدى الوجود العسكرى الأجنبى فى الدول المعنية .

٥ ـ مدى اشتراك الدولة فى نزاعات إقليمية واحتمالات تعرضها لهجوم عسكرى لا تقدر على صده .

٦ ـ مدى التصنيع المحلى للسلاح .

المجموعة الثامنة : التبعية السياسية

١ ـ مدى قوة الفئات المحلية ذات المصالح المشتركة مع الشركات الدولية .

٢ ـ مدى ما تتمتع به القوى المعارضة للتبعية من حريات للعمل والتنظيم وجمع الأنصار .

٣ ـ مدى تماشي تصويت الدولة المعنية فى الأمم المتحدة مع الاتجاه الذى تفضله الدول المتبوعة .

٤ ـ موقف الدول المعنية من الاشتراك فى الأحلاف والتجمعات والمنظمات السياسية والاقتصادية التى تسيطر عليها دول القلب الرأسمالي .

٥ ـ مدى مساهمة الدولة فى جهود المنظمات المناوئة للاستعمار والمؤتمرات الدولية والإقليمية المضادة للإمبريالية .

المجموعة التاسعة : التعاون الإقليمى

١ ـ نسبة التبادل التجارى للدولة (صادرات وواردات) مع البلدان العربية إلى جملة التبادلات التجارية الخارجية للدولة موضع الدراسة .

٢ ـ مدى مساهمة الدولة المعنية فى إقامة مشروعات عربية مشتركة .

٣ـ نسبة القروض العربية إلى جملة القروض الخارجية التى تحصل عليها الدولة المعنية .

٤ ـ نسبة المعونات الميسرة وغير الميسرة التى تقدمها الدولة المعنية إلى البلدان العربية الأخرى إلى الناتج المحلى الإجمالى للدولة المانحة للمعونة .

٥ ـ نسبة التحويلات النقدية والعينية لمواطنى الدولة العاملين فى البلدان العربية إلى إيرادات الدولة من النقد الأجنبى .

٦ ـ نسبة المواطنين الذين يتم تدريبهم فى مشروعات تدريب عربية مشتركة إلى من يتم تدريبهم من مواطنى الدولة المعنية فى الخارج .

٧ ـ نسبة الخبراء والمستشارين العرب الذين يتم الاستعانة بهم فى شتى المجالات إلى جملة الخبراء الأجانب الذين يستعان بهم فى الدولة المعنية .

٨ ـ مدى تقدم الدولة فى جهود التعريب .

٩ ـ مدى الانفتاح الثقافى للدولة المعنية على غيرها من البلدان العربية .

١٠ ـ مدى التزام الدولة بالقرارات التى يتم التوصل إليها فى مختلف الاجتماعات التى تتم على المستوى العربى .

المجموعة العاشرة : التعاون مع العالم الثالث

١ ـ نسبة حجم التجارة الخارجية للدولة مع بلدان العالم الثالث إلى إجمالى تجارتها الخارجية .

٢ ـ نسبة المعونات الفنية والمالية التى تقدمها الدولة المعنية إلى غيرها من بلدان العالم الثالث أو تتلقاها منها إلى جملة ما تقدمه أو تحصل عليه من معونات .

٣ ـ مدى انعكاس القرارات الجماعية التى تشترك الدولة فى التوصل إليها فى الاجتماعات على مستوى العالم الثالث فى مضمون خططها وسياساتها ومدى التزامها بها .

ملحق (٣)

مؤشـــرات بيئيـــة

المصدر : على نصار، «المؤشرات السياسية والتقنية والبيئية فى تقويم السياسات الاقتصادية العربية»، فى : محمد عدنان وديع (محرر)، مسح التطورات فى مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٩٧، ص ص ٤٤١ـ٤٤٤ .

عرض موجز للمؤشرات البيئية

أولاً : مؤشرات إطراد التنمية

١ ـ بعض مؤشرات التنمية المؤسسية والعلمية والتقنية التى تتجه للمواءمة والحفاظ على البيئة .

٢ ـ الصلاحيات الممنوحة للمحليات فى مجال البيئة ودوران الموارد وإشباع الحاجات .

٣ ـ درجة إدماج المتغيرات البيئية والسكانية فى أنشطة التخطيط وتقييم المشروعات .

٤ ـ عدد الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة والحكومية فى مجال البيئة وحماية المستهلك .

٥ ـ تبنى معايير الخصوصية والاستقلالية فى تحديد هدف التنمية واختيار هياكل الإنتاج وتقنياته .

٦ ـ الارتباط بمؤسسات إقليمية للمياه وحمايتها من التلوث ، وكذا البحار والشواطىء .

٧ ـ قواعد وتشريعات انتقاء الدواء والمستلزمات والسلالات والتقنيات من منظور بيئى .

٨ ـ تطوير الحسابات القومية لتصحيح الناتج المحلى بيئيّا .

٩ ـ نصيب أعلى الفئات دخلاً وأقلها دخلاً من الناتج .

١٠ـ تكافل سياسات التوجيه المركزى وآليات السوق ، و التشريعات والقوانين المستهدفة حماية البيئة .

١١ـ مرحلة النمو السكانى (معدل نمو السكان) .

ثانيا : مؤشرات الأداء البيئى

١ ـ درجة تلوث هواء المدن الرئيسية ، والغازات المكونة للتلوث .

٢ ـ درجة تلوث المياه السطحية الداخلية .

٣ ـ الوحدات الكبيرة فى إنتاج وتصنيع وتوزيع الوقود الأحفورى والأسمنت والتقنيات المستخدمة فيها .

٤ ـ حجم إنتاج قائمة من الصناعات الكثيفة فى استهلاك الطاقة العالية فى إطلاقها للملوثات ، وكثرة الاحتياج للمياه (حديد وصلب ـ أسمنت ـ ورق ومنتجاته ـ معادن ـ كيماويات ـ نسيج ـ سكر) .

٥ ـ كثافة استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية .

٦ ـ الإنفاق الاستثمارى الجارى على خدمات المياه النقية والصرف الصحى وتجميع المخلفات .

٧ ـ الإنفاق الاستثمارى والجارى على حماية البيئة ودعم مؤسساتها .

٨ ـ تطور المساحة المنزرعة ودرجات الخدمة فيها (التعرض للاستقطاع وتدهور المواصفات) .

٩ ـ التطوير الملائم لأساليب وإمكانات الرى والصرف بالزراعة .

١٠ـ عدد وسائل النقل والانتقال لكل ١٠٠ كم من الطرق ، ولكل ١٠٠ شخص .

١١ـ درجة بيئية لتقنيات ومحركات وسائل النقل والانتقال .

١٢ـ تطور حجم مساحة الغابات والمراعى .

١٣ـ كميه المياه التى يعاد استخدامها .

١٤ـ الاهتمام بالتنوع البيولوجى والمحميات الطبيعية (عدد السلالات المهددة بالانقراض) .

١٥ـ تجاوز حدود القابلية للتجدد فى استعمال المياه الجوفية .

١٦ـ حماية الشعب المرجانية والشواطئ والمصايد بالأنهار .

١٧ـ كم الطاقة التجارية لكل وحدة من GDP ، ومن . GNP .

١٨ـ نصيب الفرد من الطاقة التجارية .

١٩ـ نسبة الطاقات المتجددة والجديدة إلى إجمالى استخدام الطاقة .

٢٠ـ الفاقد فى إجمالى استخدام الطاقة فى مختلف مراحل الإنتاج والاستهلاك .

٢١ـ حجم طاقة التكرير إلى حجم الاحتياجات المحلية .

٢٢ـ نسبة مجمل إنتاج مصدر الطاقة الأحفورى إلى مجمل الاحتياطى المؤكد منه .

٢٣ـ نسبة مجمل إنتاج المعادن الأخرى إلى مجمل الاحتياطى المؤكد منها .

٢٤ـ معامل التركز بالمدن (الكثافة على كم٢) .

٢٥ـ مجمل استخدام الطاقة ، المباشرة وغير المباشرة ، فى قائمة أهم صادرات القطر .

٢٦ـ الإنفاق على الآثار والبيئة المبنية .

٢٧ـ ضوابط ومخصصات الأمن الصناعى ومواجهة الكوارث .

٢٨ـ معامل تركز أو تفتت الحيازة الزراعية .

٢٩ـ درجة تلوث المياه الجوفية .

٣٠ـ تكرار سقوط الأمطار الحمضية (مؤشر لكفاءة التعاون الإقليمى والدولى) .

٣١ـ درجة التقدم فى مزاوجة العلوم والتخصصات .

ملحق (٤)

مؤشرات علمية وتكنولوجية

المصدر : نفس مصدر الملحق (٣)، ص ص ٤١١ـ٤١٨ .

عرض موجز للمؤشرات العلمية والتكنولوجية

أولاً : مؤشرات التنمية العلمية والتكنولوجية

١ ـ توافر سياسة علمية وتكنولوجية والالتزام بها .

٢ ـ دليل إجمالى للتنمية البشرية (للمستوى المادى والمعرفى للبشر) .

٣ ـ دليل إجمالى سياسى مؤسسى (للمشاركة والحريات . . إلخ) .

٤ ـ هجرة العقول، وبخاصة العلماء والمهندسين ومن إليهم .

٥ ـ توافر مشروعات أو تطبيقات كبيرة، فى التكنولوجيات العالية .

٦ ـ انتشار الحاسبات فى مختلف أوجه النشاط الإنسانى .

٧ ـ انضباط وتكامل الإعلام والثقافة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا .

٨ ـ تأسيس مدن علمية ومراكز تميز علمى لا تسير على الأساليب التقليدية للجامعات والمعاهد الأكاديمية .

٩ ـ درجة الالتزام بفك الحزمة التكنولوجية ومدى ما يحرز من نجاح فى هذا الشأن .

١٠ ـ مقياس الدافعية للتعليم المستمر .

١١ ـ مؤشرات الكثافة العلمية فى النشر العلمى وبراءات الاختراع .

١٢ ـ حجم قطاع المعلومات ودرجة تغلغل أنشطته فى القطاعات الإنتاجية .

١٣ ـ توافر مفهوم للتصنيع الحقيقى يتجاوز إقامة المصانع .

١٤ ـ توافر مدارس فكرية فى الإنسانيات، وجماعات علمية منضبطة فى المنهج بالعلوم الطبيعية والطب، ووجود تنظيمات لها فى حركة المجتمع المدنى .

١٥ـ الإنفاق على البحث والتطوير .

١٦ـ الوزن النسبى للعلوم الرياضية والطبيعية والهندسية والطبية فى مجمل نشاط التعليم .

١٧ـ نسبة العلميين والمهندسين والأخصائيين المهدرة فى البيروقراطية والخدمات العامة والاستهلاكية والتعليم .

١٨ـ وزن ومحتوى التعليم المهنى .

١٩ـ أصالة البحوث فى العلوم الإنسانية فكرًا ومنهجًا .

٢٠ـ جهود تنمية المرأة والطفل والأم .

٢١ـ حجم الأعمال الاستشارية غير العربية .

٢٢ـ التمويل الأجنبى للمشروعات البحثية .

٢٣ـ توافر مؤسسات التدريب على الإدارة العلمية .

٢٤ـ وجود مشروعات أو تطبيقات علمية كبيرة مرتبطة بالأمن القومى، وحواجز أقل بين الصناعات والجهود العلمية فى المجال العسكرى ونظائرها فى المجال المدنى .

٢٥ـ تطوير محلى لتكنولوجيات فى مجال ترشيد استخدام الموارد وإعادة تدويرها، وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة، وفى أساليب الزراعة والرى، وفى إحلال المدخلات الصناعية . . إلخ .

٢٦ـ توافر بحوث اجتماعية للتعرف على تفاصيل الواقع المعاش، والمعارف البيئية المتوارثة، وظروف الإبداع، وتوقعات الناس .

٢٧ـ حجم المدخل المعرفى والتكنولوجى فى الأنشطة الصغيرة (كانتشار تكنولوجيات كمبيوترية فى المصانع الصغيرة للنسيج وقطع الغيار والمنتجات المعدنية) .

٢٨ـ درجة التنسيق بين أجهزة التخطيط والأجهزة المعنية بالسياسة العلمية والإعلام والبيئة، ومكاتب التصميم، ووحدات الصيانة، وأجهزة القياس والمعايرة.. إلخ .

ثانياً : مؤشرات التطور التكنولوجى

١ ـ بروز قطاع خدمى حديث .

٢ ـ وجود قطاع صناعى حديث ورائد .

٣ ـ الهيكل القطاعى الصناعى والتشابكات الداخلية فيه .

٤ ـ المدخل المعلوماتى فى عمليات الإنتاج .

٥ ـ المستوى المهارى لقوة العمل .

٦ ـ هجرة العمالة للخارج، من حيث الحجم ودرجة التنظيم التى تخضع لها (الهجرة فيما بين الأقطار العربية) .

٧ ـ توافر زراعات وخدمات حديثة قائمة على التكنولوجيا العالية .

٨ ـ تواجد وحدات بحث وتطوير فى الوحدات الإنتاجية .

٩ ـ إنتاجية قوة العمل فى الزراعة والصناعة .

١٠ـ وجود تعاقدات فنية وتكنولوجية على المستوى الإقليمى (العربى) بالقطاعين العام والخاص .

١٢ـ الاستثمار فى تطوير الصناعات والحرف التقليدية، وكذلك فى خدمات الفئات الأكثر فقراً من السكان .

١٣ـ حجم المعونات الفنية وتدفق الاستثمارات ذات المستوى التكنولوجى العالى .

١٤ـ سياسات ترشيد الاستهلاك الضار بالبيئة أو غير المناسب بيئيّا .

١٥ـ مؤشر ترشيد استخدام المياه .

١٦ـ مدخلات الطاقة فى الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية .

١٧ـ مؤشر ترشيد استخدام الطاقة التجارية .

١٨ـ الوزن النسبى للطاقات الجديدة والمتجددة فى إجمالى الطاقة التجارية المستخدمة .

١٩ـ دليل إجمالى للمؤشرات البيئية .

٢٠ـ مؤشر لنمو المعلوماتية فى المجتمع .

٢١ـ سلاسة تدفق المعلومات والمعرفة بالأسواق .

٢٢ـ اتجاهات تطور معدلات التبادل التجارى .

٢٣ـ تدفق عناصر الإنتاج إلى العالم الخارجى، وبوجه خاص عائد العمل فى الخارج والإيرادات من الصادرات الخدمية.

٢٤ـ توافر مكون بيئى محلى ملائم فى مجالات الإسكان والتشييد واستصلاح الأراضى .

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

١ ـ محمد محمود الإمام، «التنمية البشرية من المنظور القومي» في مجموعة مؤلفين، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥ .

٢ ـ ــــــــــ، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣ .

٣ ـ جلال أمين، **العولمة**، سلسلة اقرأ، العدد (٦٣٦) دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨ .

٤ ـ بنجامين باربر، **عالم ماك ـ المواجهة بين التأقلم والعولمة** (ترجمة أحمد محمود)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨ .

٥ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، البرنامج، نيويورك، أعداد مختلفة من ١٩٩٠ فصاعداً .

٦ ـ هانس بيترمان وهارالد شومان، **فخ العولمة**، (ترجمة عدنان عباس على)، عالم المعرفة (الكويت)، العدد (٢٣٨)، أكتوبر ١٩٩٨ .

٧ ـ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ .

٨ ـ أسامه الخولى (محرر)، **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨ .

٩ ـ رمزى زكى (محرر)، **السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى**، المعهد العربى للتخطيط، بالكويت، دار الرازى، بيروت، ١٩٨٩ .

١٠ ـ يوسف صايغ، **التنمية العصية ـ من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢ .

١١ ـ صندوق النقد الدولى، **آفاق الاقتصاد العالمى١٩٩٧** (العولمة ـ الفرص والتحديات)، صندوق النقد الدولى ،واشنطون، ١٩٩٧ .

١٢ ـ محمود عبد الفضيل، **مصر ورياح العولمة**، كتاب الهلال، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩ .

١٣ ـ إبراهيم سعد الدين عبد الله، **أزمة النظام الاشتراكى**، كتاب الأهالى رقم (١٩)، القاهرة، مارس ١٩٨٩ .

١٤ ـ إبراهيم سعد الدين وإبراهيم العيسوى، « تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة »، فى مجموعة مؤلفين، **القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٩٠.

١٥ ـ إسماعيل صبرى عبد الله، **التنمية البشرية : المفهوم ـ القياس ـ الدلالة**، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١)، سلسلة التنمية البشرية (١)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أغسطس ١٩٩٤ .

١٦ ـــــ، **تنظيم القطاع العام ـ الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩ .

١٧ ـــــ، **توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة**، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة (٣)، منتدى العالم الثالث، القاهرة، يناير ١٩٩٩.

١٨ ـــــ، **فى التنمية العربية**، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٣ .

١٩ ـــــ، **مصر التى نريدها**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٠ ـــــ، **وحدة الأمة العربية ـ المصير والمسيرة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥ .

٢١ ـ محمد رضا العدل، «مؤشرات النمو والتنمية ـ دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصرى : ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢»، فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، **الاقتصاد المصرى فى ربع قرن**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ .

٢٢ ـ صادق جلال العظم، «ما هى العولمة»، مجلة **الطريق** (بيروت)، العدد ٤، ١٩٩٧، ص ص ٢٦ـ٤٤ .

٢٣ ـ إبراهيم العيسوى ، «التنمية البشرية فى مصر ـ ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤»، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥ .

٢٤ ـ ـــــ، **الجات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥ .

٢٥ ـ ـــــ (محرر)، **الخبرة التنموية للدول الآسيوية حديثة التصنيع والدروس المستفادة منها لمصر**، قضايا التخطيط والتنمية، العدد (٧٣)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يوليو ١٩٩٢ . أنظر أيضا إبراهيم العيسوى، **نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٤ .

٢٦ ـ ـــــ، **قياس التبعية فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩ .

٢٧ ـ ـــــ، **مناهج قياس التنمية**، مذكرة خارجية ١٤٤٥، معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٨٧ .

٢٨ ـ ـــــ، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية» فى مجموعة مؤلفين، **التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢٩ ـ نادر فرجانى، **عن نوعية الحياة فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢ .

٣٠ ـ لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى، **جيران فى عالم واحد**، عالم المعرفة، (الكويت) العدد ٢٠١ ، سبتمبر ١٩٩٥ .

٣١ ـ لجنة الجنوب، **التحدى أمام الجنوب** (تقرير لجنة الجنوب)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ .

٣٢ ـ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب١٤٢ ، الكويت، أكتوبر ١٩٨٩ .

٣٣ ـ مجموعة مؤلفين، **التنمية البشرية فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٥ .

٣٤ ـ مجموعة مؤلفين، **التنمية المستقلة فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٧ .

٣٥ ـ مجموعة مؤلفين، **القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ .

٣٦ ـ منتدى البحوث الاقتصادية، **الندوة** ، أعداد مختلفة .

٣٧ ـ على نصار، **التنمية البشرية ـ نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية فى المفهوم والقياس**، الاسكوا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم ٤ ، نيويورك، ١٩٩٧ .

٣٨ ـ ـــــ (محرر)، **الدولة ودورها فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى**، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت، ١٩٨٨ .

٣٩ ـ جون نيلليس، «هل حان الوقت لإعادة التفكير فى الخصخصة فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال ؟»، **التمويل والتنمية**، عدد يونيو١٩٩٩ .

٤٠ ـ محمد عدنان وديع (محرر)، **مسح التطورات فى مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت، ١٩٩٧ .

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية :

1. A. Adriaanse et al, **Resource Flows: The Material Basis of Industrial Economies**, World Resources Institute, Washington D.C., April 1997.
2. A. Ahluwalia and H. Chennery, "The Economic Framework", in H. Chennery et al., **Redistribution with Growth**, Oxford University press, 1976.
3. E.R. Alexander, **Approaches to Planning**, 2nd ed., Gordon and Breach Science Publications, 1992.
4. R. Appelbaum and J. Henderson (eds), **States and Development in the Asian Pacific Rim**, Sage Pub., 1992.
5. T. Banuri (ed.), **Economic Liberalization - No Panacea, The Experience of Latin America and Asia**, Clarendon University Press, 1991.
6. W. Beckerman,"Some Reflections on Redistribution with Growth", **World Development**, Vol. 5, No. 8, 1977.
7. C.R. Blitzer, P.B. Black and L. Taylor, Economy - Wide Models **and Development Planning**, Oxford University press, 1975.
8. Cadman Atta Mills, On **Social Indicators and Development**, Working Paper HSDP - GPID Series 33,UNDP, 1980.
9. S.Chakravarty,"Development Planning: A Reappraisal", **Cambridge Journal of Economics**, Vol. 15, No. 1, March 1991.
10. C. Colclough and Green, **Stabilization for Growth or for Decay?**, IDS Bulletin, No. 19/1, 1988.
11. C. Colclough and J. Manor (eds), **States and Markets, Neo-Liberalism and the Development Policy Debate**, Clarendon Press, Oxford, 1991.
12. C. Cornia, R. Jolly and F. Stewart, **Adjustment with a Human Face**, Oxford University Press, Oxford, 1988.
13. P. Drucker, "The Global Economy and the Nation-State", **Foreign Affairs**, Sept./Oct. 1997.
14. M. Ellman, **Socialist Planning**, 2nd ed., Cambridge University Press, 1989.

15. J. Elster and K. Moene (eds), **Alternatives to Capitalism,** Cambridge University press, 1990.
16. D. Felix, "Financial Globalization versus Free Trade - The case for the Tobin Tax", **UNCTAD Review** 1996, pp. 63 - 103.
17. F. Hahn, "The Welfare Economics of Market Economies", in D. Vines and A. Stevenson (eds), **Information, Strategy and Public** Policy, Blackwell, 1991.
18. N. Hicks and P. Streeten, "Indicators of Development: The Search for a Basic Needs Yardstick", **World Development**, Vol, 7, 1979.
19. IMD (International Institute for Management Development), The **World Competitiveness Yearbook**, Lausanne, Switzerland, 1997.
20. Irving Kravis, "Comparative Studies of National Income and Prices", **Journal of Economic Literature**, No. 22, March 1984.
21. Jan Drevnowski and Wolf Scott, **The Level of Living Index,** Report No. 4, UNRISD, Geneva, Sept. 1966.
22. Joseph E. Stiglitz, **Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes**, a lecture in the Prebisch Lecture Program 1998, UNCTAD, Geneva, 19 October 1998.
23. T. Killick, **The Adaptive Economy**, EDI, Development Studies, the world Bank, 1993.
24. _______, **The IMF and Stabilization: Developing Country Experiences,** Gower, London, 1984.
25. J. Kovacs and B. Dallago (eds), **Economic Planning in Transition,** Dartmouth Publishing co., 1990.
26. A. Lewis, **The Principles of Economic Planning**, Unwin University Books, London, 8th imp., 1965.
27. D.V. McGranahan et al, **Contents and Measurement of Socio-Economic Development**, UNRISD, Geneva, 1970.
28. G. Myrdal, **Economic Theory and Underdeveloped Regions,** Methuen, London, 1957.
29. E.W. Nafziger, **The Economics of Developing Countries,** Prentice-Hall International, 1997, ch.2.
30. P. Ormerod, **The Death of Economics**, Faber and Faber, London, 1994.

31. Oscar Lange, **Papers in Economics and Sociology**, Pergamon Press, Oxford, 1970.
32. Peter Bartelmus, **Towards a Framework for Indicators of Sustainable Development**, UN, ST/ESA/1994. WP.7.
33. R. Ram, "Government Size and Economic Growth" American **Economic Review**, Vol.76, No. 1, March 1986.
34. Redefining Progress (Group), **The Genuine Progress Indicator**, Redefining Progress (1 Kearny St., San Francisco, CA 94108), 1995 (www.upstarts.net.au/site/ideas/gpi)
35. Robert Summers and Alan Heston, "The Penn World Table (Marks): An Expanded Set of International Comparisons, 1950 - 1988", **Quarterly Journal of Economics**, No. 106, May 1991.
36. Robert Wade and Frank Veneroso, "The gathering world slump and the battle over capital controls", **New Left Review**, no. 231, Sept/Oct. 1998.
37. D. Rodrik, "Sense and nonsense in the globalization debate", **Foreign Policy**, summer 1997, pp. 19 - 36 (based on the author's book: **Has Globalization Gone Too Far?**,Institute for International Economics, 1997).
38. N. Spulber and I. Horowitz (eds), **Quantitative Economic Policy and Planning**, Norton & co., New York, 1979.
39. J. Stiglitz, "The Invisible Hand and Modern Welfare", in D. Vines and A. Stevenson (eds), **Information, Strategy, and Public Policy**, Blackwell, 1991.
40. The European Commission, **The European Report on Science and Technology Indicators 1994**, Luxembourg, 1994.
41. UN, Statistics Division, **Questionnaire on Environmental Indicators**, 1998.
42. ———, Statistical Office, **Social Indicators: Preliminary, Guide-lines and Illustrative Series**, ST/ESA/STAT/SER.M/63, New York, 1978.
43. UNCTAD, **Trade and Development Report 1994**. UN, New York and Geneva, 1994.
44. ———, **Trade and Development Report 1997**, UN, New York

and Geneva, 1997 (chapter 2: Globalization and Economic Convergence).

45. ______, **World Investment Report 1996**, UN, New York and Geneva, 1996.

46. UNDP, **Governance for sustainable Human Development**, UNDP Governance Policy Papsr, extracted from UNDP web site, Jan. 1997.

47.______, **Human Development Report 1999** (Globalization with a Human Face), UNDP, Washington, 1999.

48. R. Wade, **Governing the Market - Economic Theory and The Role of Government in East Asian Industrialization**, Princeton University press, 1990.

49. J.D. Wolfensohn, **A Proposal for a Comprehensive Development Framework (CDF)**, A discussion draft, Memorandum from the President of the world Bank to the Board, Management and Staff of the World Bank Group, 21January 1999.

50. World Bank, **World Development Indicators 1998**.

51. ____, **World Development Report 1997** (The state in a changing world), W.B., Washington, D.C., 1997.

المحتويات

رقم الإيداع ٢٢٠٠ / ٢٠٠٠
I.S.B.N 977- 09- 0603-4